وزارة التعليـم العـالي و البحـث العلمـي

جـامعة محـمد خيضـر – بسكرة –

كـلية الحقـوق و العـلوم السـياسية

قسـم العلـوم السـياسية و العـلاقـات الـدولـية

المـوضـوع

أثـر متغـيرات البـيئة الـدولـية و الاقـليمية عـلى مسـار التكـامل المغـاربي في فـترة مـا بـعد الحـرب الـباردة

رسـالة مكملة لنيل شهادة مـاجـستير فـي العـلوم السـياسـية و العـلاقـات الـدولـية

تخـصص: دراسـات مغـاربية

إعـداد الطـالبة:

- سلـيمـاني مبـاركة

تحت اشراف:

- أ.د فـرحـاتي عـمر

لجـنة المنـاقشـة

أعضـاء اللجـنة	الدرجـة العلميـة	الجامعة	الصفـة
أ.د قادري	أستاذ	جامعة	رئيسا
أ.د فرحاتي	أستاذ	جامعة	مشرفا و
د.ك بشير	أستاذ محاضر	جامعة	مقررا
د.لعجال أعجال	أستاذ محاضر	جامعة	مقررا

السنة الجـامعية:2010-2011

بسم الله الرحمن
الرحيم

مقدمة

مع نهاية الحرب الباردة شهد العالم بأجمعه تحوّلات فارقة، فسقطت رؤى، وانبثقت بديلاتها تراجعت استراتيجيات وظهرت أخرى، برزت متغيرات جديدة أدت بما أحدثته من تغييرات بنيوية إلى قيام نظام جديد أعاد ترتيب الأولويات والأيديولوجيات الاقتصادية للدول وإلى بروز منظومة من العلاقات والمصالح المتشابكة، حظيت فيه ظاهرتا العولمة و تشكيل التجمعات الاقتصادية الإقليمية بجانب هام من اهتمامات المفكرين الاقتصاديين والسياسيين في جميع أنحاء العالم وهو ما عكسته النقاشات الدائرة في الأوساط الأكاديمية عن تراجع الدولة الوطنية والاتجاه نحو عولمة /أقلمة عالم ما بعد الحرب الباردة .

شهد العقد الأخير من القرن العشرين تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية بشكل لافت للانتباه جعل منها سمة أساسية من سيم نظام عالم ما بعد الحرب الباردة ، وهذا ما دفع بالعديد من المحللين إلى القول أن هذا النظام اقرب إلى أن يكون نظام الكتل(أي نظام المجموعات الإقليمية) لم تعد فيه الدولة مرتكزا أساسيا في رسم تصورات المستقبل، واستشعارا بمخاطر ذلك اتجهت اغلب دول العالم منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي إلى تشكيل تنظيمات إقليمية جديدة قادرة على التعاطي المجدي مع تحديات العولمة : الارتفاع الكبير للتدفقات عبر الحدود الوطنية، تدويل الأسواق المالية، التدفق المتبادل للاستثمارات الخارجية، تزايد ادوار مؤسسات العولمة الاقتصادية، وهذا ما يفسر ظهور العديد من التكتلات الإقليمية، فبالإضافة إلى تجربة المجموعة الأوروبية في خمسينات القرن الماضي والتي توجت بتأسيس "الاتحاد الأوروبي"، ظهرت في أمريكا اللاتينية تجمعات كالسوق الجنوبي (ميركوسور)والسوق الكاريبي (كاريكوم)وتجمع الاندين، وفي أسيا تجمع (الآسيان) لدول جنوب شرق أسيا، وتجمع (السارك)لدول جنوب أسيا، وفي إفريقيا ظهرت السوق المشتركة لجنوب شرق إفريقيا، وتجمع الجنوب الإفريقي للتعاون والتنمية، والجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا

وفي هذا السياق ظهر إلى الوجود اتحاد المغرب العربي في 17فيفري 1989 إيمانا من قادة دوله الأعضاء بضرورات التنسيق وتوحيد الجهود ومواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الجديدة، في ظل ما يشهده العالم من تدافع وتشابك وتعقيد في علاقات فواعله (الكبرى والصغرى) والتي يحكمها منطق القوة والتكتلات الإقليمية.

- **أهمية الدراسة :**

بتوقيعها على معاهدة مراكش سنة 1989 سعت الدول المغاربية لإرساء قواعد تكامل إقليمي متين ومتماسك يتيح إمكانية استغلال موارد وثروات المنطقة في إطار مشترك يعود بالنفع على كل أعضاء التكتل، ويساهم في التغلب على مشاكل وتحديات التنمية المحلية و مواجهة التحديات التي تطرحها البيئة الخارجية ، غير أن مرور 22 سنة على تجربتها التكاملية طرح وبحدة العديد من التساؤلات لما شهده مسار هذا التكتل من أحداث وتطورات إقليمية مثيرة للجدل .

فبسبب موقعها الاستراتيجي ومواردها وثرواتها الهامة تحولت منطقة المغرب العربي إلى إحدى الساحات الدولية الرئيسية التي يجري عليها اختبار الرهانات الإستراتيجية العالمية المقبلة، وهذا ما يفسر الاهتمام الغربي المتزايد بالمنطقة، الأمر الذي يؤكده تعدد المشاريع والمبادرات الغربية المطروحة، وهذا ما جعل عديد المحللين والمهتمين يقرون بأن المعطيات الإقليمية والعالمية أصبحت أكثر تأثيرا في ترسيم راهن المنطقة المغاربية ومستقبلها، باعتبارها منطقة حيوية في خريطة العلاقات الدولية لأسباب متعددة نذكر من بينها كونها مصدرا أساسيا للطاقة، منطقة جذابة للاستثمارات الخارجية وبصفة مباشرة لارتباطها بالأمن الأوروبي في ظل التحديات الجديدة متمثلة في قضايا:الإرهاب العابر للأوطان، الإسلام السياسي، الهجرة السرية، التلوث.

ومن هنا تبرز أهمية الموضوع كمجال خصب للدراسة في ظل ندرة الكتابات الغربية والعربية المتخصصة في دراسة اثر متغيرات البيئتين الإقليمية والعالمية[1] على مسار التكامل المغاربي في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهنا ستلتزم الدراسة بتحليل العلاقة التفاعلية بين متغيرات البيئتين الإقليمية والعالمية ومجتمع الدراسة (اتحاد المغرب العربي) للوصول إلى تحديد آثار الأولى على هذا الأخيرة، وذلك عبر طرح عدد من المسائل تتعلق أساسا بالجدل حول:

- طبيعة العوامل المتحكمة في تفسير السلوكيات البينية لدول المغرب العربي، واثر هذه السياسات على مسار تكتلها الإقليمي وهذا ما يطرح التساؤل عن مدى ملائمة البيئة الإقليمية المغاربية في وضعها الراهن لإقامة واستمرار هذا التكتل .

- طبيعة علاقة الدول المغاربية بالبيئة العالمية وآثار سياسات وبرامج الفواعل المسيرة لها (مؤسسات العولمة الاقتصادية وحكومات القوى الكبرى)على مسار التكامل المغاربي ودوله الأعضاء، سواء كان هذا التأثير تلقائيا، أو تأثيرا تأسيسيا خاضعا لاعتبارات مصالح القوى الكبرى .

وفي هذا الإطار سينصب التركيز على تقديم تفسير علمي دقيق للعوامل المتحكمة في علاقات وتفاعلات دول المنطقة وأثرها على التكامل المغاربي من جهة، ثم كشف مساعي، خلفيات، وأبعاد

سياسات وبرامج مؤسسات العولمة الاقتصادية والقوى الغربية الكبرى (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا) من جهة أخرى للوصول إلى استخلاص آثارها الواقعة على دول المغرب العربي وتكتلها الإقليمي

- **أهداف الدراسة :**تتوخى الدراسة تحقيق أهداف عديدة لعل أهمها :

[1] - تفتح الدراسة قوسين للإشارة - من منطلق أن العملية البحثية عبر مختلف مراحلها قد تؤدي إلى إحداث تغييرات جزئية- إلى تبنيها مصطلح "عالمي" بدل "دولي" هذا المصطلح الأخير الذي انطلقت منه الدارسة عند بداية العملية البحثية ، إلا أن الاعتماد على عدد من الفواعل الجديدة في التحليل من غير الدول تطلب فتح النقاش حول التوصيف الأكثر واقعية لنظام عالم ما بعد الحرب الباردة، والذي خلص إلى تبني موقف الاتجاه الذي يضفي صفة "العالمية" على نظام عالم ما بعد الحرب الباردة بالنظر لصلابة وقوة حججه.

- اختبار مدى ملائمة المناهج والأطر النظرية المعتمدة في تقديم تفسيرات علمية دقيقة ومدى قدرة
الباحثة على توظيفها .

- تقديم عمل أكاديمي جاد باللغة العربية يغطي النقص المسجل على مستوى الموضوع محل الدراسة .

- المساهمة في تشكيل وعي قيادي وجماهيري بأهمية التكتل والوحدة في عصر اثبت أنه لا مكانة فيه للسياسات القطرية المنفردة.

- **أسباب اختيار الموضوع :**

تعود مبررات اختيار الموضوع إلى أهميته التي تنبع من عدة اعتبارات موضوعية وذاتية :

1-الطبيعة المعقدة لمسار التكامل المغاربي، فضلا عن طبيعة التفاعلات البينية لدول المنطقة في ظل بيئة إقليمية تتجاذبها عدد من القضايا الكلاسيكية منها والجديدة،والتي تتطلب تشخيصاً معمّقاً للوصول إلى تحديد آثارها بدقة على مسار التكتل المغاربي .

2- تباين الاتجاهات، الآراء والمواقف بين الأكاديميين، المهتمين والمقررين في دول المنطقة المغاربية حول اثر متغيرات البيئة العالمية بين السلبية (تغذية الخلافات وتعطيل مسار التكامل المغاربي)، وبين الايجابية (الدفع باتجاه تسهيل اندماج اقتصاديات دول المنطقة في النظام العالمي الجديد عبر تطبيق برامج وسياسات مؤسسات العولمة الاقتصادية وتعميق علاقاتها بالقوى الكبرى) وهو ما يحتم الفصل في هذا الجدل بتقديم تفسيرات موضوعية دقيقة تكشف طبيعة هذه الآثار ودرجة التأثر بها .

3- ندرة الدراسات العلمية الأكاديمية المتخصصة مما يضيفه تميزا مرغوب فيه.

كما يجد اختيار الموضوع مبرره في شغف الباحثة الكبير- بحكم التخصص - بكل ماله علاقة بالمنطقة المغاربية، والذي يحركه الطموح الدائم في البحث عن فرص الاستفادة من امتيازات ومؤهلات المنطقة للدفع باتجاه بناء تكتل مغاربي قادر على المجابهة في عصر التكتلات.

- **أدبيات الدراسة :**

إن الدراسات السابقة التي تعرضت إلى هذا الموضوع بهذه الصيغة "اثر متغيرات البيئة العالمية والإقليمية على مسار التكامل المغاربي في فترة ما بعد الحرب الباردة " تكاد تكون منعدمة، ولم تحص عملية المسح للدراسات والأدبيات السابقة باللغات الثلاث (العربية، الفرنسية، الانجليزية) إلا مؤلف واحد صدر سنة 2007 للمؤلف محمد الأمين ولد أحمد جدو بعنوان "أثر التغيرات العالمية والإقليمية في مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي " ضمن سلسلة يصدرها المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر بليبيا .

جاء المؤلف المقسم إلى تمهيد وأربعة فصول وخاتمة في 248 صفحة ، وقد تمحور اهتمام المؤلف على "معضلة التنمية" بكل أبعادها وتجلياتها وأشار إلى عدم قدرة الدول المغاربية الخمس على مواجهة تحدياتها - رغم الموارد الهامة التي تختزنها المنطقة النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي في الجزائر وليبيا ومناجم الفوسفات والسياحة والأسماك في المغرب ....الخ - عبر إبراز أهم المعوقات التي حالت دون تحقيقها، وقسمها إلى معوقات سياسية (الخلافات التاريخية ، قضية الصحراء ...)وأخرى عالمية ممثلة في الآثار السلبية لاتفاقية الشراكة الأورو- متوسطية ومشروع الشرق الأوسط الكبير على اقتصاديات دول المنطقة حيث عمقت من تخلفها كما لم تف بوعود تجعل من الطرف الجنوبي للمتوسط واحة تنمية وازدهار اقتصادي، ليختم المؤلف دراسته بنظرة متشائمة لمستقبل التكتل الاقتصادي المغاربي بقوله "سيظل التكامل المغاربي دون المستوى مادامت الأطراف المشاركة غير مقتنعة بجدوى تطويره وتنفيذه"[1].

وعلى خلاف هذا المؤلف الذي ركز بالأساس على معضلة التنمية في الدول المغاربية وتكتلها وربطها بجملة من المعيقات الإقليمية والعالمية، تتميز دراستنا عن هذا المؤلف باعتمادها عدد هام من المتغيرات على الصعيدين الإقليمي والعالمي تم انتقاءها بدقة لرصد وكشف الأثر النسبي لكل متغير على مسار التكامل المغاربي، وذلك عبر دراسة وتحليل سياق تطور كل متغير، خلفياته، والعوامل المتحكمة فيه، استنادا على عدد من النظريات والاقترابات كوسائط معرفية ستساعد على تكوين رؤية منظمة للعلاقة بين متغيرات الدراسة بهدف الوصول إلى تقديم تفسيرات أكاديمية دقيقة .

بناءا على ما سبق، اعتمدت الراسة بالنظر لنرة الراسات والكتابات ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث على عدد كبير من الكتب والتقارير والمقالات التي تميزت باقتصارها على راسة احد متغيرات الراسة على أكثر تقدير، مع الإشارة الضمنية المقتضبة للآثار المترتبة عنها على مسار التكامل المغاربي، باللغة العربية نذكر منها :

- علي الشامي ، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي**،(بيروت:دار الكلمة للنشر ، 1980).

- فتح الله ولعلو،**المشروع المغاربي والشراكة الأورو- متوسطية**, (المغرب: دارتوبقال، 1997).

كما برزت العديد من المقالات نذكر منها :

- محمد يوسفي ، "الشراكة الأورو- متوسطية وأثرها على بلدان إتحاد المغرب العربي"، **مجلة إدارة**، العدد الثاني ، أكتوبر 2000.

- طاهر هارون, عز الدين بن تركي,« مبررات اتحاد المغرب العربي وتحديات العولمة», **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية** ,جامعة باتنة, العدد السادس, 2002

---

(1) - "أثر التغيرات العالمية والإقليمية في مستقبل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي " ، متحصل عليه من :
(18-02-2010), http://www.akhbarlibya.com/index.php?option=com =section&id= 7&itemid=81 .

في حين ركزت جل الراسات الغربية اهتمامها على تحميل الدول المغاربية مسؤولية الوضع الذي يعيشه التكتل المغاربي والإشارة بالأساس إلى قضية الصحراء الغربية، وقد شهدت السنوات الأخيرة اتجاه العديد من مراكز الراسات السياسية الأمريكية والأوروبية والإفريقية إلى إصدار عدد من الراسات والتقارير وعقد سلسلة من الملتقيات ركزت جلها على كشف تكلفة "اللاتكامل في المنطقة المغاربية وبحث آفاق إحياء مؤسسات اتحاد المغرب العربي، من أبرزها نذكر :

1- "مركز السياسة التجارية الإفريقي" African Trade Policy Centre، الذي اصدر شهر نوفمبر 2006راسة بعنوان "تكلفة اللاتكامل في المغرب العربي The Cost of non-Maghreb " لعدد من الباحثين، تمحورت حول:

- واقع التجارة البينية المغاربية وأسباب الضعف .
- تكاليف اللاتكامل .
- سيناريوهات تحرير التجارة البينية المغاربية [1].

2-معهدبترسونللاقتصاد الدولي(واشنطن) Peterson Institute for International Economics"

والذي اصدر في 29 ماي 2008 دراسة بعنوان "فرص للتكامل العالمي والإقليمي الأعظم في المغرب العربي :التوصيات لإنعاش التكامل الإقليمي Prospects for Greater Global and Regional "

in the Maghreb: Recommendations to Revive Regional Integration Integration

ركزت هذه الدراسة على :

- بحث أسباب تعثر المسار التكاملي المغاربي وتحميل الدول المغاربية المسؤولية التامة .

- التطرق إلى علاقات الدول المغاربية بالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والدعوة الى ضرورة تعزيزها.

-الدعوة إلى تطوير إطار مؤسسي قوي مع الإسراع باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحرير التجارة البينية .

- الإشارة إلى الدور الذي يتوجب أن تلعبه القوى الكبرى (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية)لتفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي [2] .

3- معهد العلاقات الدولية" Istituto Affari Internazionali والذي نظم في 10-12ماي، (ايطاليا)

---

[1] - Mohammed Bchir, And Others (Eds), "The Cost of non-Maghreb: Achieving the Gains from Economic Integration" , available at: www.uneca.org/atpc/Work%20in%20progress/44.pdf

[2] - "Prospects for Greater Global and Regional Integration in the Maghreb: Recommendations to Revive Regional Integration", **Peterson Institute for International Economics** , Washington, DC : May 29, 2008, available at , www.geema.org/documentos/1260962936H5iMI6sc8Ta48SL9.pdf (2010-2-10) .

ماي 2009ملتقى بمدينة جنوى الايطالية بعنوان :" هل التعاون الإقليمي بالمغرب العربي ممكن؟ الآثار المترتبة على المنطقة والفواعل Is Regional Cooperation in the Maghreb Possible?: Implications for the Region and External Actors." الخارجية

وقد ركزت جل المداخلات على :

- إبراز الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المغاربية .

- إبراز الدور السلبي للسياقين الإقليمي المغاربي والمحلي في التقليل من فرص التكامل في المنطقة لما يطرحه من تحديات : الخلافات السياسية، القضايا المتعلقة بالأقليات، الأصولية، الإرهاب، العنف السياسي
الهجرة .....الخ .
- إبراز التعارض القائم بين تطلعات الشعوب المغاربية والسياسات التي تنتهجها الأنظمة الحاكمة .
- ضرورة اعتماد القوى الكبرى (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية)سياسات مشتركة تستهدف مساعدة دول المنطقة على تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي .

واتفق المشاركون في ختام الملتقى على أن العقبات التي تعترض تكامل دول المنطقة لا تزال كبيرة ومعقدة، و شدد المشاركون على أن مسألة تفعيل مؤسسات الاتحاد مسؤولية كبيرة ملقاة على عاتق الفواعل الكبرى من خارج المنطقة، كما تقتضي مشاركة فعالة من مؤسسات المجتمع المدني [1] .

وفي سياق عملية المسح استوقفنا اسم يحي زوبير باحث مهتم بالشؤون المغاربية، نظرا لنوعية تحليلاته المميزة التي اهتمت بإخضاع أحد المتغيرات المعتمدة للدراسة والتحليل عبر عدد من المقالات نذكر منها :

- Yahia H. Zoubir, «La Politique Étrangère Américaine Au Maghreb : Constances Et Adaptations»., **Journal d'étude des relations internationales au Moyen- Orient**, Vol. 1, No. 1 ,juillet 2006.

- _____ ,_____ ,« The United States and Maghreb-Sahel Security » , **International Affairs**, 85, 5, September 2009.

---

(1)- Silvia Colombo, "Is Regional Cooperation In The Maghreb Possible? Implications For The Region And External Actors ", Report of the conference , Genoa, May 10-12, 2009, available at: www.iai.it/pdf/DocIAI/iai0914.pdf ,(13-02-2010) .

- **إشكالية الدراسة :** تأسيسا على ما سبق تطرح الدراسة الإشكالية الرئيسية التالية :

- كيف ساهمت متغيرات البيئة العالمية والإقليمية في دفع أو تعطيل مسار التكامل الإقليمي المغاربي في عالم ما بعد الحرب الباردة؟وإلى أي مدى يمكن اعتبارها المسؤولة الرئيسية عن الوضع الحالي والمستقبلي لهذا التكتل؟.

وبغرض تبسيط هذه الإشكالية، عمدت الدراسة إلى تفكيكها إلى مجموعة من التساؤلات، تتمحور حول الآتي:

- هل تشكل المنطقة المغاربية بكل ما تتسم به من معطيات وتفاعلات بيئة مناسبة أم محبطة لعملية التكامل المغاربي ؟ وكيف أثرت متغيراتها الإقليمية على مسار تكامل دولها ؟ .

- ما طبيعة الآثار التي افرزها تطبيق سياسات مؤسسات العولمة الاقتصادية على دول المغرب العربي؟

وهل ساهمت هذه السياسات في تضييق الهوة الحاصلة بين النظم والسياسات الاقتصادية وتوحيدها كخطوة للانتظام في إطار مغاربي موحد ؟.

- ما هي خلفيات، آليات و رهانات السياسات الأمريكية والأوروبية تجاه المنطقة المغاربية؟ وكيف أثرت هذه السياسات في تعطيل أو دفع عملية التكامل الإقليمي في المنطقة المغاربية ؟.

- فيما تكمن خسائر و تكاليف "اللاتكامل "في المنطقة المغاربية ؟ .

- ما هي آفاق تجسيد تكتل مغاربي قادر في ظل المعطيات القائمة على التموقع بقوة في التوازنات والرهانات العالمية المستقبلية ؟ .

- **فرضيات الدراسة :** للإجابة على التساؤلات المطروحة، تطرح الدراسة الفرضيات التالية :

◄ كلما سيطر منطق اللاثقة، الخوف والشك الدائم على تصورات ومدركات قادة دول اتحاد المغرب العربي ، كلما ازدادت سلبية آثار متغيرات بيئته الإقليمية (الكلاسيكية والجديدة)على مساره التكاملي .

◄كلما تعاظمت أسباب فشل دول اتحاد المغرب العربي محليا وإقليميا، كلما تعاظمت درجة ارتباطاتها (منفردة) بمؤسسات العولمة الاقتصادية ومبادرات القوى الكبرى .

◄كلما تعاظمت درجة ارتباطات دول اتحاد المغرب العربي بمؤسسات العولمة الاقتصادية والقوى الكبرى، كلما تفاقمت درجة تبعيتها و تعمق حجم التغلغل الخارجي وتعاظمت تأثيراته السلبية على مسار تكاملها.

◄كلما خضعت سياسات دول المنطقة المغاربية لمنطق الأنانية والحسابات القطرية وتقوية الارتباط بالأخر، كلما تقلصت احتمالات بناء تكامل مغاربي قوي قادر على التموقع بقوة في التوازنات العالمية المستقبلية.

● **منهجية الدراسة** :تتميز الدراسات الأكاديمية عن باقي الاجتهادات والكتابات الأخرى باعتمادها قواعد منهجية معينة للوصول إلى كشف حقائق الظاهرة محل الدراسة، وعليه يعرف المنهج على أنه«مجموعة القواعد المتبعة في دراسة الظواهر لكشف حقائقها »[1]، ومن منطلق أن الظواهر السياسية عموما هي ظواهر معقدة ومركبة متعددة الأبعاد والمتغيرات يصعب دراستها من خلال منهج واحد، سيتم الاستعانة بعدد من المناهج التي تتضافر لكشف الجوانب المتعددة للظاهرة محل الدراسة والإحاطة بها :

1- منهج دراسة الحالة : وهو«المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو دولة أو تكتلا...الخ،و يقوم على أساس التمعن في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها »، ويهدف هذا المنهج إلى الإحاطة بالحالة محل الدراسة وإدراك خفاياها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة، وبينها وبين بيئتها الخارجية[2] وهو بذلك يتيح رؤية الظاهرة المدروسة في تشابكات مختلف متغيراتها واقعياً بما يمكن معه تبيان حدود التعميم وجوانب الخصوصية في المقولات النظرية، وعليه سيتم توظيف هذا المنهج لإبراز المتغيرات الأكثر تأثيرا على الوحدة محل الدراسة إقليميا(اتحاد المغرب العربي)وتحديد حجم آثارها، مع دراسة العلاقة القائمة بين الوحدة محل الدراسة ومتغيرات بيئتها العالمية ورصد آثار هذه الأخيرة على الأولى.

2 - المنهج التاريخي : وهو الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة [3]، وهو بصيغة أخرى أداة أساسية للوصول إلى فهم المتغيرات المرتبطة بالأوضاع القائمة ووزنها،ويتألف من عناصر ومراحل متشابكة ومتداخلة

---

[1] - محمد شلبي ،**المنهجية في التحليل السياسي** ،ط 5 ،(الجزائر :دار هومه ،2007) ، ص 76.

- كما يعرفه عبد الرحمن بدوي على أنه " الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة ، تهيمن على سير العقول وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة " ، انظر :

- عبد الرحمن بدوي ،**مناهج البحث العلمي** ، ط 3 ،(الكويت :وكالة المطبوعات ،1977)، ص 5.

[2] - يتضمن هذا المنهج مجموعة قواعد تحدد عملية البحث وتتمثل فيما يلي :

- ينصب اهتمام الباحث المتتبع لمنهج دراسة الحالة على الحالة الواحدة .
- إبراز الأحداث الأكثر تأثيرا في الوحدة سياسية كانت أو اجتماعية أو ثقافية ،وتتبع التطور التاريخي لها من حيث نشأتها وتطورها وتحديد المعالم الأساسية التي تعتبر نقط تحول في تاريخ الوحدة وتسمى بقاعدة التتبع التاريخي لوحدة الدراسة .
- ضرورة دراسة العلاقة القائمة بين الوحدة موضوع الدراسة والوسط المباشر أو غير المباشر الذي توجد الوحدة في إطاره، للمزيد من التفصيل انظر:
- محمد شلبي ، مرجع سابق ، ص ص 87-88.

(3) - عمار عوابدي ، **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية** ،ط 2 ،(الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،1999) ، ص 258.

ومترابطة تقود العقل الإنساني بطريقة علمية منظمة ودقيقة نحو الحقيقة العلمية التاريخية، و يطلع بدور حيوي وأصيل في في دراسة الظواهر السياسية وتعقب مسارها لكونه يعد مصدرا لتزويد علماء السياسة بالأدلة المثبتة أو المنفية لمنطوق النظرية، فهو حقل للتجارب المعملية التي تتميز بها العلوم الطبيعية [1].

ومن هذا المنطلق سيتم اعتماد المنهج التاريخي لتتبع تطور المسار التكاملي المغاربي عبر مستويين، الأول **داخلي** بتتبع مراحل ودوافع إنشائه،والثاني **إقليمي وعالمي** بتتبع تطور عدد من القضايا الإقليمية الكلاسيكية، الجديدة والمتجددة والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك

التطورات للوصول إلى كشف آثارها المباشرة على التكتل المغاربي، ثم تتبع مسار علاقة دول التكتل المغاربي بمؤسسات العولمة الاقتصادية والقوى الكبرى منذ نهاية الحرب الباردة إلى اليوم لكشف آثار سياسات هذه الأخيرة على دول المغرب العربي وتكتلها الإقليمي .

3- المنهج المقارن: والذي يعد ضرورة منهجية لاستكمال أي نوع من الدراسة، ذلك أن البرهنة على العلاقات العلية السببية بين الظواهر تتطلب تنويع الظروف التي توجد فيها هذه الظواهر بأوسع نطاق ممكن، ويستهدف هذا المنهج البحث عن القواعد والانتظامات، أي السعي للكشف عن القاعدة أو النظام الذي يتحكم في مسار الظاهرة أو الظواهر المتشابهة، وكذا الكشف عن الأسباب الكامنة وراء أنماط الأبنية والتصرفات [2]، ومن هذا المنطلق سيتم توظيف هذا المنهج لمقارنة حجم الارتباط الخارجي والبيني لدول المغرب العربي (منفردة) في فترات زمنية مختلفة، مع إجراء مقارنات للامتيازات المعلنة التي تطرحها مختلف سياسات، برامج ومشاريع مؤسسات العولمة الاقتصادية والقوى الكبرى و آثارها العملية

علـــــى دول المنطقـــــة المغاربيـــــة (منفـــــردة) و تكتلهـــــا الإقليمـــــي.

- **تقسيم الدراسة :** اقتضت الضرورة البحثية تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول:

- **الفصل الأول :** وهو الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، ضمناه ثلاث مباحث : سيتم التركيز في المبحث الأول على تحديد المفاهيم والمتغيرات البحثية للدراسة، في حين سيستعرض المبحث الثاني ابرز الاتجاهات والمقاربات النظرية لدراسة ظاهرة التكامل الإقليمي مع التطرق إلى الجدل النظري الكلاسيكي القائم حول ثنائية (التكامل / الصراع) في العلاقات الدولية، بعرض وتحليل أراء وافتراضات المدرسة الواقعية ثم الخروج باستنتاجات نظرية، أما المبحث الثالث فسيخصص لعرض التفسيرات النظرية لعلاقة اتحاد المغرب العربي بالبيئة العالمية وفق منظور: نظرية التبعية، نظرية النظم، بالإضافة لاجتهادات رواد مقاربات واتجاهات التكامل الإقليمي المتعلقة بأثر المتغيرات الخارجية

---

(1) - محمد شلبي ، مرجع سابق ، ص 59.

(2) - المرجع نفسه ، ص 83.

على عمليات التكامل الإقليمي.

- **الفصل الثاني :**يتناول اثر متغيرات البيئة الإقليمية على مسار التكامل المغاربي، وقد اقتضت الضرورة البحثية تقسيمه إلى خمسة مباحث، يبرز المبحث الأول الطبيعة الهيكلية للمنطقة المغاربية عبر رصد أهم خصائصها البنيوية (السياسية والاقتصادية) وتحديد نمط السياسات والعلاقات القائمة بين دولها، فيما ستستهدف المباحث الثلاث اللاحقة إخضاع عدد من المتغيرات الإقليمية الرئيسية منها والفرعية للتحليل المعمق بغرض الوصول إلى تحديد الوزن النسبي لكل متغير، وكشف طبيعة وعمق آثاره على مسار التكامل المغاربي، مع التركيز على اثر تدويل بعضها - قضية الصحراء الغربية والتسلح على وجه الخصوص - على مسار التكامل المغاربي، أما المبحث الخامس فسيخصص لتحديد مستوى ودرجة تقدم هذا التكتل على الصعيد المؤسسي وكذا المبادلات التجارية البينية.

- **الفصل الثالث :** يتناول اثر متغيرات البيئة العالمية على مسار التكامل المغاربي، ولمزيد من التفصيل_سيتم تناول اثر سياسات وبرامج مؤسسات العولمة الاقتصادية على دول المغرب العربي في المبحث الأول، ليتم التركيز في المبحثين الثاني والثالث على كشف خلفيات، آليات ورهانات السياسات الأمريكية والأوروبية تجاه المنطقة المغاربية، للوصول إلى استخلاص آثار هذه السياسات على دول المغرب العربي منفردة عموما و على التكتل المغاربي خصوصا، في حين سيخصص

المبحث الرابع لتبيان تكلفة اللاتكامل في المنطقة المغاربية وبحث آفاق تفعيل مؤسسات التكامل المغاربي .

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

أي دراسة علمية ينبغي أن تبدأ بتحديد المفاهيم، المتغيرات، والأطر النظرية التي تستخدمها، ومن ثم كان من اللازم أن يخصص هذا الفصل ل ،

1- تحديد المفاهيم: تعتبر المفاهيم ركنا أساسيا في أي دراسة ومن ثم فإن تحديدها يعد متطلبا ضروريا نظرا للبس والغموض الذي قد يكتنف بعضها، ونشير على سبيل المثال إلى الإشكالية التي واجهت الدراسة والمتعلقة بمدى صلاحية توصيف مفهوم "النظام الدولي " على نظام عالم ما بعد الحرب الباردة الذي اتسم ببروز العديد من المتغيرات الجديدة ذات تأثير عالمي.

2-تحديد المتغيرات البحثية: إذ يعتمد تحليل الظواهر المختلفة على متغيرات يسعى الباحث لإيجاد العلاقات السببية التي تربط بينها، ولقد دأب باحثوا العلوم السياسية على انتقاء متغيراتهم التحليلية من إحدى مستويات التحليل التالية: المستوى العالمي،المستوى الإقليمي، المستوى الوطني، مستوى الفرد، ومن هذا المنطلق ستركز الدراسة على عدد من المتغيرات العالمية والإقليمية ذات الصلة بموضوع الدراسة لبحث وكشف آثارها على اتحاد المغرب العربي(مجتمع الدراسة).

3-تحديد الأطر النظرية: تقتضي الضرورة العلمية الاستعانة بعدد من النظريات والمقاربات كوسائط معرفية تساعد الباحث على تكوين رؤية منظمة للعلاقة بين متغيرات الدراسة بهدف الوصول إلى تقديم تفسيرات أكاديمية دقيقة.

وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: سيتم التركيز فيه على تحديد المفاهيم والمتغيرات البحثية للدراسة.

المبحث الثاني :سيستعرض ابرز الاتجاهات والمقاربات النظرية لدراسة ظاهرة التكامل الإقليمي، مع التطرق إلى الجدل النظري الكلاسيكي القائم حول ثنائية (التكامل / الصراع) في العلاقات الدولتية بعرض وتحليل أراء وافتراضات المدرسة الواقعية .

أما المبحث الثالث: فسيخصص لعرض التفسيرات النظرية لعلاقة اتحاد المغرب العربي بالبيئة العالمية وفق منظور: نظرية التبعية، نظرية النظم، بالإضافة لاجتهادات مقاربات التكامل الإقليمي المتعلقة بأثر المتغيرات الخارجية على عمليات التكامل الإقليمي .

المبحـــــث الأول:

تحديد المفاهيم والمتغيرات البحثية للدراسة

تميزت المرحلة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي سنة 1989 ببروز العديد من المتغيرات لعل أبرزها: تزايد التكتلات الاقتصادية الإقليمية الكبرى وتنامي سياساتها التوسعية، إلى جانب تزايد ادوار مؤسسات العولمة الاقتصادية والتي أفرزت آثارا متعددة الأبعاد، ولم تكن تكتلات الدول الصغرى - اتحاد المغرب العربي نموذجا - بمنأى عن هذه التداعيات لكونها وكغيرها من التكتلات لا تعيش في فراغ بل في بيئة عالمية دائمة التفاعل معها .

لذلك سينصب التركيز في هذا المبحث على تحديد مفاهيم ومتغيرات الدراسة بدءا بتحديد مفهوم محدد لنظام عالم ما بعد الحرب الباردة يتواءم وطبيعة التحولات والمتغيرات التي واكبت

ظهوره، وذلك بإلقاء الضوء على الجدل النظري القائم بين الطروحات النظرية الكلاسيكية الواقعية وتلك الجديدة، ليتم التطرق لاحقا للمتغيرات التي سيتم تبنيها في التحليل .

في حين ستستهدف الراسة في المطلب الثاني تحديد مفهوم البيئة الإقليمية المغاربية وهو ما يستوجب تقديم لمحة موجزةعن البناء المفاهيمي للنظام الإقليمي - سيتم اعتماده للبرهنة لاحقا عن مدى صلاحية توصيف مفهوم النظام الإقليمي على المنطقة المغاربية - مع ذكر ابرز متغيرات البيئة الإقليمية المغاربية التي ستتبناها الراسة لتحليل آثارها على الاتحاد المغاربي(مجتمع الراسة) والذي سيخصص المطلب الثالث لعرض دوافع نشأته، مقوماته، أهدافه ومزايا قيامه .

المطلب الأول:بيئة نظام عالم ما بعد الحرب الباردة:المفهوم والمتغيرات

شهدت نهاية الحرب الباردة العديد من النقاشات على المستوى التنظيري لعل أبرزها ما تعلق بمحاولة توصيف نظام عالم ما بعد الحرب الباردة وما افرزه من متغيرات جديدة بين الطروحات النظرية الكلاسيكية والجديدة .

الفرع الأول:المعالجة النظرية لتحولات ومفاهيم نظام عالم ما بعد الحرب الباردة

شهد الحقل التنظيري للعلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة نقاشات واسعة تجد مبرراتها في ضبابية المرحلة التي تغيرت فيها معالم وثوابت الوضع الدولي التي سادت منذ الحرب العالمية الثانية، بظهور فواعل جديدة من غير الدول Acteurs Non Etatique دفعت بالتشكيك في أهمية اعتماد الطرح الكلاسيكي الواقعي القائم على المفهوم الغربي للدولة في تحليل تفاعلات نظام عالم ما بعد الحرب الباردة، وقد حظي هذا الموضوع بكتابات وافرة دعت في مجملها إلى ضرورة إعادة النظر فيما كان يعد لفترة طويلة الوحدة الأساسية للنظام الدولي (الدولة) وصعوبة اعتبارها العنصر الرئيسي الوحيد والمطلق في النظام الحالي، وتلتقي جل هذه الإسهامات حول التساؤل المركزي التالي : هل هناك مجال للحديث عن علاقات دولية في عالم ما بعد الحرب الباردة ببروز الفواعل شبه وطنية Acteurs Subnationalوالفوق وطنية Acteurs Supra Nationalوالفواعل العبر وطنية والعالمية Acteurs

.Trans-National Et Global ? [1]

تعد القراءة الأكاديمية لهذه المرحلة من قبل المفكر James Rosenau "جيمس روزنو" في مؤلفه " الحوامة في السياسة العالمية " Turbulence In World Politicsالأكثر قبولا في أوساط الأكاديميين، حيث جادل بأن العالم قد دخل مع نهاية الحرب الباردة مرحلة حرجة«

Période Critique» لم يعد يشكل فيها النظام الدولتي المحور المركزي على الساحة العالمية، بل أصبح يتواجد إلى جانب نظام متعدد المراكز تلعب فيه فواعل كالتكتلات الإقليمية الشركات المتعددة الجنسيات، الأسواق العالمية الكبرى ومؤسسات العولمة الاقتصادية الدور الأبرز، وهو التطور الذي سيؤسس حسب" كوهين" لتوازن جديد للقوة-بين الدول وباقي الفواعل الجديدة- سيلغي الوضعية الاحتكارية التي شغلتها الدول على الساحة العالمية [2].

وقد أسهمت العولمة حسب أنصار نظريات العولمة والعبر وطنية إلى حد كبير في جعل النظام الويستفالي [3] نظاما قديما بائدا لم يعد فيه المعيار الجغري للسيادة قائما، لكون مصدر الكثير من القرارات والتفاعلات يقع خارج منظومة العلاقات الدولية بأنماطها التقليدية ويقع هذا المصدر عند أطراف غير الدول، وعند تحالفات مركبة من دول وأطراف غير الدول وكثيرا ما تكون الأخيرة أكثر تأثيرا ونفوذا من الأولى، وسيشهد العالم -حسب أنصار نظريات العولمة - تحولا من « منطق الأراضي» والمقصود به منطق الدولة وسيادتها إلى «منطق الشبكات العبرقومية»[4]، وهو الطرح الذي دافع عنه المفكر" برتران بادي"في مؤلفه "عالم بلا سيادة" بقوله«....إن الفاعلين الدوليين من خارج الدول

---

(1)- Fabien Brugièr," Théories & acteurs des Relations internationale", obtenu en parcourant : http://mercator.ens.fr/~geostrat/international/CR-2005/compte-rendu_Brugiere.pdf .

(2)- Samy Cohen «Les Etats Face Aux Nouveaux Acteurs »,Politique **International**, N°107,Printemps 2005, P.1.

(3)- نظام ويستفاليا نسبة إلى سلام ويستفاليا Peace Of Westphalia (1648) الذي يحوي بيانا رسميا مبكرا عن المبادئ الرسمية التي أصبحت تهيمن على الشؤون العالمية خلال القرون الثلاث اللاحقة، والنظام الويستفالي هو نظام دول (System-State)، ومفهوم الدولة من هذا المنظور كان يعني أن العالم مقسم إلى أجزاء إقليمية يخضع كل منها إلى حكومة منفصلة مستقلة ذات سيادة لا تعترف بأي سلطة أعلى منها ولها الكلمة الأخيرة في الأراضي الخاضعة لها، انظر :

- ستيف سميث، جون بايلس، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث، (دبي : مركز الخليج للأبحاث 2004)، ص ص 40-43.

(4)- ناصف حتي، « العرب وثورة التناقضات في المفاهيم:القومية، الإقليمية، العالمية»، **المستقبل العربي**، ع 200، أكتوبر 1995 ص 11.

يتكاثرون، ويمكن تصوير الوضع الحالي على أنه مخاض بين عالم في سبيله للانتهاء وعالم متعدد المراكزفي سبيله للتكون ...»[1]، وفي ضوء هذا المنطق تتفق الاقتصادية البريطانية" سوزان سترونغ" Susan Strange في مؤلفها"تراجع الدولة " The Retreat Of The State مع الطروحات السابقة في أن عالم ما

بعد الحرب الباردة قد تقلصت فيه وبصورة كبيرة سلطات الدول القومية التي ستخضع اقتصادياتها إلى اقتصاد كوني واحد ستهيمن عليه قوى السوق العالمية والشركات العابرة للقومية والتكتلات الإقليمية [2]، و تجمع جل هذه الكتابات على أن المرحلة الحالية لم تعد مستندة إلى المبدأ الجوهري المرتبط بنظام الدولة ذات السيادة نتيجة تراجع دور ومكانة الدولة لصالح فواعل جديدة، وبالنتيجة سيتراجع النظام الويستفالي « System Westphalien » ليحل محله نظام أخر جديد ما بعد ويستفالي «System Post Westphalien»[3].

وكرد فعل على هذه الطروحات يعتبر الواقعيون أن العولمة لا تغير أهم سمات السياسة العالمية، وهي التقسيمات الإقليمية السياسية للعالم إلى الكيانات المعروفة ب "الدول الأمم"، ففي إطار هذا النظام تحتفظ الدول بحق السيادة كما لا تجعل العولمة الصراع بين القوة أو أهمية توازن القوى [4]، و سيظل النظام الدولتي -حسب وولتز- على الدوام الأداة الرئيسة لتنظيم العلاقات الدولية .

ويبرز أمام هذا التصادم النظري بين أنصار العالم الويستفالي وما بعد الويستفالي إسهام "جيمس روزنو" كحل توفيقي يقر فيه بإمكانية تعايش العلاقات الدولية والعالمية معا بقوله «أن الواقع القائم يظهر لنا أن عالمنا المعاصر هو في آن معا عالم مدول ومعولم لا تزال فيه الدولة بارزة في الواجهة، على الرغم من أن طاقتها وتوجهاتها وأنشطتها قد تغيرت بتراجع أهمية السيادة في الوقت الذي اكتسبت فيه أطراف أخرى إلى جانب الدولة أدوارا مهمة أيضا في عملية بناء الحكم العالمي »[5].

بناءا على ما سبق،نستخلص أن نظام عالم ما بعد الحرب الباردة إنما المقصود به«مرحلة انتقالية ترتبط بعدد من التغيرات البنيوية و القيمية المستجدة على المسرح العالمي وتحتوي جملة من المتغيرات

---

[1]-برتران بادي، **عالم بلا سيادة: الدول بين المراوغة والمسؤولية**، ترجمة: لطيف فرج، (القاهرة: مكتبة الشروق، 2001)، ص 228.

- [2] Jean Jacques Roche, **Théories Des Relations Internationales**, 5 me Ed, (Paris: Montchrestien , 2004), P.134.

[3]- للاطلاع على المزيد من الآراء والقراءات النظرية لتحولات عالم ما بعد الحرب الباردة انظر:

-Hochang Hassan Yari, « Une Relactire Des Internationales De Post- Guerre Froide», **Revue Etudes Internationales**, Volume xxxiv, N . 2, Juin 2003, PP. 281-291.

[4]- ستيف سميث، جون بايلس، مرجع سابق، ص ص 11-12.

- [5] Jean Jacques Roche, Op. Cit.,116-117.

ضمن مجموعة من المفاهيم والقيم الجديدة»وبالتالي فإن اصطلاح "نظام عالمي" يكون أكثر اتساقا وانسجاما وتعبيرا عما يحدث في المرحلة الحالية، ومن هذا المنطلق فإن ما نقصده بالبيئة العالمية في هذه الدراسة ينصرف إلى«مجمل الوقائع والتفاعلات التي تحدث على صعيد العلاقات بين الفواعل الكلاسيكية والجديدة المشكلة للنظام العالمي واثر هذه التفاعلات على الدول والعمليات التكاملية في العالم الثالث».

الفرع الثاني: متغيرات بيئة النظام العالمي الجديد

أدت التطورات الاقتصادية والسياسية السريعة والمتلاحقة التي يشهدها عالمنا المعاصر إلى قيام نظام عالمي جديد اقترن الحديث عنه بالحديث عن ظاهرة العولمة [1]، والتي رغم تعدد تعريفاتها فإن هناك ما يشبه الاتفاق على أن مظاهرها وتجلياتها الاقتصادية هي الأكثر وضوحا في هذه المرحلة مع بزوغ قوى جديدة عالمية التأثير، بمعنى أنها فوق قومية (Supernational) أي ليس لدولة ما أو لمجموعة دول أي تتدخل أو تتحكم فيها، وأن هذه القوى قد أخضعت جانباً من العلاقات الاقتصادية والمؤسسات القائمة في العالم لتأثيرها التلقائي، وأنها ستؤدي إلى صياغة جديدة لنظام يحكم العالم كوحدة متكاملة الأجزاء بشكل طبيعي ودون حواجز أو حدود، ومن ذلك تشير العولمة الاقتصادية إلى بروز تقسيم جديد للعمل الاقتصادي العالمي، وانتقال مركز الثقل الاقتصادي العالمي من الوطني إلى العالمي ومن الدولة إلى الشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الاقتصادية العالمية التي تشكل العنصر الحاسم والرئيسي فيها عبر آليات عملها والقواعد الملزمة التي تنشئها [2]، وقد طرحت في هذا السياق العديد من النقاشات خاصة ما تعلق بتلك الآليات والسياسات المطبقة على دول العالم النامي والآثار المترتبة عنها .

كما شكل بروز ظاهرة الإقليمية الجديدة- والذي عكسه تنامي التكتلات الاقتصادية الإقليمية- احد ابرز المتغيرات الجديدة التي رافقت ظهور النظام العالمي الجديد والذي حرصت فيه الدول المتقدمة على تواجدها ضمن اكبر قدر من التكتلات الاقتصادية، واتجاهها إلى إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع دول جنوبية أفرزت في المحصلة آثارا متعددة الأبعاد.

بناءا على ما سبق ستركز الدراسة على:

◄ تزايد ادوار مؤسسات العولمة الاقتصادية في عالم ما بعد الحرب الباردة .

[1]- فقد هيمن الفهم الاقتصادي على ظاهرة العولمة، والتي هي حتما ليست بالظاهرة الاقتصادية وليست مقتصرة على الاقتصاد فالعولمة مرحلة تاريخية تتضمن كل الأبعاد الحياتية المختلفة بما في ذلك السياسة، الاقتصاد، والثقافة والتي تتداخل مع بعضها البعض لتشكل عالما بلا حدود، انظر:

Martin Griffiths, Terry O'Callaghan, Steven C. Roach, **International Relations : The Key Concepts**, Second Edition, (London: Routledge, 2008), PP.131-133.

[2]- عبد المجيدراشد، " آليات نظام العولمة "، متحصل عليه من :

http://www.kanaanonline.org/articles/01029.pdf , (13-08-2009).

◄ تنامي ظاهرة الإقليمية الجديدة وتعاظم سياسات التكتلات الاقتصادية والقوى الكبرى تجاه التكتلات الإقليمية الصغرى .

وتبنيها كمتغيرات رئيسية لكشف الآثار المترتبة عنها على مستوى اتحاد المغرب العربي من جهة و دوله منفردة من جهة أخرى.

1- تزايد ادوار المؤسسات الاقتصادية العالمية :

لعل من الخصائص الهامة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد هو تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة هذا النظام بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وإنشاء منظمة التجارة العالمية في الأول جانفي 1995وانضمام معظم دول العالم إليها، ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي التي تعمل على إدارة هذا النظام[1]:

ا -صندوق النقد والبنك الدولي :تعود نشأتهما إلى عام 1945 بموجب اتفاقيات بروتون وودز وكانت الأدوار الرئيسية المرسومة لصندوق النقد الدولي - بحسب ميثاق بروتون وودز-هي تنظيم العلاقات المالية والاستقرار في أسعار الصرف العالمية، أما البنك الدولي فكانت مهمته منح القروض للحكومات والقطاع الخاص[2]، وقد حدث التطور الأهم في عمل هاتين المؤسستين على اثر صدور قرارات مجلس الإدارة لعام 1970والتي أكدت على مبدأ المشروطية وتطبيق مفهوم التصحيح الهيكلي[3]، وقد منحت أزمة المديونية في ثمانينات القرن الماضي صندوق النقد والبنك الدوليين الفرصة المواتية لتطبيق برامج التكيف الهيكلي حيث جرى الربط بين إعادة جدولة الديون ومنح قروض جديدة ومساعدات وبين تطبيق برامج التكيف الهيكلي[4] .

وقد شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تغيرا في مهام هاتين المؤسستين وذلك وفق المنطق الجديد-منطق الليبرالية الجديدة –الذي تبنته حكومات الدول الكبرى في إطار ما يسمى ب "توافق واشنطن "، فانتقلت من "مرحلة التنسيق إلى مرحلة رسم السياسات وفرض قواعد وإجراءات محددة سواء بالنسبة

[1]-عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، (القاهرة:مجموعة النيل العربية، 2003)، ص 55.

[2] - سليمان الشيخ، «العولمة والتكامل الاقتصادي العربي »، **مجلة جامعة دمشق**، العدد الأول، 2002، ص 169.

- للإشارة يتألف البنك الدولي من خمس مؤسسات إنمائية مرتبطة فيما بينها ارتباطاً وثيقاً وهي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار و المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

[3] - يقصد بسياسات التصحيح الهيكلي: تحرير التجارة الداخلية وإزالة القيود عن حركة السلع والخدمات والأموال في المبادلات التجارية والتخصص، انظر :

-جاك بولاك **البنك الدولي وصندوق النقد الدولي**، ترجمة :احمد مونيب، (مصر :الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2001)، ص ص 11-12.

[4]- كريستوف آجينتون، **العالم لنا: العولمة الليبرالية والحركات المناهضة لها**، ترجمة: طارق كامل، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2006)، ص 62.

للسياسات الاقتصادية الداخلية أو الخارجية "[1] .

ب-المنظمة العالمية للتجارة(WTO) : يأتي إنشاء منظمة التجارة العالمية "OMC" في ضوء استكمال النظام الاقتصادي العالمي الجديد لأركانه الرئيسية حيث تمثل هذه المنظمة التي أنشأت في 01 يناير 1995الركن الثالث من أركان هذا النظام، وتعمل مع كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على إقرار وتحديد معالم نظام الاقتصاد العالمي الجديد الذي أصبح يتميز بوحدة السوق العالمية ويخضع لإدارة وإشراف مؤسسات اقتصادية عالمية تعمل بصورة متكاملة [2].

وتهدف إلى تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود ورفع مستوى الدخل القومي للدول الأعضاء، وزيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، وتوسيع وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، والمساعدة في حل النزاعات بين الدول والإدارة الآلية للسياسات التجارية والتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى (WB) و(IMF) لتحقيق الانسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية [3].

وقد اختلفت وجهات نظر المفكرين حول اثر تعامل دول العالم النامي منفردة- دول المغرب العربي نموذجا- مع مؤسسات العولمة الاقتصادية، فمنهم من يعتبرها من اكبر المؤامرات التي تحاك ضد الدول النامية لاستغلال مواردها لصالح الدول المتقدمة بفعل البرامج والشروط المجحفة التي تؤدي إلى مزيد من التبعية والتخلف لهذه الدول، ومنهم من اعتبرها فرصة متاحة لهذه الدول لعلاج المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها والاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من المزايا المتاحة.

ج- الشركات المتعددة الجنسيات :

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات احد أهم الفواعل التي برزت في الساحة العالمية والظاهرة الأبرز في تطور الاقتصاد العالمي خلال القرن العشرين [4]، وتدير هذه الشركات الإنتاج في أكثر من بلد كما تتوزع استثماراتها في بلدان متعددة، و ترتبط فيما بينها بشبكة واسعة من الاتصالات وتؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية وتأكيد ظاهرة العالمية في كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية

---

[1]- عبد المجيدراشد، مرجع سابق .

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، **الجات واليات منظمة التجارة العالمية، (**القاهرة:الدار الجامعية، 2002-2003)، ص 175.

[3]- مصطفى ولد سيد محمد، "تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي"، متحصل عليه من :
http:/www.aljazeera.net/NR/exeres/B2600 A8782FB-4554B6B3- ECC57E860EFE.htm ,
(15 -2009-02)

[4]- يتعذر تحليل اثر الشركات المتعددة الجنسيات على التكتل المغاربي نظرا لندرة المعلومات حول حجم ومجالات نشاطها في المنطقة المغاربية.

والتكنولوجية والتسويقية والإدارية [1].

وحسب بعض الدراسات الاقتصادية الواردة في مجلة « الثروة Fortune » تمتلك الدول السبع الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا واليابان وكندا وإيطاليا) 426 شركة من مجموع 500 أكبر الشركات الغربية، وأن من بين أكبر 500 شركة عالمية 418 منها يوجد مقرها الرئيسي في 3 مناطق رئيسية(منطقة الاتحاد الأوربي التي تضم 155 شركة، ومنطقة الولايات المتحدة الأمريكية التي تضم 153 شركة،ومنطقة اليابان التي تضم 141 شركة) تتركز فيها 20 تريليون دولار أي أكثر من 80 % من الإنتاج العالمي وتستأثر بحوالي 85 %من إجمالي التجارة العالمية، وهو ما يفيد أن نسبة استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في الدول المتقدمة تناهز أزيد من 80 % بينما في الدول النامية تقل عن 20% [2]، ولا تقتصر أهمية هذه الشركات على وزنها الاقتصادي فحسب بل تعود أهميتها أيضا إلى وزنها السياسي، إذ يميز جوزيف ناي في إطار دراسته لمحاور الحركة السياسية لهذه الشركات بين[3]:

- الدور السياسي المباشر أو ما يدعوه بالسياسة الخارجية الخاصة.
- الدور السياسي غير المباشر ويتمثل في الربط بين الحكومات التي تستغلها في تحقيق أهدافها.

2- تنامي ظاهرة الإقليمية الجديدة وتعاظم سياسات التكتلات الاقتصادية والقوى الكبرى تجاه التكتلات الإقليمية الصغرى

لقد خلقت العولمة واقعا جديدا تجسد على الخصوص في امتداد مستوى التنافسية بحيث لم تعد الكيانات القطرية لوحدها قادرة على مواجهة الرهانات التي يفرضها التنافس بين الدول وهو ما أدى إلى إنشاء تجمعات إقليمية كبرى كقوة فاعلة تسعى من ورائها الدول لتقوية موقعها وقدرتها على المساومة في النظام العالمي، ليتشكل بذلك ما يعرف في الأوساط الأكاديمية ب"الإقليمية الجديدة"New Regionalism التي عرفها المفكران "دمولو "Demelo و "بانجريا " Panagariyaعلى أنها« تلك الموجة الحديثة من علاقات و تنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي التي أخذت في التبلور ابتداء من منتصف ثمانينات القرن الماضي في شكل تجمعات وتكتلات تجارية اقتصادية إقليمية كبرى »[1]، ويذهب البعض الأخر إلى اعتبارها كعملية لإعادة مأسسة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على نحو يتواءم مع المتغيرات العالمية الجديدة، بحيث يجعل من الكتل الاقتصادية الإقليمية حلقة وسيطة بين الدول القومية من ناحية، والنظام العالمي من ناحية أخرى [2].

ويستخدم مصطلح الإقليمية الجديدة للتمييز بين المضمون أو المحتوى الاقتصادي -التجاري للعلاقات والتفاعلات التي تحدث داخل التكتلات أو التجمعات الإقليمية الجديدة، وبين المضمون السياسي والعسكري والاستراتيجي الذي ظل يحكم علاقات وتفاعلات النظم الإقليمية بمفهومها التقليدي، فلا يجوز النظر إلى مفهوم الإقليمية باعتباره أمرا مستحدثا أو مرتبطا بالمفهوم المعاصر للعالمية، فقد بزغت التوجهات المكبرة للإقليمية منذ نهاية الحرب الثانية-في ظل عملية إعادة هيكلة التنظيم الدولي -وبداية الحرب الباردة التي قامت أساسا على فكرة التكتل وتقسيم العالم إلى كتلتين من خلال دوائر ارتباط توسعية[3] .

---

(1)- Thomath Lairson, David Skidmore, International **Political Economy**, **(**Florida: Harcourt Brace- & Company, 1997), P.304.

(2)- بوشعيب أوعبي، " الشركات المتعددة الجنسيات وأهميتها الإستراتيجية ", متحصل عليه من : http://www.alalam.ma/def.asp?codelangue=23&id_info=264 , (2010-01-22) .

(3)- محمد السيد سعيد، **الشركات عابرة القومية و مستقبل الظاهرة القومية**، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1986)، ص ص 71-72.

ويميز الخبراء بين موجتين لهذا النوع الجديد من الإقليمية[4]، **الموجة الأولى** ظهرت في أوائل الستينات بتأثير من تجربة السوق الأوروبية المشتركة في ذلك الوقت وانتشرت تجارب مشابهة من التكامل الإقليمي في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وأجزاء أخرى من العالم -لكن لم يكتب لأغلبها النجاح-وتداعت مع بداية السبعينات، أما **الموجة الثانية** فهي الموجة الحديثة الراهنة التي أخذت تجذب الانتباه باعتبارها احد أهم المعطيات الحاسمة التي سيكون لها الأثر الكبير في تحديد الخريطة الجيو سياسية للنظام العالمي، والتي تختلف عن إقليمية الستينات في أنها ليست امتدادا أو تعبيرا عن مصالح إقليمية بقدر ما هي استجابة للتطورات العالمية، وهي بهذا المعنى لا تجعل من

---

(1)- Jaime Demelo, Arvind Panagariya, **New Regionalism In Regional Integration: Center For Econemic Policy Research**, (London: CambridgeUniversity press, 1999), PP.1-4.

(2)- Louise Fawcett, " Regionalism in World Politics: Past and Present ", available at: www.garnet-eu.org/fileadmin/documents/phd_school/.../Fawcett1.pdf,(19-01-2010).

(3)- أسامة المجذوب، **العولمة والإقليمية**، ط 2، (القاهرة الدار المصرية اللبنانية،2001)، ص ص (52-55).

(4)-في حين يقدم المفكر" لويس فاوست" Louise Fawcett تصنيف أخر للإقليمية يميز فيه بين ثلاث موجات : **الموجة الأولى(1945-1965)**اتسمت بظهور مجموعة من المؤسسات الإقليمية صنفها (وفقا لمعيار الهدف من إنشائها) إلى ثلاث أشكال مؤسسات متعددة الأهداف: كمنظمة الدول الأمريكية وجامعة الدول العربية، ومؤسسات ذات أهداف أمنية كمنظمة حلف الشمال الأطلسي، ومؤسسات ذات أهداف اقتصادية تمثل خاص في المؤسسات الأوروبية المبكرة، **الموجة الثانية(1965-1985)**،وقد أطلق عليها تسمية إقليمية العالم الثالث، حيث اتسمت بظهور مؤسسات إقليمية بين الدول النامية بشكل أساسي كرابطة جنوب شرق أسيا ومجلس التعاون الخليجي في ظل بيئة دولية ميزها الاستقطاب الثنائي بين المعسكرين الشرقي والغربي، **الموجة الثالثة(1985-إلى يومنا هذا)**والتي تعرف بالإقليمية الجديدة وشهدت بروز العديد من التكتلات ك (NAFTA)،(APEC)،(AMU) ....

للمزيد انظر: - Louise Fawcett, Op. Cit.

الانتماء الجغرافي شرطا لعضويتها [1] ولا تحرم دولا من الانتساب إلى عضوية تكتل اقتصادي إقليمي ينتمي إلى عالم الشمال طالما أن هناك مصالح مشتركة ومنافع متبادلة[2]، وهنا يظهر الجانب السياسي لهذه الظاهرة-الاقتصادية-مجسدا في التوجه الجديد الذي اخذ يتبلور لدور القوى الكبرى التي تريد تمتين الروابط الاقتصادية وتطوير أشكال تعاون جديدة قائمة على أساس إقليمي لأسباب متعددة ك:

الجوار الجغرافي: فقرب المسافة يترجم اقتصاديا بانخفاض تكاليف النقل.

الهاجس الأمني: فاستثمار دولار في منطقة بعيدة جغرافيا قد يحقق أرباحا تجارية وفقط، أما استثمار دولار في منطقة الجوار الجغرافي بالإضافة إلى انه يحقق أرباحا تجارية فهو يضمن الاستقرار وبالتالي الأمن [3].

هذا التوجه يطلق عليه "الفريد توفياس Alfred Tovias " ب " الإقليمية القيادية " Hegemonic Regionalismوالذي يشير إلى الاتفاقيات الموقعة بين قوة اقتصادية قيادية و دول من العالم النامي كاتفاقيات الشراكة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وعدد من دول جنوب المتوسط[4]، أو الاتفاقيات الموقعة بين قوة كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية ودول من العالم النامي، فمع سيادة الإقليمية الجديدة ستكون الكتل الاقتصادية الكبرى أكثر اندفاعا للقفز فوق الأسوار الحمائية للكتل الإقليمية الصغرى والتوسع داخلها، كما ستضع في اعتبارها هدف السعي لاختراقها عبر مداخل وأدوات متعددة [5].

كخلاصة، يعد هذا المتغير الجديد احد أهم المؤثرات التي أسهمت بشكل مباشر في صياغة توجهات الاقتصاد العالمي، وفي تفسير جانب كبير من الاتجاهات الجديدة الناشئة والسياسات التي تطبقها القوى الاقتصادية الكبرى والتي انجرت عنها جملة من الآثار متعددة الأبعاد على التكتلات الإقليمية الصغرى من جهة، وعلى دولها الأعضاء منفردة من جهة أخرى وهي النقطة التي سيتم مناقشتها في هذا العرض باتخاذ تكتل اتحاد المغرب العربي نموذجا .

---

[1] - وهو ما كان سائدا في سنوات الخمسينات، الستينات، والسبعينات من القرن الماضي حيث شكل آنذاك عامل الجغرافيا الشرط الأساسي لقيام أي تكتل إقليمي، ومع موجة الإقليمية الجديدة تراجعت أهمية العامل الجغرافي لصالح العامل الاقتصادي.

[2]- محمد السعيد إدريس، «الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية»، **السياسة الدولية**، ع 138، اكتوبر 1999، ص 42.

[3] - مصطفى بخوش، « مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة »، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد الثالث جامعة محمد خيضر بسكرة، أكتوبر 2002، ص ص 167-168 .

[4] -Alfred Tovias ,"The Brave New World Of Cross-Regionalism ", available at: www.iadb.org/intal/intalcdi/PE/2009/02671.pdf ,(2010-09-01).

[5]- محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص ص 52-53.

المطلب الثاني :البيئة الإقليمية المغاربية:المفهوم والمتغيرات

تحتل المنطقة المغاربية مكانة جيوستراتيجية متميزة في نظام عالمي تتحرك في إطاره وتتفاعل معه ومع عديد الأنظمة الفرعية فيه، بوصفها منطقة لها ديناميكياتها التي تنفرد بها ولها من عوامل التأثير الخاصة بها ما يؤثر على أنماط العلاقات والتفاعلات القائمة فيها، وعلى هذا الأساس تستهدف الراسة في هذا المطلب إبراز خصائص المنطقة مع الإشارة إلى أهم القضايا العالقة(والتي ستتبناها الراسة كمتغيرات رئيسية في التحليل)، وقد اقتضت الضرورة البحثية والعلمية التركيز على زاوية معرفية محددة هي البناء المفاهيمي للنظام الإقليمي من خلال إبرازأهم (تعريفاته، خصائصه، و جوانب تحليله) واعتمادها كقاعدة للتحليل ستسهل اختبار مدى صلاحية توصيف مفهوم النظام الإقليمي على واقع المنطقة المغاربية -في الفصل التطبيقي-من منطلق أن الوصول إلى إجابة سيساعد على تقديم تحليل علمي دقيق لأثر متغيرات البيئة الإقليمية على مسار التكامل المغاربي.

الفرع الأول: النظام الإقليمي:المفهوم، الخصائص، و جوانب التحليل

مفهوم النظام الإقليمي بمعناه العلمي وكمستوى لتحليل العلاقات العالمية هو مفهوم حديث لم تتناوله الراسات إلا في ستينات وسبعينات القرن الماضي[1]، وعلى الرغم من تعدد الراسات الحديثة المتخصصة فإن الباحث يواجه مشاكل حقيقية فيما يتعلق بتحديد مفهوم شامل للنظام الإقليمي، مع ذلك يمكن التمييز بين ثلاث اتجاهات أساسية في تعريفه هي كالآتي:

- **الاتجاه الأول** يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي **Geographic proximity**أي أن الدول التي تشكل إقليما معينا أو تدخل في إطار نظام إقليمي محدد يجب أن تكون دولا متقاربة جغرافيا (ويتجاهل هذا الاتجاه ما هو موجود ضمن هذه الأقاليم من صراعات).
- **الاتجاه الثاني**: يركز على وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليمي ما من النواحي الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية **Homogeneity approach**.
- **الاتجاه الثالث :** ينتقد كلا الاتجاهين السابقين على أساس أن الدول المتجاورة أو المتشابهة لا يشترط بالضرورة أن تكون على علاقات وثيقة فيما بينها، و أن العامل الحيوي في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين الدول وبعضها البعض **Interaction approach** [2].

يمكن القول -وبدون الدخول في التفاصيل والاختلافات الفرعية حول تعريف النظام الإقليمي

[1]- و إن كان يمكن إرجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية إلى زمن بعيد، حيث كان مفهوم الإقليمية Regionalism احد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي.

[2]- جميل مطر ،علي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط 7، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 24.

ومكوناته -أن هناك اتفاقا على أن أهم خصائص النظام الإقليمي هي [1]:

- ✓ انه يتعلق بمنطقة جغرافية معينة.
- ✓ انه يشمل ثلاث دول على الأقل.
- ✓ انه لا وجود لأي من الدول العظمى بين الوحدات المكونة له.
- ✓ تدخل وحدات النظام الإقليمي في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام مستقلة عن النظام العالمي أو نفوذ القوى الكبرى.

وقد ذهب الأستاذ ناصيف حتي إلى تعريف النظام الإقليمي بأنه « يشمل أية كيان ذي خصوصية في عضويته في مقابل الكيانات المفتوحة العضوية لجميع الدول » [2]، أما " لويس كانتوري " Louis Cantor و"ستيفن سبيغل"Stiven Spiegel فقد عرفا النظام الإقليمي في مؤلفهما"السياسة الدولية للأقاليم " The International Politics of Regionsعلى أنه «عبارة عن تجميع لعدد من الدول القومية تنتمي لإقليم جغرافي محدد وتنفرد بجملة من الخصائص والمميزات والتفاعلات تميزها عن باقي المناطق الجغرافية الأخرى »[3].

مما تقدم وبناءا على الاتجاهات الثلاث وتعريف كانتوري وسبيغل للنظام الإقليمي يمكن الإشارة إلى هذا المفهوم من منظور شخصي كما يلي :« النظام الإقليمي هو نظام من التفاعلات السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، وحتى العسكرية لها أبعادها المتعددة ترتبط -أي التفاعلات- بمضامين وأهداف محددة، تقوم بين مجموعة من الدول تقع في إقليم جغرافي محدد و تتمتع بدرجة عالية من التجانس الثقافي، الديني، العرقي، اللغوي، والتاريخي... ».

تأسيسا على ما سبق، تصل الدراسة إلى تعريف البيئة الإقليمية المغاربية على أنها «الإطار الناظم لحركة التفاعلات بين الفواعل المشكلة للإقليم المغاربي، والتي تنتج في مجملها آثارا متعددة الأبعاد ترهن واقعه وترسم
مستقبله ».

و حسب المختصين فإن أي نظام إقليمي يمكن تناوله من عدة جوانب:

1-الخصائص البنيوية للنظام: يركز المختصون في هذا الاتجاه على دراسة سمات النظم السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية للدول المكونة للنظام الإقليمي، ومدى وجود تقارب أو تماثل بينها.

2-**نمط الإمكانات أو مستوى القوة في النظام الإقليمي:**يتم التركيز في هذا الاتجاه على دراسة مستوى القوة السائدة بين الوحدات المكونة للنظام، وهل يوجد توازن للقوة بين هذه الوحدات أم يوجد نوع من «التراتبية» في توزيع القوة، أو أنه يوجد شكل من الاستقطاب بين دولتين أو أكثر على قيادة

---

(1)- المرجع نفسه، ص 25.

(2)- خضر عطوان، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010)، ص 51.

(3) - Louis Cantory, Stiven Spiegel, «The international politics of Regions», **Internationl journal**, N°3, summer 1989, PP .13 - .

النظام الإقليمي الذي يجب التمييز فيه بين :

- **دول مركز أو قلب النظام States Core** :يقصد بها تلك الدول التي تمثل محور التفاعلات السياسية في النظام والتي تشارك في الجزء الأكثر كثافة من هذه التفاعلات وتحدد من خلال ذلك طبيعة المناخ السياسي السائد في النظام الإقليمي.
- **دول الأطراف**:وهي تلك الدول الأعضاء في النظام ولكنها لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية دول النظام الإقليمي لاعتبارات سياسية أو جغرافية.

3-نمط السياسات والتحالفات : يركز أنصار هذا الاتجاه على البحث في طبيعة العلاقات المتداخلة بين أعضاء النظام الإقليمي (تعاونية/صراعية)، والسياسات التي تتبعها كل دولة إزاء الدول الأخرى وأدوات ممارستها، والتحالفات التي تدخلها في إطار النظام، والأسس التي تستند إليها ومدى استقرارها أو تغير أطرافها من فترة لأخرى.....الخ.

4-بيئة النظام الإقليمي: فأي نظام إقليمي لا يعيش في فراغ ولكن في إطار نظام عالمي له محدداته وقيوده، ويركز هذا الاتجاه على علاقة النظام الإقليمي بالنظام العالمي، ويؤكد المفكر كانتوري رائد هذا الاتجاه أن نظام التغلغل أو التدخل (Penetrative/Intrusive system) الخارجي بمختلف أدواته وأشكاله يؤثر على النظام الإقليمي وعلى العلاقات بين الدول الأعضاء من حيث درجة التماسك، نمط الإمكانات ونمط السياسات والتحالفات بفعل النفوذ الذي تمارسه دول كبرى خارج النظام الإقليمي على وحداته، والذي قد يأخذ أشكالا عديدة مثل: المعونات الاقتصادية، المساعدات الفنية، الأحلاف العسكرية العلنية والسرية...[1] .

الفرع الثاني: خصائص ومتغيرات البيئة الإقليمية المغاربية

تنفرد المنطقة المغاربية بجملة من الخصائص تميزها عن باقي المناطق، والأكيد أن توافرها على عناصر الامتداد الجغرافي واشتراكها في العديد من الروابط والمقومات يؤهلها نظريا -على

الأقل -لاكتساب صفة النظام الإقليمي على ضوء آراء الاتجاهين الأول والثاني السابق ذكرهما، من منطلق أن :

- المغرب العربي كتلة جغرافية واحدة متميزة تقع شمال القارة الإفريقية، بين خطي العرض 15° و 37° شمالا، وخطي الطول 17° و 25° شرقا، وتضم خمس دول هي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا) وتبلغ مساحتها 6 ملايين كم^2، يحد المغرب العربي شمالا البحر الأبيض المتوسط، وجنوبا مالي، التشاد، النيجر والسنغال وشرقا مصر والسودان، وغربا المحيط الأطلسي[2] .

---

[1]-جميل مطر، علي الدين هلال، مرجع سابق، ص ص 26-27.

[2]- جمال عبد الناصر مانع، **اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية**، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004)، ص 22.

- المغرب العربي كتلة متجانسة إلى حد كبير **دينيا** فالإسلام هو الديانة السائدة في المنطقة، وكون أن الغالبية العظمى من السكان مسلمين فإن هذا الأمر جعل الثقافة الغالبة في المغرب المغربي أساساً هي الثقافة الإسلامية حيث يشكل المسلمون في أغلب بلدان الإتحاد نسبة تزيد عن 97 %، **لغويا** نجد أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية، **اثنيا** لا تشهد المنطقة تنوعا كبيرا فلا توجد مجموعات اثنية بخلاف القبائل البربرية وهو تميز لا يشكل عاملا للاختلاف، ولها من التاريخ المشترك والنضال المشترك ضد الاستعمار ما خلق لها هوية جمعية واحدة [1].
- دخلت المنطقة المغاربية مع استقلال أخر أقطارها (الجزائر في 5 جويلية 1962) مرحلة جديدة من التفاعلات بين أقطارها وصفت بالمعقدة، وليس من قبيل المبالغة القول بأن فهم العلاقات الجزائرية-المغربية هو مفتاح فهم شبكة السياسات والتحالفات في المغرب العربي كله، إذ يحتل البلدان موقع القطبين ويجذبان في فلكهما بقية الدول أعضاء المنطقة.

وقد أفضى هذا الوضع إلى بروز العديد من القضايا الشائكة- منها ما اعتبرت **كلاسيكية** وأخرى برزت **حديثا**- ذات آثار متعددة الأبعاد أبرزها:

◄ قضية الصحراء الغربية.

◄ التسابق نحو التسلح.

◄ قضية الطوارق، إشكالية الحدود، و تجاذبات منطقة الساحل الإفريقي .

و ستتبنى الدراسة هذه القضايا كمتغيرات رئيسة في التحليل إقليميا، بالنظر لوزنها ولآثارها (الواقعة والمحتملة) على مسار تكاملها الإقليمي الذي أعلن عن ميلاده في 17فيفري 1989، وهو ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل في المطلب التالي:

المطلب الثالث: اتحاد المغرب العربي: دوافع النشأة، المقومات و الأهداف

تأسس اتحاد المغرب العربي (UMA)بتاريخ 17فيفري 1989 بمدينة مراكش المغربية يتألف من خمس دول هي :الجزائر، تونس، المملكة المغربية، ليبيا، موريتانيا، وذلك من خلال التوقيع على ما يسمى بمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

الأكيد أن تجربة الوحدة في إطار اتحاد المغرب العربي لم تبدأ من نقطة الصفر، بل بنيت محاولاتهم

في الاتحاد على رصيد تجارب تعود إلى مرحلة ما قبل الاستقلال تبلورت من خلال مؤتمر المغرب العربي الذي عقد بالقاهرة سنة 1947[2]، مرورا بمؤتمر الأحزاب المغاربية الذي عقد بطنجة (27-30 افريل 1958)[1]، بعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي مثل : إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام1974، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر، تونس وموريتانيا عام 1983، وأخيرا اجتماع قادة دول المغرب العربي بمدينة زرالدة أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي تحاشيا لأخطار التهميش الناجمة عن التحولات التي واكبت انهيار الاتحاد السوفياتي (العولمة، تنامي التكتلات الاقتصادية الإقليمية ...) في ظل تزايد الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب [2]، خاصة وأن الدول المغاربية مرت خلال حقبة الثمانينات بظروف اقتصادية غاية في الصعوبة تمثلت في : أداء اقتصادي منخفض، تنامي أزمة المديونية، البطالة، ضيق السوق، ووقف الاتحاد الأوروبي استيراد العديد من المنتجات الزراعية بعد انضمام اسبانيا والبرتغال عام 1986[3]، أما سياسيا فقد طرحت وبقوة في كل الأقطار المغاربية قضايا شرعية الدولة، المطالبة بالديمقراطية والحريات الأساسية، بالإضافة إلى تصاعد شعبية التيار الإسلامي .....[4]، فضلا عن الاعتداءات الخارجية التي تعرضت

---

[1]-عز الدين شكري، « المغرب العربي الكبير:آليات الوحدة والتجزئة »، **السياسة الدولية**، ع 93، جويلية 1988، ص 146.

[2] - عبد الإله بلقزيز، « اتحاد المغرب العربي إلى أين ؟»، **المستقبل العربي**، ع 162، أوت 1992، ص 50.

- للمزيد حول مؤتمر المغرب العربي انظر: - محمد عابد الجابري، «فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من اجل الاستقلال»، **المستقبل العربي** ، ع 93 نوفمبر 1986، ص ص 125-126

لها جل الأقطار المغاربية كالاعتداءات الأمريكية على ليبيا، الاعتداءات الإسرائيلية على تونس، الحرب الليبية- التشادية، التوتر السنغالي - الموريتاني ....الخ [5].

واستشعارا للأخطار التي تواجهها هذه الدول وإيمانا منها بضرورات التشاور والتنسيق والتكامل، تم الإعلان الرسمي عن قيام اتحاد المغرب العربي بعد توقيع قادة الدول الخمس على اتفاقية مراكش في 17 فيفري 1989[6]، والتي وضعت هياكل الاتحاد متضمنة طموحات كبيرة يتم انجازها خلال _____

[1] - والذي ضم ممثلين عن الحزب الدستوري التونسي، حزب الاستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وبالفعل مثل «مؤتمر طنجة » المناسبة الأولى التي أعطي فيها وبكيفية رسمية مضمون واضح لفكرة المغرب العربي، إذ أنها لم تعد مجرد «تنسيق للأعمال » بل أصبحت تعني العمل من اجل قيام وحدة حقيقية، انظر:أمحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط 2، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص ص 458-460.

[2]- MohamedFillali," Quelle intégration pour un développement autocentré du Maghreb à l'ère de la mondialisation?", obtenu en parcourant :

http// horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/..5/35084.pdf ,)05-01-2010(.

[3]- محمد شكري، « تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي »، متحصل عليه من :

cbl.gov.ly/pdf/0Wf02n6WiNxvhugP7T6.pdf , (2010-02-13).

[4]- Mohamed Fillali, Op. Cit.

[5] – عبد العزيز شرابي، «فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة»، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة قسنطينة، ع 10، ديسمبر 1998، ص 34.

[6] - انظر في الملحق رقم (1) معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، ص ص 207-209 .

اربع سنوات مثل [1] :

- حرية التبادل التجاري.
- إلغاء الحدود الداخلية .
- إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار .
- تحقيق الوحدة الجمروكية على أن يتم استكمال السوق المغاربية المشتركة بحلول سنة 2000.
- انتهاج سياسة مشتركة في جميع الميادين.

وقد أشارت وثيقة المعاهدة إلى أن السياسة المشتركة تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية :

◄ **في الميدان الدولي:** تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

◄ **في ميدان الاقتصاد:** تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

◄ **في ميدان الدفاع** : صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

◄ **في الميدان الثقافي:** إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة، وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم من

وسائل لبلوغ هذه الأهداف.

وقد كونت هياكل الاتحاد أوكلت إليها مهام بناء الاتحاد والإشراف عليه ممثلة في: الأمانة العامة، اللجان الوزارية المتخصصة، لجنة الأمن الغذائي، لجنة الاقتصاد والمالية، لجنة البنية الأساسية، لجنة الموارد البشرية، والهيئة القضائية [2]، وحسب المادة الخامسة من معاهدة الاتحاد المغاربي فإن مجلس الرئاسة ينعقد في دورات عادية مرة كل سنة، بالإضافة إلى دورات غير عادية إن اقتضت الضرورة ذلك.

كخلاصة، يعتبر عدد من المختصين أن الإطار المؤسسي لاتحاد المغرب العربي يعتبر مناسبا لتفعيل التكامل الاقتصادي بين هذه الدول [3]، خاصة و أن الاتفاقيات والبرامج والدراسات المعدة تناولت

---

[1]- محمد شكري، مرجع سابق.

[2] - للمزيد من التفصيل راجع في الملحق بنود معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

[3]- وبالمقابل يذهب العديد من المختصين والمهتمين بالشأن المغاربي إلى اعتبار هذا الإطار المؤسسي كأحد اكبر العوامل المعيقة لتقدم التكامل المغاربي، عموما سيتم التطرق بالتفصيل إلي هذه النقطة في الفصل التطبيقي.

مختلف مناحي التكامل وأهدافه.

الفرع الثاني: مقومات التكامل المغاربي

تكتسب منطقة المغرب العربي مكانة أساسية من حيث حجم ونوعية الموارد والمؤهلات الطبيعية والاقتصادية والبشرية الهامة التي تؤهلها لإقامة تكتل اقتصادي قوي قادر على المساومة في عصر التكتلات، إذ :

- تتمتع المنطقة المغاربية بمكانة مميزة على مسرح العلاقات الدولية، وذلك راجع لموقعها الاستراتيجي جنوب البحر الأبيض المتوسط، تمتد بين دائرتي عرض 15-37 شمالا وخط طول 16-25 شرقا، وتتمتع بحوالي 6506كلم ^{2} من السواحل البحرية تشترك فيها جميع الدول المغاربية)، وتشرف على أهم مداخل البحر المتوسط(مضيق جبل طارق)، كما تستأثر ب 42 % من مساحة الوطن العربي (5.780.140 كلم ^{2}) [1]، ويمثل هذا الموقع في حد ذاته ثروة هائلة فيما لو استغلت في تقديم الخدمات الدولية (من نقل جوي وبحري)، وإنشاء مناطق صناعية تستوعب الأيادي العاملة الماهرة وتستخدم التكنولوجيا المتقدمة
لأقرب التجمعات الاقتصادية وأقواها دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا [2].
- يمتلك المغرب العربي مخزونا كبيرا من المواد الأولية والثروات النفطية والتعدينية التي تشكل المرتكزات الأساسية لمختلف الصناعات إذ[3]:

- يمثل النفط المغاربي حوالي 8 % من إجمالي الاحتياطي العالمي، وقد قدر سنة 2009 ب 56.9مليار برميل، حيث احتلت ليبيا الصدارة ب 27.44 مليار برميل، تليها الجزائر ب 12 .20 مليار برميل، وتونس ب 0.43 مليار برميل.
- يمثل الغاز الطبيعي المغاربي حوالي 25 % من الاحتياطي العالمي، وقد قدر سنة 2009 ب 71.061مليار م ^{3}.

يحصي الجدول التالي تطور الإنتاج المغاربي لمادتي النفط والغاز الطبيعي في الفترة الممتدة من 2003-2009 :

---

[1] - علي عياد كرير، «المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في مسيرة اتحاد المغرب العربي»، في: محمد عاشور (محرر)، **التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا**، (القاهرة: مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005)، ص 173.

[2] - محمد شكري، مرجع سابق.

[3]- **التقرير العربي الاقتصادي الموحد للعام 2010**،(أبو ظبي : صندوق النقد العربي،2010)، ص ص 356-357.

جدول رقم (1) : تطور الإنتاج المغاربي لمادتي النفط والغاز الطبيعي (2003-2009).

(مليار م ^{3}/السنة) (ألف برميل /اليوم)

إنتاج النفط الخام				إنتاج الغاز الطبيعي			
الدولة / السنوات	الجزائر	ليبيا	تونس	الدولة / السنوات	الجزائر	ليبيا	تونس
2003	942	1.432	66	2003	82.829	6.400	2.150
2004	1.311	1.581	69	2004	82.009	8.060	2.370
2005	1.352	1.693	66	2005	89.235	11.300	2.467
2006	1.426	1.761	97	2006	88.209	13.195	2.373
2007	1.398	1.661	70	2007	84.827	15.280	3.100
2008	1.356	1.722	85	2008	86.505	15.900	3.100
2009	1.240	1.545	82	2009	-	-	-

- **المصدر: التقرير العربي الاقتصادي الموحد للعام 2008**، (ابو ظبي: صندوق النقد العربي، 2008)، ص ص 332-333.
- **التقرير العربي الاقتصادي الموحد للعام 2010**، مرجع سابق، ص ص 358-359.

كما تزخر الأراضي المغاربية باحتياطات عدة أخرى من معادن :الذهب، الفضة الحديد النحاس، البنتويت، الجبس الاتريوم ....، وعلى الكثير من المواد الأولية التي تدخل في الصناعات الكيماوية كاليوتاس والأملاح المختلفة [1].

- يتمتع المغرب العربي بقفرة بشرية مهمة ناهزت 84.5 مليون نسمة سنة 2007 [2]، ليرتفع عددهم إلى 86.991.604مليون نسمة سنة 2009 [3]، مما يشكل سوقا استهلاكية واسعة ويخلق الظروف المواتية لقيام صناعات تستفيد من وفرات الحجم والمزايا النسبية ويحفز قيام الصناعات المغذية والمكملة، وبالتالي يخلق فرص العمل ويعزز من القفرات التنافسية ويطور من القفرات التقنية لهذه الصناعات .

والأكيد أن الاستخدام الأمثل لهذه المواد والإمكانيات يمكن أن يجعل من المنطقة المغاربية منطقة

[1]- ميلاد مفتاح الحراثي، «الاندماج الاقتصادي المغاربي في القرن الحادي والعشرين»، **المستقبل العربي**، ع 187، سبتمبر 1994، ص 49.

[2] - تقرير التنمية البشرية للعام 2009، (نيويورك :منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأمم المتحدة، 2009)، ص 132 .

[3] -التقرير العربي الاقتصادي الموحد للعام 2010، مرجع سابق، ص 312.

قابلة للتشكل اقتصاديا ،سيمنح قيامها العديد من المزايا والفوائد لدولها .

الفرع الثالث: أهداف ومزايا قيام التكامل المغاربي

بتوقيعهم على معاهدة مراكش 1989 آمل قادة الدول المغاربية الخمس تحقيق جملة من الأهداف في إطار مغاربي مشترك من شأنه أن يتيح العديد من المزايا لعل أهمها:

- **توسيع حجم السوق :** ذلك أن اتساع السوق سيشجع على إقامة صناعات كبيرة الحجم تخفض من تكاليف الإنتاج مما يترتب عليه زيادة في الإنتاجية للمشاريع، بالإضافة إلى تسويق الفائض من المنتجات عبر أسواق جميع الدول الأعضاء في التكتل المغاربي .
- **الاستفادة من العمالة المؤهلة** :حيث يؤدي تنقل العمالة بحرية إلى زيادة المهارات في ظل تقسيم العمل الذي يطبق في إطار التكامل الاقتصادي مما يحل مشكلة البطالة [1].
- **التغلب على ندرة الموارد التي تعاني منها بعض الدول المغاربية** : فالمتفحص لخريطة الموارد الاقتصادية بالدول المغاربية ككل يلاحظ أنها تتمتع بوفرة نسبية في الموارد الاقتصادية ولكن بالنظر إلى كل دولة على حدة نجد أنها تعاني من ندرة في مورد أو أكثر من الموارد الاقتصادية وتتمتع بوفرة مورد أو موارد أخرى، وسيؤدي التكامل الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي إلى الحد من ندرتها في بعض الدول ومن ثم وفرتها في البعض الأخر وبالتالي الاستخدام الأمثل لهذه الموارد[2] .
- **زيادة التنمية الاقتصادية :** كهدف رئيسي يحققه توسع حجم السوق الناتج عن التكامل الاقتصادي الذي يوفر خفض تكاليف الاستثمار وزيادة عوائده، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج لتلبية الزيادة في الطلب والتي تؤدي بدورها إلى الزيادة في الدخل والاستثمار والتشغيل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي للدول الأعضاء.
- **توفير المناخ المناسب لإقامة وحدة اقتصادية** : تتلاءم واستقلالية كل بلد عضو في التكامل، من حيث خطط الاستثمار أو توحيد السياسات النقدية والمالية أو إقامة منطقة التبادل الحر لإلغاء كافة القيود تدرجيا بالنسبة للتبادل وانتقال عوامل الإنتاج [3].

• **تدعيم المركز التفاوضي للدول المغاربية في تعاملها مع العالم الخارجي** : حيث يؤدي التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي إلى زيادة قدرتها على المفاوضات في مجال التجارة العالمية

(1) - مقدم عبيرات مقدم، « التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية في إطار التكتلات الاقتصادية الراهنة »، في: محمد عاشور (محرر)، مرجع سابق، ص ص 192-193.

(2)- عيسى احمد الفرسي، « التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي واقعه ،مقوماته ،معوقات قيامه »، ورقة مقدمة في: الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 8-9 ماي 2004، ص 11.

(3)- مقدم عبيرات مقدم، مرجع سابق، ص ص 193-194.

مع الأطراف الأخرى، اكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حدة وبالتالي تعزيز موقف الدول المغاربية في السوق العالمية فيما يتعلق بأسعار بعض السلع أو النقل أو الرسوم الجمركية [1] .

في ختام هذا المبحث تسعى الراسة إلى الدفاع عن اختياراتها المنهجية عبر تقديم الملاحظات التالية :

1- تبرر الراسة تطرقها إلى الجدل النظري القائم بين الطروحات النظرية الكلاسيكية والجديدة المتعلق بتوصيف نظام عالم ما بعد الحرب الباردة،إلى محاولة إبراز أهمية الفواعل الجديدة: التكتلات الإقليمية الاقتصادية الكبرى ومؤسسات العولمة الاقتصادية (متغيرات الراسة) في توجيه والتحكم بمقاليد السياسة العالمية عبر جملة من السياسات والآليات، أفرزت ومما لا يدع مجالا للشك آثارا متعددة الأبعاد على التكامل المغاربي كجزء من المنظومة العالمية .

2- ارتأت الراسة تقديم إطار مفاهيمي للنظام الإقليمي بهدف البرهنة في الفصل التطبيقي على مدى قابلية توصيف هذا المفهوم على المنطقة المغاربية، ذلك أن الحديث عن وجود نظام إقليمي في المنطقة بكل خصائصه وعناصره السابق ذكرها سينجر عنه نمط معين من الآثار على مسار تكامل دولها ستختلف كلية في حالة غيابه .

3- تم اختيار متغيرات الراسة السابق ذكرها بناءا على:

- وزن كل متغير وشدة ارتباطه وتأثيره على مجتمع الراسة (التكامل المغاربي).
- مدى توفر المادة العلمية لكل متغير .

وكما هو معلوم يتوقف نجاح أي راسة على مدى اختيار الإطار أو الأطر النظرية الأمثل والأكثر ملائمة لراسة الظاهرة محل المتابعة، وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في المبحث الثاني لأهم إسهامات رواد الاتجاهات والمقاربات النظرية لظاهرة التكامل الإقليمي وكذا أراء وافتراضات المدرسة

الواقعية، بهدف مقاربة واقع التكامل المغاربي وإبراز اثر متغيرات بيئته الإقليمية في دفع أو تعطيل مساره .

---

[1] - عيسى احمد الفرسي، مرجع سابق، ص 11.

المبحـــــث الثاني :

الموقعة النظرية لظاهرة التكامل الإقليمي على خريطة نظريات العلاقات الدولية

اكتسبت عمليات التكامل الإقليمي مستوى عال من الاهتمام في حقل العلاقات الدولية منذ عقد الخمسينات، وقد تزايد هذا الاهتمام في عقد الثمانينات بفعل نجاح التجربة الأوروبية وما رافقها من محاولات التقليد في مناطق أخرى من العالم (أمريكا اللاتينية ،جنوب شرق أسيا)، وقد ركز دارسوا التكامل جهودهم في اتجاه الأبعاد غير الصراعية التي تعزز من مجالات التقدم السلمي في العلاقات الدولية إيمانا منهم بالدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه التكتلات الإقليمية في تهذيب الأنانيات القطرية والسلوكيات العدوانية والمساهمة في خلق عالم مسالم، وقد شكلت هذه الطروحات تحديا جادا للنظرية الواقعية التي يشكك أنصارها في إمكانيات نجاح هذه التجارب التكاملية، وليبرز بذلك هذا التصادم

النظري كأحد أقوى واعقد النقاشات المطروحة على مستوى التنظير .

المطلب الأول: مراجعة نظرية لأهم الاتجاهات والمقاربات النظرية لظاهرة التكامل الإقليمي

أدى تزايد الاهتمام بالمنظمات والتكتلات على المستويين الإقليمي والدولي خلا ل فترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية إلى الدعوى لصياغة الظاهرة التكاملية في قالب نظري ممنهج، توجت ببروز العديد من الاتجاهات والتيارات الفكرية (الوظيفية، الوظيفية الجديدة، المقاربة مابين الحكوماتية المؤسسية الليبرالية الجديدة) تستلزم القيام بمراجعة نظرية لأبرز إسهامات مفكريها والتي تمثل في مجموعها الإطار المفهوماتي والنظري لظاهرة التكامل الإقليمي.

في الحقيقة أن ستون سنة من البحث لم تكن كافية للفصل في النقاش المحتدم بين منظري التكامل في ما إذا كان التكامل عملية أم حالة، لذلك كان لزاما علينا أن نعتري هذا اللبس كانطلاقة لدراسة ظاهرة التكامل الإقليمي، فهل التكامل عملية أم حالة ؟.

إن هذا الإشكال يحمل في طياته موقفين متعارضين بحيث يشير الموقف الأول إلى التكامل كعملية

ويمثله"ارنست هاس" Ernst Haas الذي ينتمي للوظيفية الجديدة، وتجلى ذلك واضحا في تعريفه للتكامل على أنه « العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية للقوى السياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركزجديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدولة القومية » [1] ، لكن على النقيض من هذا الموقف ينظر" ايدزيوني" Etzioni- والذي ينتمي إلى الوظيفية الجديدة كذلك-إلى التكامل كحالة فهو حسبه «عبارة عن الحالة الناتجة عن امتلاك المجتمع لنخبة سياسية فعالة يكون بمقدورها استعمال أدوات العنف أو الإكراه وتكون بمثابة الجهاز المقرر داخل المجتمع، كما تحدد الهوية السياسية للشعب وهو بذلك يرمي إلى تحقيق التوحيد السياسي الذي يلي التكامل».

وقد جاء كارل دويتش برأي توفيقي يعتبر فيه أن التكامل عملية وحالة في آن واحد، وينظر للتكامل السياسي «كعملية قد تؤدي إلى التكامل السياسي كحالة عندما يتوفر شرط أساسي ألا وهو الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم داخل كل وحدة سياسية طرفا في التكامل، مما يترتب عن ذلك تحقيق الاستقرار والأمن والسلم »، وعلى نفس المنحى يعتبر كل من قروم وهيروقليدس بأن «التكامل كحالة يحدث عندما تتوفر شروطه، وكعملية عندما يكون التكامل يتأرجح بين وحدات سياسية مهيأة للاندماج وتلك الرافضة له»[1].

وبعد استعراضنا لهذه المواقف المتباينة تخلص الدراسة من جهة إلى تبني الرأي التوفيقي لكارل دويتش فلا يمكن فصل العملية (المسار) عن الحالة (الواقع) والعكس صحيح، كما تتفق من جهة أخرى مع تعريف" اندرو هيرل" Andrew Hurrell للتكامل الإقليمي نظرا لتجنبه الخوض

---

[1]- عمر إبراهيم العفاس، **نظريات التكامل الدولي الإقليمي**، (بنغازي: جامعة قار يونس،2008)، ص 36.

في المسائل والقضايا محل الجدل كتلك المتعلقة ب:عملية نقل الولاء من الدولة الوطنية نحو المؤسسة الإقليمية، مسألة التكامل كعملية أو كحالة .....الخ، وتركيزه بالمقابل ضرورة على بناء تكتل إقليمي قوي و متماسك قادر على المساومة- بشكل جماعي - وتعظيم مصالح أعضاءه على الصعيد العالمي وهو الهدف الرئيسي من التكامل، وعموما يشير التكامل الإقليمي حسبه إلى « مجموع السياسات لدولتين أو أكثر صممت للترويج لظهور وحدة إقليمية متماسكة تنظم نمط العلاقات بين الدول الأعضاء في التكامل وباقي العالم» [(2)].

استنادا على ما سبق، ومن باب الاجتهاد تقدم الراسة التعريف الإجرائي التالي:

« التكامل الإقليمي هو عبارة هن التقاء إرادة دولتين أو أكثر لتشكيل كيان جديد قادر على تنظيم وضبط علاقات دوله الأعضاء البينية والخارجية، بما يضمن تحقيق أهداف ومكاسب تعجز عن تحقيقها منفردة ».

وفي ما يلي عرض لأهم إسهامات وأراء رواد مختلف الاتجاهات والتيارات الفكرية المتخصصة في مجال التكامل الإقليمي : الوظيفية، الوظيفية الجديدة، المقاربة مابين الحكوماتية والمقاربة الليبرالية المؤسسية الجديدة .

1 - الاتجاه الوظيفي:

برز الإسهام الأكاديمي الأول لهذه المدرسة بشكل رئيسي قبل الحرب العالمية الثانية من خلال أراء

المفكر دافييد ميتراني[(3)] David Mitrany ، الذي طور مفهوم الانتشار Ramification وافترض

[(1)]- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر :دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007)، ص 240.

[(2)]- Andrew Hurrell,«Latin America In The New World Order : A Regional Bloc Of The Americas?», **International Affairs,** Vol 68, N ° 1, Jan 1992, PP. 123-124.

[(3)] – باحث سياسي بريطاني(روماني الأصل)، ترك أثرا واضحا على اتجاهات التكامل المعاصرة، برز إنتاجه بشكل

رئيسي خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، من خلال مؤلفه الشهير∀عمل نظام السلم AWorking Peace System

– للاطلاع على المسيرة العلمية لهذا المفكر واهم مؤلفاته انظر:

-Martin Griffiths, **Fifty Key Thinkers In International Relations,**) London: Routledge , 1999(, PP.191-194.

أن التعاون في حقل فني واحد سيؤدي إلى خلق حاجات جديدة ستدفع تدريجيا نحو التعاون في حقول أخرى[1]، كما اعتبر أن الحاجة المادية للشعوب– والتي تمثل ابرز انشغالات رجال الدولة، الخبراء والتقنيين– أصبحت عابرة للحدود، وبالتالي يمكن أن تسهل التعاون والتكامل بين رجال الدولة لحل مشاكل الأمن وخفض النزاعات وذلك بمنح الخبراء والفنيين في المؤسسات والمنظمات الدولية السلطة الكافية – مع تحييد السياسيين من هذه العملية – لتنفيذ السياسات وتلبية الحاجيات الإنسانية لشعوب المعمورة والتي عجزت الدول عن تأمينها، وعلى هذا الأساس عارض ميتراني المفهوم الكلاسيكي الواقعي للأمن المرتبط بالمجال العسكري واستبدله بمصطلح الأمن الاجتماعي بحيث تتولى المؤسسات الدولية مهام ضمان و تلبية الاحتياجات الإنسانية، مما يؤدي في النهاية إلى تشكيل مجتمع عالمي مسالم يحل محل السياسات الوطنية المتعارضة والقوى المتنافسة [2].

كما عارض ميتراني التكامل الإقليمي الذي سيؤدي في نظره إلى تقوية البنية التنظيمية الجديدة (الإقليمية)، وبالتالي القدرة على استعمال القوة وهو ما سيؤدي – حسبه– إلى تحول النزاعات من مستوى دولي إلى مستوى التجمعات الإقليمية [3].

هذه المحاولة الأولى لتوضيح التكامل الدولي دعمتها إسهامات رواد تيار الوظيفية الجديدة الذين حوّلوا تركيزهم على محاولات التكامل الإقليمي– تجربة الوحدة الأوروبية على وجه الخصوص– بعد فشل اطروحات الوظيفية الأصلية التي تقوم على أساس الإجماع في توحيد مصالح الدول .

2–اتجاه الوظيفية الجديدة :

تستمد الوظيفية الجديدة كمدخل للتكامل الإقليمي بعض عناصرها من الوظيفية الأصلية–وهذا رغم الانتقادات الموجهة لها– فهي تعتبر أن التكامل يبدأ في مجالات السياسة الدنيا، لكن وهنا يظهر الخلاف مع الوظيفية، لا يمكن أن يتم

في ظل قيادات غير سياسية بمعنى خبراء وفنيين فمسار التكامل تؤثر فيه مباشرة وبشكل فعال الدول وهو بذلك جزء غير منفصل عن المسار السياسي .

ومحور هذا الاتجاه أن الدول تتخلى عن سلطاتها في مجالات تعتبر أنه من غير الممكن أن تتعاطى فيها بنجاح وفعالية فرديا، ويكون ذلك بإنشاء مؤسسات إقليمية تمنح صلاحيات في هذه المجالات وسلطات ما فوق الدولةٌ وإن كانت سلطات محدودة ومحددة ، وفي هذا الإطار تنشأ نخبة سياسية جديدة في هذه المنظمات لها توجهات وولاءات إقليمية تتعمق نتيجة امتلاكها للقرارعلى المستوى

---

(1) - David Mitrany, **working Peace System**,Second Ed ,(Chicago :Quadrangle Book,1966), In Dario Battistella, **Théories Des Relations International**,5emeEd,(Paris: Montchrestien, 2004), P. 366.

(2) – Ibid., PP .367-368.

(3) – ناصف حتي، **النظريـة في العلاقـات الدوليـة**، (بيروت :دار الكتاب العربي، 1985)، ص 276 .

الإقليمي، وستساهم عملية انتقال الولاء من الدولة إلى المنظمة الإقليمية في التحول السياسي البنيوي الذي يظهر في انصهار الدولة القومية في دولة إقليمية واحدة [1].

وفيما يلي عرض لإسهامات ابرز مفكري الوظيفية الجديدة :

أـ ارنست هاس : يعد احد ابرز رواد الوظيفية الجديدة، استخدم مصطلح∀الانتشار∀Spill over بنفس المعنى الذي قصده ميتراني بالمصطلح Ramification، وأكد على أن تأثير Spill over ليس آلي لكنه يعتمد على قدرة وإرادة الدول على إعادة توجيه وتغيير ولاءاتها ومواقفها، كما يراهن على أن الدفع باتجاه التكامل في قطاع من قطاعات السياسة الدنيا سيفتح المجال

للتكامل في قطاعات أخرى وفي النهاية الترويج للتكامل الإقليمي فيما بين أطراف المنطقة[2].

و يعتبر هاس أن من أهم شروط نجاح العملية التكاملية هو وجود مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي، حيث يكون القرار السياسي محصلة دينامية العلاقات والتحالفات القائمة بين القوى السياسية وجماعات المصالح، وفي هذا السياق يشترط تعدد الممثلين إذ لا يقتصر– حسبه – دفع عملية التكامل على رجال الدولة بل يتعداه إلى نخب المجتمع فبتعدد الممثلين تتعدد الاستراتيجيات وإن اختلفت فالهدف واحد وهو التكامل، ويتوقع أن تلعب جماعات المصالح الاقتصادية الدور القيادي لهذه العملية– نظرا لحجم المكاسب التي ستجنيها – مما يؤدي إلى إضعاف قدرة القيادات السياسية في الدول الأعضاء على انتهاج سياسات معارضة ومعيقة لمسار التكامل الإقليمي [3] .

كما حذر هاس من أن عملية التكامل قد لا تستمر إذا طغت عليها صبغة معينة كالارتباط في إطارها العام بدولة معينة أو قيادة كاريزمية أو تقليدية[4]، فالوضع في التكامل يكون أكثر تعقيدا إذا كانت القيادات مهتمة بقضايا سياسية (كالسمعة والهيبة القومية)في الوقت الذي تتطلع فيه النخب إلى الجانب الاقتصادي .

ب ـ ايدزيوني : تلتقي إسهاماته مع إسهامات هاس، دويتش وناي في نقطة الاعتقاد في الدور الذي لا غنى عنه للنخب السياسية والاتصالات المدركة في عملية التكامل الإقليمي، والتي يعتمد نجاحها بشكل أساسي على قدرة النخبة في∀تذويت∀ [5] Internalizeعملية التكامل وتحديد الاتجاه الذي ستسير فيه،كما

---

[1] - المرجع نفسه، ص 279.

[2] - عمر إبراهيم العفاس، مرجع سابق، ص ص 139–140.

[3] – المرجع نفسه، ص ص 135–136.

[4] – روبرت بلتسغراف، جيمس دورتي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة :وليد عبد الحي، (الكويت: ناظمة للنشر والتوزيع والإنتاج، 1985)، ص 287 .

[5] – مصطلح أطلقه ايدزيوني على الحالة التي تسيطر فيها النخبة الداخلية على النظام بدلا من سيطرة النخبة الخارجية ،للمزيد انظر: – المرجع نفسه، ص 280 .

يعتبر أن مكافئة اكبر قدر ممكن من الوحدات الرئيسية والفرعية المشاركة في التكتل هو عامل مهم لدفع

النجاح إلى حده الأعلى، حيث يصبح لدى الأطراف منافع مكتسبة ستساهم في تصليب موقفها عند مواجهة التكتل الإقليمي لأي أزمات[1] .

وخلص في دراسته إلى التأكيد على ضرورة توفير مجموعة من المؤشرات لتحقيق التوحيد السياسي منها : مؤشر الاعتماد المتبادل بين الأطراف المعنية، مؤشر قوى التوحيد الداخلية أو الخارجية حسب دوافع التوحيد (فإن كانت من اجل تحقيق مكاسب نفعية فهنا تكون قوى التوحيد داخلية، أما إذا كانالتوحيد بالإكراه فيكون هنا دور القوى الخارجية)، فضلا عن مؤشر الانتشار أو التعميم[2] شأنه في ذلك شأن بقية المنظرين الوظيفيين.

وعلى عكس الكثير من المفكرين أبدى ايدزيوني اهتماما بجهود التوحيد في الدول النامية وقلل من احتمالات نجاحها مرجعا ذلك إلى عوامل تتركز أساسا في غياب الديمقراطية، الأفق الضيق، والنقص في المهارات السياسية والتنظيمية الضرورية لمعالجة مشاكل التوحيد أو التكامل الإقليمي[3].

ج– كارل دويتش : ركز في دراسته للتكامل على عنصر الاتصال من خلال الاعتماد المتبادل بين الوحدات السياسية المعنية والتقارب الجغرافي فيما بينها، واعتبرهما شرطان أساسيان لتدفق الاتصالات والمعلومات وبالتالي زيادة التماسك فيما بينها والذي يعمل بدوره على ديمومة العملية التكاملية بين الوحدات السياسية[4]، ومن ثم فإن تقييم أي تنظيم سواء كان دوليا أو إقليميا إنما يتم عن طريق قياس حجم محتوى ومجال التبادل الذي يتم بين أعضاءه .

كما يربط دويتش عنصر الاتصال بتاريخ العلاقات بين الوحدات السياسية المعنية بالتكامل، فكلما تميزت هذه العلاقات بالود والتعاون كلما أدى ذلك إلى تفعيل قنوات الاتصال وبالتالي تدفق المعلومات بينها والعكس صحيح.

د– جوزيف ناي: برزت إسهاماته من خلال نظرية الاعتماد المتبادل حيث اعتبر أن التبادلات بين مناطق الإقليم تولد تبعية متبادلة تؤدي إلى نسج شبكة اعتماد متبادل تكون فيها السمات الوطنية والإقليمية غير واضحة[5]، ويشير الاعتماد المتبادل أو المشترك حسبه إلى ∀ الوضعية التي تتميز بنوع من التأثيرات التبادلية بين الدول أو بين فواعل من دول مختلفة، وتنجم هذه التأثيرات غالبا عن التعاملات الدولية مثل

---

[1] – المرجع نفسه، ص 283.

[2]– عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 259.

[3] – روبرت بلتسغراف، جيمس دورتي، مرجع سابق، ص 283.

[4] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 261.

[5]-Robert Keohane, Joseph Nye,« Power and Interdependence Revisited», **International Organization**, Vol.41, No.4, 1987, PP. 730-731.

حالات انسياب المال والسلع والناس عبر الحدود الدولية∀[1]، وبهذا المعنى فالاعتماد الاقتصادي يعني وجود تأثير من كل من الطرفين على الأخر بحيث يكون كلاهما تابعا ومتبوعا في نفس الوقت.

وقد وضع ناي أربعة شروط يراها ضرورية لتحقيق التكامل الإقليمي هي كالآتي[2]:

1ـ التكافؤ بين الوحدات المشاركة في التكامل من حيث المستويات الاقتصادية.

2–مدى فعالية النخب في التكامل .

3ـ التعددية السياسية ودورها في تدعيم وتمتين أطراف التكامل، وهنا يميز ناي بين التجربة التكاملية في أوروبا الغربية وتلك في العالم الثالث، فيرجع نجاح الأولى إلى توفير هذا الشرط بينما يرجع فشل الثانية إلى غيابه.

4ـ قدرة الأطراف على التكيف والاستجابة وهو شرط مرهون ببلوغ مستوى عال من الاستقرار الداخلي للأطراف المساهمة في عملية التكامل.

وقد توصل ناي في ختام دراسته إلى نتيجة مفادها أن المنظمات الإقليمية ليس بمقدورها أن تتطور إلى وحدات جديدة لاستحالة اقتناع الدول الوطنية بتحويل ولاءها نحو منظمة أعلى منها، ومع ذلك يأمل ناي بإمكانية مساهمة هذه المؤسسات في خلق جزر من السلام في العالم[3] .

وإلى جانب أراء وطروحات مفكري الوظيفية الجديدة برزت المقاربة ما بين الحكوماتية في ستينات القرن الماضي من خلال أعمال المفكر∀ ستانلي هوفمان∀ Stanley Hoffman ، لتتدعم لاحقا بأعمال المفكر∀ اندرو مورافيسك∀ Andrew Moravcsik

3– المقاربة مابين الحكوماتية :

تهدف المقاربة مابين الحكوماتية إلى محاولة فهم الآليات التي تتصرف وفقها الدول لتلبية حاجياتها المشتركة بفعالية أكثر[4]، ويعد ستانلي هوفمان احد ابرز روادها وقد بدأ مشاركته بانتقاد أراء هاس ودعا إلى ضرورة إخضاعها إلى مراجعة نظرية تأخذ بعين الاعتبار أهداف رجال الدولة الوطنية(الأزمة الديقولية في خمسينات القرن الماضي)، وتوصل في دراسته للمجموعة الأوروبية إلى

---

(1) – _____ ، _____ ، _____ ، _____ **Power And Interdépendance : World Politics In Transition**, 2 eme Ed,(Boston :Little Brown1989) , PP . 8-9 .

(2) –عبد النصر جندلي، مرجع سابق، ص ص 265–266.

(3) – Dario Battistella, Op .Cit., P.363.

(4) – Jean Jacques Roche, Op.Cit ., P . 106.

أن الأدوار والتصورات الوطنية لازالت تحول دون قيام وحدة أوروبية شاملة [1].

ويؤكد هوفمان على أن الوصول إلى تحقيق التكامل يتوقف بالدرجة الأولى على الاختيار الأمثل للمجال الذي يمكن العمل فيه بمنطق تكاملي وظيفي للوصول إلى تحقيق منطقة الرفاه[2]، مع ضرورة أن تقود سلطات الدول العملية التكاملية لينفي بذلك طابع الآلية الذي دافع عنه الوظيفيون[3]، وفي سياق آخر طرح في دراسته حول التكامل الإقليمي مسألة السيادة وشكك في إمكانية بلوغ الوحدة الشاملة بقوله∀ بقدر ما تكون الدول مستعدة لإلغاء كل الحواجز وتحرير التبادل التجاري ما دام أن التكامل يضمن تحقيق نتائج ايجابية لكل الأطراف المشاركة، بقدر ما تكون الحظوظ ضئيلة لتجاوز التكامل الاقتصادي نحو تحقيق وحدة سياسية شاملة..∀ [4].

وقد تدعمت هذه الطروحات بإسهامات المفكر∀مورافيسك Moravcsik∀الذي قدم في تسعينات القرن الماضي إطارا نظريا أطلق عليه تسمية المقاربة∀ مابين الحكوماتية الليبرالية∀ لشرح وتوضيح عملية التكامل في أوروبا [5]، وطرح مورافيسك في بداية تحليله سؤالا جوهريا عن المدى الذي تهيمن فيه المصالح الاقتصادية أو الجيو سياسية على تشكيل الخيارات والتفضيلات الوطنية للدول الأعضاء؟. وتوصل في دراسته حول الاتحاد الأوروبي إلى أن الدول الأعضاء في هذا التكتل يولون أهمية اكبر للمصالح الاقتصادية[6]، وهو ما يفسر النجاح الذي بلغه وبناءا على ذلك يدعو رجال الدولة والقائمين على عمليات التكامل الإقليمي إلى عدم الخوض في المسائل والقضايا الحساسة وتوجيه التركيز بالمقابل نحو المجالات الاقتصادية التي سيعود التكامل فيها بمكاسب هامة على الدول الأعضاء والتكتل عامة.

وخلص مورافيسك إلى اعتبار أن قرارات التكتلات الإقليمية ناتجة عن المساومات بين الدول، والتي تحركها وتتحكم فيها الخيارات والتفضيلات الوطنية للدول الأعضاء التي تسعى لتغليب مصالحها الوطنية وليتفق بذلك مع هوفمان في هذه الفكرة ويخلصا إلى التأكيد على أن هاته المساومات– التي تتم داخل

التكتلات الإقليمية– كفيلة بتهذيب الأنانيات القطرية وتحقيق مكاسب مشتركة لأعضاء التكامل[7].

---

[1]– Stanley Hoffman «Obstinate Or Obsolete ? The Fate Of Nation - State And The Case Of Western Europe », **Deadalus**,95 (Summer),P.864.

[2] - Ibid., PP.881-882.

[3] - Dario Battistella, Op .Cit., P.380.

[4]- Ibid., P .379.

[5] – وقد تضمن هذا الإطار النظري ثلاث مراحل رئيسية لتحقيق التكامل هي : مرحلة تشكيل التفضيلات الوطنية، مرحلة المساومة بين الدول، مرحلة الاختيار المؤسسي، لمزيد من المعلومات انظر : - Andrew Moravcsik, **The Choice For Europe**, (Ithaca :Cornell University,1998), PP.24-77.

[6] - Ibid., PP.24-26.

[7] - Jean Jacques Roche, Op.Cit ., P . 107.

كخلاصة، يعاب عن هاته المقاربة إغفالها لمكانة ووزن الدول الأعضاء في التكامل وأثره على عمليات المساومة ومنه على عمليات توزيع منافع ومكاسب التكامل الإقليمي.

4– المقاربة المؤسساتية الليبرالية الجديدة :

ظهرت المؤسسية الليبرالية الجديدة في أعقاب انتهاء الحرب الباردة[1] لتتحدى الفكرة التقليدية والجوهرية لأكبر واهم مدرسة في حقل السياسة الدولية وبالتحديد المدرسة الواقعية، وتهدف إلى توضيح إمكانية قيام التكامل بين الدول القومية المتناقضة المصالح والأولويات على الرغم من الطبيعة الفوضوية للنظام العالمي[2]، والتي تفسرها بعدم التقيد بالاتفاقيات والالتزام بها أي بسبب الإخلال بالحدود المثالية التي يفترض أن تكون المعيار المادي والأدبي لأي تعاون وتكامل بين الوحدات السياسية، ويراهن المؤسسيون الليبراليون الجدد على إمكانية تطوير وتقوية أنماط التكامل والتعاون الإقليمي والدولي في ظل تحقيق

المساواة والأمن والمنافع المتبادلة بين الدول اعتمادا على المبادئ الأخلاقية والشرعية الدولية[3] .

وتعتبر تعليقات وآراء روبرت كوهين Robert Keohane الذي يعد من أقطاب المدرسة الليبرالية

المؤسسية الجديدة ومؤسسيها الأوائل في مؤلفه الشهير ∀ بعد الهيمنة ∀ After Hegemon بمثابة تحدي صريح للطروحات الواقعية بقوله∀ إن تبني فرضية الأنانية العقلانية يضع النقاش في هذا الكتاب على نفس أساس النظريات الواقعية ...وأسعى إلى إظهار أن تشاؤم الواقعية عن التكامل والتعاون أمر مبالغ فيه ..∀، ويعتبر أن ∀الدولة عقلانية أنانية∀ تبحث عن تعظيم منافعها الشخصية في أي فعل أو تفاعل تكون مشتركة فيه، من منطلق أن هذه التفاعلات تتيح تحقيق مكاسب متبادلة وهذا ما يؤكده بقوله ∀إن الوظائف النفعية للدول المستقلة عن بعضها البعض، فالدول لا تحقق مكاسب وخسارة فقط بسبب مكاسب وخسائر الآخرين بل أن هناك إمكانية لتحقيق مكاسب متبادلة ∀[4] .

وعلى عكس الواقعيين الذين يفضلون فهم التكامل أو التعاون بعبارة المكاسب النسبية والتي قد تكون لعبة صفرية (Zéro Sum Game)، ينظر الليبراليون المؤسسيون الجدد لتفاعلات الدول كلعبة

---

[1] – تأخذ هذه المدرسة مصدرها الأساسي من أفكار الاقتصادي∀ ادم سميث∀, Adam Smith والفيلسوف ∀جيريمي
بينتام∀ .

[2] – حسن عبد الله، ≈ تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية↔، **السياسة الدولية**، ع 124 أفريل 1996، ص 60.

[3]ـ محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة**، (بيروت :دار الجيل، 1999)، ص 170.

[4] –حسن عبد الله، مرجع سابق، ص 61.

ايجابية(Positive – Sum Game) بموجبها يمكن لكل اللاعبين أن يستفيدوا من مكاسب مطلقة[1]وعلى هذا الأساس تفضل الدول التفاعلات التكاملية طويلة المدى- بدلا من متابعة المكاسب النسبية القصيرة المدى- و أن المفتاح إليها يكمن في المؤسسات الإقليمية التي سيؤدي تنازل الدول عن بعض سيادتها لهاته المؤسسات إلى فتح المجال لتكامل طويل المدى مبني على المنفعة المتبادلة [2]، ويفضل رجال الدولة العقلانيين حسب " آرثر شتاين" Arthur Stien الدخول في مسار تكاملي يحقق منافع ومكاسب متبادلة يتعذر تحقيقها في حالة اللاتكامل، وهذا ما يؤكده بقوله " إن افتراض وجود أزمات للمصالح المشتركة و الكراهيات المشتركة هو الذي يعمل على ظهور نسق يفترض بأن ممثلي المصلحة الذاتية يكاد يكون لديها أشياء مشتركة بالفعل، ويركز الممثلون على عوائدهم ويقارنون النتائج المختلفة مع الأخذ بالاعتبار تعظيم مكاسبهم الخاصة إلى الحد الأقصى"[3]، وبهذا المعنى لا ينفي آرثر شتاين الطبيعة الأنانية للدول لكنه يدعو بالمقابل رجال الدولة إلى ضرورة التركيز على الآليات والوسائل التي تضمن تعظيم مكاسب دولهم إلى حدها الأقصى، وسيتيح -حسبه- الانخراط في التكتلات الإقليمية إمكانية تحقيق مكاسب وامتيازات تعجز الدول عن بلوغها منفردة.

كخلاصة،يعتبر المؤسسيون الليبراليون الجدد أن الفوضوية وصراع المصالح موجود بين الدول لكن يمكن تقليله من خلال الاستعمال الفعال للمؤسسات الإقليمية والبحث عن المكاسب المطلقة طويلة المدى.

تأسيسا على ما سبق، تستخلص الدراسة بناءا على المراجعة النظرية لأهم إسهامات رواد اتجاهات التكامل الإقليمي الملاحظات التالية :

1ـ أن اتجاهات التكامل الإقليمي طورت بشكل رئيسي كقوة دافعة وكقاعدة نظرية لعملية التكامل الإقليمي الأوروبي التي بدأت في خمسينات القرن الماضي، ومن هذا المنطلق يعتبرها البعض على أنها نظرة ووصف تاريخي للحالة الأوروبية أكثر منها نظرية يمكن أن تأخذ بعدا عالميا يمكن أن يطبق في مناطق أخرى من العالم.

2ـ جاءت الاتجاهات والتيارات الفكرية المهتمة بدراسة ظاهرة التكامل الإقليمي مجزأة ومشتتة ولم يتمكن أي تيار فكري من الإلمام بكل جوانب وحيثيات الظاهرة، مما أدى لغياب الاتفاق حول تعريف، مؤشرات ومتغيرات محددة لدراسة ظاهرة التكامل الإقليمي دراسة علمية مدققة .

[1] - Paul R. Viotti, Mark V. Kauppi, **International Relations Theory : Realism, Globalisation and Beyond Pluralism,** (Boston:Allynand Bacon,1997), P.207.

[2]- David Baldwin, **New Realism and New Liberalism** ,(New York:Ed David Baldwin, 1993), PP.91-92.

[3] – حسن عبد الله، مرجع سابق، ص 62.

3ـ يعتبر المختصون أن عملية تحويل الولاء التي راهن عليها رواد اتجاهات التكامل الإقليمي تواجه صعوبات عملية فالدولة لم تنقل بعد جزءا من صلاحياتها أو من سيادتها إلى المنظمات الإقليمية أو الدولية التي تنتمي إليها إلا إذا كان ذلك يخدم مصالحها مؤقتا، ورغم ما يحدث من تحولات مهمة في التكامل الأوروبي إلا أن دولها لازالت ترفض التخلي عن سيادتها، إلى جانب ذلك يأتي أحيانا غياب الإرادة السياسية للتكامل ليعطل أكثر الفرضيات في الوظيفية الجديدة حول المسار التكاملي في مختلف جوانبه خاصة و أن السلطة السياسية في الدول تمتلك القدرة شبه المطلقة للتأثير في مسار التكامل سلبا أو إيجابا.

وتشكل الملاحظة الأخيرة احد أقوى حجج المدرسة الواقعية في مجال التكامل الإقليمي – على قلتها – والتي يستبعد أنصارها إقدام الدول الوطنية على نقل جزء من سيادتها نحو سلطة أعلى منها، ويستدلون في ذلك بواقع مختلف تجارب التكامل الإقليمي عبر العالم، ومن هذا المنطلق ستركز الدراسة في المطلب الثاني على عرض وتحليل آراء وحجج مفكري المدرسة الواقعية بجيليها حول ظاهرة التكامل الإقليمي .

المطلب الثاني:التكامل الإقليمي على ضوء أراء وافتراضات المدرسة الواقعية

دفع تعثر العديد من محاولات التكامل عبر العالم بدرجات متفاوتة سواء في مراحل التشكل الأولى أو في مراحل الانتقال من تكامل اقتصادي نحو تحقيق تكامل شامل، إلى محاولة تفسير عوامل التعثر هاته بالعودة إلى أدبيات المدرسة الواقعية[1]التي تبدوا الأكثر إقناعا بالنظر إلى صلابة طروحات روادها بجيليها الكلاسيكي و النيوكلاسيكي في مجال التكامل الإقليمي والذين لا يعلقون أمالا كبيرة على حصوله، ويستند موقف هؤلاء إلى عدد من المسلمات الواقعية التي يحللون بها العلاقات ما بين الدول :

- إذ يعتبر "هانس مورغانتو " Hans Morgenthau أن " السياسة الدولية ككل سياسة هي صراع من اجل القوة، ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية فالقوة هي دائما الهدف العاجل" [2].

فوفقا لهذه المقولة فالقوة هي المحدد الرئيسي للسلوك الدولي فتسعى الدول دائما للحصول على القوة، المحافظة عليها وزيادتها خاصة في تعاملها مع محيطها الخارجي، ومن **هنا فالقوة هي الهدف الحقيقي الذي تنطوي تحته باقي الأهداف الأخرى.**

- **لا يفترض مفهوم المصلحة الوطنية - حسب الواقعيين-التناسق الطبيعي أو السلام العالمي، ولا حتمية** الحرب كنتيجة لسعي كل الدول

لتحقيق مصالحها بل على العكس أنها تفترض صراعا وتهديدا مستمرا [3]، فتتابع الدول مصالحها

---

[1] - ظهرت مدرسة الواقعية السياسية بعد الحرب العالمية الثانية كرد فعل على التيار المثالي، وهدفت إلى دراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقاتها بعضها مع بعض، وتحليل ما هو قائم في العلاقات الدولية وتحديدا سياسة القوة و الحرب والنزاعات، ويقوم البناء النظري لهذه المدرسة على ثالوث مفهوماتي يعتمد على مفاهيم مترابطة ومتداخلة فيما بينها، تتمثل في مفهوم القوة، مفهوم المصلحة الوطنية، ومفهوم توازن القوى، ويعتبر" هانس مورغانتو " Hans Morgenthau من ابرز منظري الفكر الواقعي الكلاسيكي، من أشهر مؤلفاته" السياسة بين الأمم" Politics Among Nations ، كمايعد" كنيث وولتز" Kenneth Waltz رائد الواقعية الجديدة من ابرز مؤلفاته"نظرية السياسة الدولية" Politics Theory of International

- كما تظهر أسماء المؤرخ الإغريقي فوتيرايوس، والفيلسوف الهندي كوتيليا، ومن ثم ميكافيلي و هوبز كأبرز من اثر وساهم في تكوين الفكر والفلسفة الواقعية، للمزيد انظر:

- Jean Jacque Roche, Op. Cit., PP.32-44.

- انظر كذلك:

- Jack Donnelly, «Realism», in: Scott Burchill And Others (Eds), **Theories Of International Relation**, Third Edition, (New York : Palgrave Macmillan, 2005) , PP.29-52.

[2]- Paul R.Viotti, Mark V. Kauppi, Op. Cit., P.56.

[3]- روبرت بلتسغراف، مرجع سابق، ص 69.

الوطنية وفقا لاملاءات وقواعد العقلانية الوطنية [1] في ظل بيئة دولية تنافسية يجب أن تعتمد فيها الدول على نفسها فقط في قضايا أمنها، استقلالها وتطورها وسيبدو التعاون مع الدول الأخرى محدودا جدا بالضرورة [2] بسبب المنطق الفوضوي الذي يحكم النظام الدولي والقائم على الاختلاف والتنوع في المحددات الوطنية والأهداف بين الوحدات المشكلة له [3].

ويلحظ المتأمل في طروحات المدرسة الواقعية التأثير البارز لمرجعياتها الفكرية على مواقف روادها من التكامل الإقليمي، وقد أحالتنا القراءة الممعنة في كتابات هؤلاء إلى التمييز بين طرحين أساسيين[4] :

- **الطرح الأول:** يفضل أنصاره الدخول في تكامل ويشترطون على رجل الدولة العقلاني تقمص دور القائد المهيمن Hegemon على العملية التكاملية خدمة لمصالح الدولة ومضاعفة لامتيازاتها، وينسجم هذا الطرح مع تعريف" كنيث وولتز " Waltz Kennethللتكامل الإقليمي على انه «وسيلة لإشباع المصالح الوطنية وتنميتها خصوصا في الحقل الدولي» [5]، وفي هذا السياق اجتهد وولتز في

تقديم مصطلح "الإقليمية الشرطية" regionalism conditional كمحاولة منه لتوضيح موقفه من التكامل الإقليمي، حيث ربط إمكانية دخول الدولة في تكامل إقليمي بحجم المكاسب التي ستجنيها دون أن يقتضي ذلك تقديم أي تنازل، ومن ذلك يمكن أن يوضح التكامل الإقليمي كنوع من التحالف بين الدول المستقلة ذات السيادة تستهدف من وراءه تعظيم مصالحها في الحقل الدولي دون أن يقتضي ذلك أي تنازل.

ففي إطار النموذج الواقعي يمكن أن نتوقع احتمالا اكبر لحدوث التكامل بين الدول ذات القدرات النسبية غير المتساوية، بل أنه وفي مثل هذه الحالة كلما كان الفرق في القوة اكبر كلما كان التكامل أسهل وأيسر[6]، وهذا المفهوم ينسجم في الحقيقة مع" نظرية الاستقرار بالهيمنة" Hegemonic Stability Theory[7].

---

(1)- Peter Katzentein, "Analyzing Change in International Politics", available at: www.mpi-fg-koeln.mpg.de/pu/mpifg_dp/dp90-10.pdf (17-02-2010),

(2)- David Baldwin, Op.Cit., P.127.

(3)- Stanley Hoffman, Op.Cit. , P.864.

(4)- هذا التصنيف عبارة عن تصور شخصي للطالبة، بناءا على مراجعة مدققة لأدبيات المدرسة الواقعية .

(5)- Andrew Hurrell, « Regionalism In Theorical Perspective», In: Louise Fawcett, Andrew Hurrell, **Regionalism In World Politics: Regional Organization an International Order**, (New York Oxford University press, 1995), P.47 .

(6)- حسن عبد الله جوهر، مرجع سابق، ص 65.

(7)- طورت هذه النظرية في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي من قبل مفكري المدرسة الواقعية لتوضيح وجهة النظر الواقعية من قضايا الأنظمة الدولية والإقليمية، للمزيد انظر :

حيث أن الطرف المهيمن Hegemon يكون متفوقا بشكل كبير على شركاءه المحتملين ويملي بذلك شروطه عليهم بالكامل بما يضمن تحقيقه لأقصى المكاسب، وترفض هذه النظرية بزعامة " سنايدل" Snidal وتنكر إمكانية خلق أو الإبقاء على نظام تكاملي في غياب زعيم قيادي قادر على تحصين النظام ضبطه وضمان استمراره[1] .

كنتيجة، يراهن الواقعيون على إمكانية قيام تكامل إقليمي بتوفر الشروط السابقة الذكر ويقللون بالمقابل من إمكانية قيامه بين الدول ذات القدرات النسبية المتقاربة أو المتساوية، ومرد ذلك إلى التنافس الشديد الذي سيطغى على سلوكيات هذه الوحدات التي تحركها طموحات تحقيق الزعامة الإقليمية، بناء مكانة متميزة على الساحة الدولية، وتعظيم المصالح الوطنية مع منع

الدول الأخرى المنافسة من تحقيق أي تقدم في قدراتها النسبية .....، وهو التنافس الذي سيغذيه عاملي انعدام الثقة والشك الدائم في سلوكيات الآخرين.

وفي تقييمنا لهذا الطرح نصل إلى تقديم الملاحظات التالية:

- ✓ يأخذ هذا الطرح بعين الاعتبار مصالح الدول الكبرى ذات القدرات النسبية العالية و يهمل بالمقابل مصالح الدول الصغرى، إذ يحرف أسس وقواعد التكامل ليخلق شكل جديد من العلاقات اقرب إلى أن تكون حالة تبعية باقي أطراف العملية التكاملية للطرف الأقوى المهيمن منه إلى الحالة الطبيعية للتكامل الإقليمي، والتي تفترض تحويل الولاء نحو مؤسسة فوق قومية (تضم ممثلين عن كل أعضاء التكتل) توكل إليها مهام تنظيم و ضبط العملية التكاملية بما يحقق الأهداف المرجوة للجماعة.
- ✓ يطرح النمط الواقعي للتكامل بقوة إشكالية "اللاعدالة في توزيع المكاسب "والتي ستؤدي - عمليا - إلى تعاظم الهوى بين حجم مكاسب الدولة المهيمنة على العملية التكاملية وباقي الدول المشاركة فيها.

●**الطرح الثاني:**على عكس الطرح الأول يدعوا أنصار الطرح الثاني رجل الدولة العقلاني إلى عدم المخاطرة والدخول في تكامل سيخلق حسب"ستانلي هوفمان"Hoffmann Stanley توترات جديدة وسيطرح عاجلا أم آجلا مسالة سيادة الدول [2]، وستفضل الدول حسبه حفاظا ودفاعا عن مصلحتها الوطنية -ومما لا يدع مجالا للشك -خيار الاعتماد الوطني الذاتي على الدخول في تكامل يشك في القدرة

Relations: The Key Terry O'Callaghan, Steven C. Roach, **International** Martin Griffiths, - .**Concepts**, Op.Cit., P.137 .

[1]- Andreas Hasenclever, Peter Mayter, **Theorie of International Regimes**, (London: Combridge University Press, 1997), P.95.

[2]- Dario Battistela, Op.Cit., P.379.

على ضبطه وتنظيمه [1]، وتجد وجهة النظر هاته مبرراتها في الحجج التالية :

- ✓ يوحي مسعى البقاء والمصلحة الوطنية أن هناك مقاومة ونفور متأصل لأي دولة توضع في موضع يحتم عليها الدخول في تكامل مع دول أخرى مع ما يمليه ذلك الوضع من

اعتماد وثقة في أطراف التكامل، إذ يتضمن هذا الاعتماد ضعفا وهذا الضعف يتضمن خطرا حقيقيا على المصلحة الوطنية خاصة عندما يفتقر هذا التكامل لتأمينات مؤكدة .

- ✓ تعرقل الفوضوية والأنانية إمكانية التكامل بين الدول فبدون إجراءات تحدد كيفية تقسيم مكاسب التكامل بين الدول [2] تفضل هذه الأخيرة حالة اللاتكامل وتفسح المجال للمنافسة التدميرية المتبادلة، والتي تأخذ أشكالا متعددة كالتسابق نحو التسلح، وهي الحالة التي يصفها " بيتر هاربرت " Butter Herbert ب" الخوف الهوبزي " [3] Hobbesian Fear،وحسب وولتز فالدول قد تكون راضية عن حالة النزاع طالما أن خصومهم يكونون في وضع أسوا [4]، هذه الحالة يعبر عنها في أدبيات المدرسة الواقعية ب"معضلة الأمن"The Security Dilemma، حيث يجادل"جون هرز"

John Herz[5] بأن انعدام الثقة والخوف يدخلان في صميم هذه المعضلة، فالدول التي

تعيش ضمن بيئة يحرص فيها كل طرف على تغليب مصالحه مثل بيئة النظام الدولي

تصطدم بشكوك يصعب تبديدها إزاء الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها الدول الأخرى

الأخرى، فيطرح صانعوا القرار في الدولة" أ" السؤال عن الاستعدادات العسكرية للدولة" ب" هل هدفها الدفاع عن النفس ؟ أم أنها جزء من خطط أكثر عدوانية ؟ وحيث

أن الشكوك صعبة التبديد تبقى الدول في حالة من عدم الثقة بعضها ببعض، وبالتالي فإن

كان عدم الثقة متبادلا فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى دوامة من الفعل ورد الفعل والى ازدياد

---

(1) - Stanley Hoffmann, Op .Cit., P.882.

(2)- حيث يعيق المنطق التنافسي القائم بين الدول أي إمكانية للتكامل ذلك أن التساؤل الذي يدور في ذهن صانعي القرار عند الدخول في أي عملية تكاملية ليس: هل كلانا يكسب؟، بل من يكسب أكثر؟، انظر:

-Joseph Lepgold, Miroslav Nincic, **International Relations Theory and the Issue of Policy Relevance**, (New York: Columbia University Press, 2001), P.149.

- للمزيد حول النقاش الواقعي-الليبرالي المتعلق بمكاسب التكامل، انظر: Ibid ., PP.138-172.

(3) -Jack Donnelly, Op .Cit., P.37.

(4) -Ibid ., P.38.

(5) -John Herz أول من أوضح فكرة معضلة الأمن في خمسينات القرن الماضي، ويعرفها على أنها«مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات، وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات، إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم **بها على أنها إجراءات دفاعية** ....

مخاوف الطرفين إلى حد كبير إذ أن الشعور بانعدام الأمن يؤدي إلى مزيد من الشعور بانعدام الأمن [1]، مما يقلل من احتمالات قيام تكامل إقليمي بين الدول لافتقاره لعنصر "الثقة المتبادلة "كأحد ابرز العناصر الواجب توفرها لقيامه.

كخلاصة تقييميه، نصل إلى القول أن هذه الافتراضات الواقعية مبالغ فيها -إلى حد ما- بدليل نجاح العديد من التكتلات الإقليمية في تعظيم مكاسب وامتيازات الدول المنضمة لها، مقارنة بالدول التي تبنت خيار اللاتكامل والاعتماد على الذات في الحفاظ على مصالحها وتطويرها، ومع ذلك تظل إشكالية التنازل الجزئي أو الكلي عن السيادة الوطنية لصالح مؤسسة إقليمية العائق الرئيسي الذي لا يزال يحول دون تحقيق تكامل شامل، بالإضافة إلى الأزمات التي تظهر بين الفينة والأخرى بين أطراف التكامل والتي يبررها أنصار الطرح الواقعي ب"انعدام الثقة والشك الدائم"وكلها عوامل تعزز القدرة التفسيرية للطرح الواقعي في مجال التكامل الإقليمي .

كما تخلص الدراسة في ختام هذا المبحث إلى التأكيد على القصور النظري الذي تعانيه الاتجاهات النظرية لدراسة التكامل الإقليمي والمتعلق بغياب نموذج نظري قادر على تحليل وتفسير عمليات التكامل الإقليمي في العالم الثالث، على اعتبار أن النظريات السائدة جاءت لدراسة نماذج لتكتلات تقع في بيئة تختلف من حيث المعطيات، الخصائص والمؤثرات عن بيئة تكتلات الدول الصغرى والدليل في مثال بسيط اشتراك كل الآراء والطروحات النظرية في اعتبار مطلب الديمقراطية بمثابة الأرضية الخصبة لنجاح أي عملية تكاملية، فإذا كانت الدول المتقدمة قد نجحت في حسم مسالة الديمقراطية فإنها بالمقابل لا تزال محل جدل لدى دول العالم الثالث، وهنا يكمن الإشكال؟.

ويضطر الباحث عند دراسة أي نموذج تكاملي ينتمي لبيئة العالم الثالث إلى الاستعانة بالتيارات الفكرية السابقة الذكر لعدم توفر البديل ليكون بذلك أمام مشكلتين:

1ـ مشكلة غياب نظرية عامة لدراسة عمليات التكامل الإقليمي قادرة على تقديم تفسيرات شاملة ودقيقة مما يحتم على الباحث الاستعانة بعدد من الاتجاهات النظرية لدراسة الظاهرة من زوايا متعددة

2ـ مشكلة ضبابية النتائج المتوصل إليها.

مع ذلك ستركز الدراسة على عدد من المتغيرات المعتمدة من قبل مفكري مختلف التيارات الفكرية لتحليل البيئة الإقليمية للتكامل المغاربي، وتكمن في ما يلي :

1ـ متغير دور القيادات والزعامات السياسية في العملية التكاملية .

...ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا»، انظر:

- ستيف سميث، جون بايلس، مرجع سابق، ص 418.

(1) -المرجع نفسه، ص 419.

2ـ متغير تحويل الولاء .

3ـ متغير الاتصال وتاريخ العلاقات بين الوحدات المعنية بالتكامل.

4ـ متغير الاستقرار الداخلي للأطراف المساهمة في عملية التكامل الإقليمي.

5- متغير طبيعة الخيارات و التفضيلات الوطنية للدول الأعضاء في التكتل .

كما سيتم تدعيم التحليل بطروحات وأراء رواد المدرسة الواقعية لاختبار قدراتها التفسيرية والخروج برؤية تقريبية لواقع التكامل المغاربي من حيث مستوى وطبيعة التفاعلات البينية (السياسية والاقتصادية)، بالإضافة إلى مستوى تقدم العملية التكاملية من خلال إبراز دور القيادات السياسية والمستوى الذي ألت إليه عملية نقل الولاء من الدول الوطنية المغاربية إلى التكتل الإقليمي المغاربي، وسيساهم ذلك في إعطاء صورة واضحة ستضفي نوع من الموضوعية والدقة على التحليل المركزي للدراسة المنصب على بيان اثر المتغيرات الإقليمية والعالمية على مسار التكامل المغاربي، وعلى هذا الأساس سيخصص المبحث الثالث لعرض التفسيرات النظرية لأثر متغيرات البيئة العالمية على مسار التكامل المغاربي .

المبحث الثالث :

التفسيرات النظرية لأثر متغيرات البيئة العالمية على مسار التكامل المغاربي

تسعى الراسة في هذا المبحث إلى موقعة العلاقة التفاعلية القائمة بين اتحاد المغرب العربي والبيئة العالمية واثر متغيرات هذه الأخيرة على الأولى، في إطار نظري يراعي خصوصيات هذه العلاقة التي :

1- تندرج في إطار علاقة الكل بالجزء : حيث يتحرك التكتل المغاربي في بيئة النظام العالمي بوصفه جزءا منه يتفاعل معه ومع مختلف الأجزاء المشكلة له، وقد أفرزت هذه العملية التفاعلية نمطا معينا من العلاقات انجرت عنها جملة من الآثار على التكامل المغاربي بوصفه احد أطراف هذه العملية التفاعلية. 2- تندرج في إطار العلاقات شمال /جنوب :إذ يصنف التكتل المغاربي (مجتمع الراسة)في خانة تكتلات دول العالم الجنوبي المتخلف، حيث يتحرك ويتفاعل في سياق نظام عالمي تحكمه عدد من القوى الكبرى والفواعل الجديدة- تنتمي لعالم الشمال المتقدم - عبر عدد من الآليات و الميكانيزمات أفرزت آثارا متعددة الأبعاد على دول وتكتلات العالم الجنوبي (اتحاد المغرب العربي نموذجا). بناءا على ذلك، سيتم اعتماد إطار نظري مركب فرضته الطبيعة المتشعبة لموضوع الراسة في شقه الثاني، وقد أحالتنا القراءة

الممعنة في الأدبيات النظرية المتوفرة إلى تبني طروحات نظريتي :النظم والتبعية بوصفهما الأكثر ملائمة لدراسة وتحليل هذا الصنف من العلاقات .

ويأتي هذا الاختيار النظري في ظل القصور الذي تعانيه نظريات التكامل الإقليمي فيما يتعلق بموضوع اثر المتغيرات الخارجية على مسار التكتلات الإقليمية، مع ذلك سيتم التطرق لأراء بعض روادها على قلتها .

المطلب الأول : وفق منظور نظرية النظم

تعتبر نظرية النظم من أهم التطورات التي نشأت منتصف خمسينات القرن الماضي في إطار المدرسة السلوكية [1]، حيث شكلت ثورة في حقل السياسة المقارنة اتجه البحث فيها عن نطاق اشمل للدراسة و عن مزيد من الدقة في التحليل والواقعية في الطرح[2]، وقد لاقت تأييد العديد من الباحثين لكونها تقدم إطارا لتنظيم المعلومات وتكامل المتغيرات نذكر منهم: knoor , Boulding Scott,

Modelski ,Singer, Kaplan ,Liska, Yong, و شارلز ماكليلاند الذي انتقد تصور دراسة العلاقات الدولية القديمة ودعا إلى نظرية للنظم بقوله«..ثمة حاجة لجمع أجزاء المعرفة في كل متماسك .. »[3]، ومن جهته اعتبر مورتن كابلن أن نقل نظرية النظم وتطبيقها في حقل العلوم

السياسية ينطوي أساسا على الابتعاد عن التحليلات النسبية نحو نظرية قادرة على تقديم تفسيرات علمية دقيقة اعتماد ا على عدد من المفاهيم والأدوات التحليلية (المدخلات، المخرجات، الاستقرار والتوازن، التغذية العكسية ..) [4]. تعتبر نظرية النظم من ابرز النظريات التي اعتمدت على مفهوم النظام الدولي كوحدة أساسية في التحليل، ويرجع ذلك حسب روادها إلى :

- قدرته التفسيرية والوصفية باعتباره الأكثر شمولية من باقي المستويات التحليلية الأخرى .
- إحاطته بمجموع التفاعلات التي تحدث ضمن بيئته مع إمكانية دراسة أنماط هذه التفاعلات من زوايا متعددة وبدقة اكبر[5] .

و يمكن القول أن مصطلح النظام يكاد يكون من أكثر المصطلحات استخداما في الأدبيات السياسية ودراسات العلاقات الدولية وعلى وجه التحديد نظرية النظم، فقد عرفه تشارلز ماكليلاند على أنه «بنية لها عناصر مرتبطة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها حدود محددة تفصلها عن بيئتها أو محيطها»[6].

---

[1] - إلا أن فكرة النظم لم تكن معروفة للكتاب السياسيين الأوائل، حيث اخذ الدارسون المعاصرون في العلوم السياسية مفهوم النظم من العلوم التطبيقية والعلوم الاجتماعية، وفي الحقيقة أن نظرية النظم تدين بشكل كبير لمبادئ السيبرانية التي طورها نوربرت دينر واستخدمت من قبل بعض الباحثين في الدراسات السياسية من أمثال:, Karl Deutsch, David Easton .Gabriel Almond انظر:- روبرت بالتسغراف، جيمس دورتي، مرجع سابق، ص 116 .

- انظر كذلك:

- " available at: " Systems Approach ,
.http://www.egyankosh.ac.in/bitstream/123456789/26371/1/Unit-4.pdf ,(12-05-2010)

[2] - Ibid .

[3] - روبرت بالتسغراف، جيمس دورتي، مرجع سابق، ص 114 .

[4] - " Systems Approach " Op.Cit. ,

[5] - David Singer, The Level-of-Analysis Problem in International Relations», **World Politics**, Vol. 14, P.79. No. 1 ,Oct 1961 » ,

[6]- ناصف حتي، مرجع سابق، ص 46 .

يتضح من خلال تعريفه مدى الأهمية البالغة التي يوليها للبنية، إذ يعتبر أن من أهم سمات النظام بنيته و العمليات التي تتميز بها التفاعلات بين أطرافه ذلك أن النظام مع وضعه وسماته وخصوصياته كلها نتاج التفاعلات بين مختلف أطرافه.

أما "مورتن كابلان" Morton.A.Kaplan فقد عرف النظام في كتابه " النظام والعملية في السياسة الدولية System and process in International politics"، على انه «مجموعة من

المتغيرات المترابطة تنطوي على درجة كبيرة من الاعتماد المتبادل بين أعضاءها، وتنفرد بجملة من الخصائص التي تميزها عن باقي المتغيرات الخارجية »[1]، وعلى هذا الأساس وجه تركيزه إلى البحث عن العلاقات القائمة فيما بين هذه المتغيرات من خلال [2]:

- دراسة نمط سلوك الفواعل في النظام الدولي .
- شرح السلوكيات التفاعلية فيما بينها .
- البحث عن العوامل التي تساعد على الحفاظ على النظام .

وانطلق في تحليله من مجموعة من الفرضيات التي هي بمثابة الإطار التحليلي لباحث العلاقات الدولية ومحلل ظواهر النظام الدولي، ويمكن تحديد هذه الفرضيات في النقاط التالية[3]:

- أن النظام هو مجموعة من الأجزاء المترابطة.
- تتفاعل أجزاء النظام فيما بينها.
- إن كل جزء يمكن أن يتصف بدرجة معينة من الاستقلال الكلي عن الأجزاء الأخرى المرتبطة به.

وقد أبدى كتاب نظرية النظم اهتمامات متباينة وبدرجات مختلفة بعدد من القضايا والمفاهيم والبيانات أبرزها :دراسة سلم النظم، دراسة موقع النظام الفرعي في نطاق النظام الرئيسي والتعرف على نماذج التفاعل بين النظم الفرعية ذاتها وبينها وبين النظام الرئيسي، وعموما يركز الباحثون عند دراستهم للنظم الفرعية على ثلاث نقاط[4] :

- محاولة وضع نماذج تفاعل لوحدات داخل نظام فرعي دولي واحد .
- محاولة إجراء دراسة مقارنة بين نظامين فرعيين دوليين .
- دراسة العلاقة بين النظام الفرعي والنظام العالمي.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة التركيز على دراسة العلاقة بين النظام الفرعي والنظام العالمي فحسب

مورتن كابلان يتشكل النظام العالمي من مجموعة من النظم الفرعية، ويتم دراسة العلاقة بينها انطلاقا

---

(1) - "Systems Approach" Op.Cit.,

(2) - Ibid .

(3) - عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، (الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص 384.

(4) - روبرت بالتسغراف، جيمس دورتي، مرجع سابق، ص 118 .

من منظومة مفاهيمية تضم (المدخلات، المخرجات، ردود الفعل ...)[1]، وعلى نفس المنحى يعتبر ماكليلاند أن نظرية النظم أداة لقياس وتفحص التفاعل داخل النظام العالمي ونظمه الفرعية، و أن هذه النظرية تعمل لتفحص الصلات أو السلوك المتكرر الذي ينشأ في نظام معين فيكون له رد فعل في نظام أخر فإذا تمكنا من عزل وتفحص هذه النتائج المترتبة على بعضها البعض يكون من الممكن تحقيق معرفة نظرية لطبيعة الاعتماد المتبادل والتفاعل بين النظم الفرعية والدولية، ويضيف بالقول" أن الخطوة الأولى أو مفتاح فهمها ينطوي على إستراتيجية إدراك ومعرفة ظواهر مختلفة من خلال العلاقات القائمة بين عناصر الظاهرة، ثم إطلاق صفة النظام عليها انطلاقا من تحديد أي عنصر من المشكلة هو الأكثر صلة بها، بهدف التعرف على العلاقات بين المدخلات والمخرجات وللتحرك المنتظم بين مستويات التحليل المختلفة بالتعرف على الصلة بين النظم الرئيسية والنظم الفرعية وللتنبيه لحدود الظاهرة ومدى العمل لكل من النظم الفرعية والرئيسية ....." [2].

ولفهم إطار عمل النظم حسب ماكلالند من الضروري تصور دول العالم على أساس وجود مدى واسع من الاتصالات الرسمية وغير الرسمية فيما بينها، والجزء الأكبر من هذه الاتصالات هي عبارة عن علاقات قائمة على الحاجة والاستجابة بمعنى حاجة أو مطلب من طرف يجد هدف له لدى الطرف الأخر وهذه الاستجابة تولد بدورها استجابة أخرى من الطرف الذي بادر بالفعل أو الحركة .

أما المفكر اوران يونغ فقد قدم نموذجا نظريا أكد فيه على تزايد التداخل بين نظام المحاور الواسعة في السياسة العالمية من جهة وبين الأقاليم أو النظم الفرعية الحديثة من جهة ثانية، ويشمل نموذجه التأثير المشترك للقوى الإقليمية والعالمية التي تعمل في نماذج تتسم بالانسجام من جهة وعدم التواصل من جهة ثانية، ويشير الانسجام و عدم التواصل- حسبه - إلى درجة التشابه أو عدم تشابه المصالح السياسية ودرجة العلاقات بين القوى كالعلاقة بين النظام العالمي ومناطق إقليمية مختلفة، والعلاقة بين هذه المناطق الإقليمية نفسها[3], ويعتقد بأن نموذجه يستهدف إبراز التباين والتعقيد في عملية التداخل بين النظم الفرعية كتأثير أو عدم تأثير النظم الفرعية على بعضها ومشاكل عدم الانسجام أو التطابق بين أطراف النظم الفرعية في مختلف المصالح والعلاقة بين هذه النظم الفرعية والنظم العالمية .

في حين يذهب المفكر " ستيفن كراسنر" Stephan Krasner إلى التأكيد على أن النظام العالمي

يؤثر بصفة مباشرة في سلوكيات الفواعل الواقعية والنظم الإقليمية التي تبحث دائما عن الحفاظ على استقلاليتها[4]، ويتفق معظم رواد نظرية النظم مع هذا الطرح على أساس أن اكراهات البيئة

العالمية ستؤدي لا محالة إلى خفض حرية الدول والتأثير على استقلالية النظم الإقليمية عبر عدد من

---

(1) - Op.Cit." Systems Approach ",

(2) - روبرت بالتسغراف، جيمس دورتي، مرجع سابق، ص 112 .

(3) - المرجع نفسه، ص 136 .

(4) - Jean Jacque Roche, Op . Cit., P.50.

الميكانيزمات والآليات، وكرد فعل انتقد المفكر" دافييد سينغر" David Singer مبالغة بعض رواد نظرية النظم في إظهار تأثير النظام العالمي على النظم الإقليمية والفواعل الوطنية وتقليلهم بالمقابل من إمكانية تأثيرها عليه [1].

لم تنج هذه النظرية من النقد رغم أهميتها، فستانلي هوفمان يتهمها بعجزها عن تقديم إطار يساعد التنبؤ ويتابع بالقول أن دراسات أصحابها ليست إلا تكرارا وحشوا ذلك أن رغبة نظرية النظم في وضع مستوى رفيع من التعميمات ونتيجة استخدام أدوات منهجية غير متصلة بالموضوع جعلها تعجز عن وضع يدها على جوهر السياسة [2] .

ومع ذلك، لا يمكن إنكار أهمية نظرية النظم في تحليل وتفكيك علاقة النظام العالمي بنظمه الفرعية وتبرز هذه الأهمية من خلال آراء وأفكار روادها التي و إن اختلفت فإنها تزود الباحث وتوجهه نظريا لتقديم تحليلات علمية دقيقة للعلاقة محل الدراسة، وذلك بتحديد اتجاهاتها وكشف طبيعة مخرجات النظام العالمي وآثرها على نظمه الفرعية المشكلة له .

[1] - David Singer, Op. Cit., P.80.

[2] - روبرت بالتسغراف، جيمس دورتي، مرجع سابق، ص 173 .

المطلب الثاني :وفق منظور نظرية التبعية

إن النظرية في العلاقات الدولية هي تعبير متماسك و ممنهج عن واقع دولي معين، وهو تعريف يتطابق إلى حد كبير مع نظرية التبعية، فهي تعبير متماسك و ممنهج عن واقع العالم الثالث بل تعد أول نظرية عالم ثالثية في العلاقات الدولية [1] تهتم بتحليل طبيعة العلاقة بين دول الشمال (المركز) ودول الجنوب (المحيط) من خلال تطرقها للأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى تخلف دول الجنوب وبالتالي تبعيتها لدول الشمال، إذ تولي أهمية كبرى للعوامل الخارجية وتأثيراتها المختلفة في المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدول العالم الثالث [2]، من ابرز روادها :" أندر فرنك" Andere Frank، "دوس سانتوس "Dos Santos، "جوهان غالتونغ " Johan Galtung، ومن
العالم العربي سمير أمين وسعدزهران.

من الناحية المنهجية، يظل مصطلح« التبعية» المفهوم المحوري لهذه المدرسة عرفه Dos Santos كحالة [3]بقوله أن «التبعية هي تلك الحالة التي يكون من خلالها اقتصاد بعض الدول تابعا شرطيا لتطور الدول الأخرى، وتفرض علاقة الاعتماد المتبادل بين اقتصاد دولتين أو أكثر وبين هذه الاقتصاديات والتجارة العالمية شكلا من أشكال تبعية الدول الصغيرة الضعيفة للدول الكبرى القوية والتي ستؤثر سلبا أو إيجابا على نموها وتطورها » [4]، ويتفق كافة مفكري المدرسة مع دوس سانتوس في أن التبعية نتاج عوامل خارجية بالدرجة الأولى وأنها محصلة منطقية لأنماط وسياسات التفاعل بين دول المركز ودول المحيط القائمة على اللاتكافى، اللامساواة، و اللاعدالة، وستؤدي العولمة وما أفرزته من ميكانيزمات جديدة إلى تجذ يرها [5].

[1]- طورت في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، تعتبر امتدادا للمدرسة الماركسية التقليدية باعتبارها تعتمد على المتغير الاقتصادي، وقد تأثر روادها بكتابات لينين وماركس في تفسير التفاوت الهيكلي في الثروة والقوة العالمية وأسباب ونتائج استغلال
دولة لدولة في النظام الرأسمالي وإيجاد الحلول.
للمزيد من التفصيل انظر:

- Martin Griffiths, Terry O'Callaghan, Steven C. Roach, **International Relations: The Key Concepts**, Op.Cit., PP.71-72.

[2]- محمد شلبي، مرجع سابق، ص ص 190-191.

[3]- ظهرت قبل ظهورها كنظرية و كمدرسة حيث كانت من إفرازات المرحلة الاستعمارية لدول إفريقيا و العالم العربي وجنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية و التي خرجت مدمرة البنى الاقتصادية، متشردة اجتماعيا و متخلفة ثقافيا.

[4]- Dos Santos, «The Structure Of Dependency», **American Economic Review**, Vol 60, N°2,1970, P.231, In: James A Caporaso, « Dependence, Dependency in the Global System: A Structural and Behavioral Analysis», **International Organization**, Vol .32, No .1, Winter 1978, P.23.

[5]- Amit Jyoti Sen Sen, " Dependency Theory how relevantis it today?", available at: www.iimcal.ac.in/**DependencyTheory**howrelevantisittoday-AJSen-08.pdf .

تتميز نظرية التبعية عن غيرها من النظريات الانجلوسكسونية للعلاقات الدولية في كونها ليست فقط أول نظرية من العالم الثالث وإنما متعددة ومتنوعة التيارات الفكرية كذلك، والتي يمكن حصرها في ما يلي [1]:

- تيار التخلف Underdevelopment.
- تيار الامبريالية Imperialism.
- تيار النظام العالمي World- System.
- تيار المركز-المحيط Center-Periphery.

وتنطلق مدرسة التبعية من النظام الرأسمالي العالمي كوحدة للتحليل، فالدولة لا تصلح كوحدة للتحليل والتفسير في ظل وضع دولي يتميز بهيمنة الاقتصاد الرأسمالي العالمي [2] الذي يمكن التمييز فيه بين دول المركز والأطراف [3]، وكل منها يؤدي وظيفته المحددة في سياق النظام الرأسمالي العالمي الذي يمتلك فيه المركز بنية اقتصادية جبارة "الثروة العالمية" و كل وسائل التطور، أما الأطراف فهي تلك المناطق التي اندمجت في النظام العالمي دون أن تتبلور إلى مراكز حيث تتحكم القوى الخارجية في تحديد مدى واتجاه التراكم المحلى فيها [4]، ويذهب مفكرو التبعية إلى اعتبار أن التناقض بين المراكز والأطراف هوعنصر جوهري في النظام الرأسمالي و أن فكرة الاعتماد المتبادل لا تعني بأي طريقة العدالة أو المساواة، بل هي على العكس من ذلك تقوم

بطبيعتها على اللاتكافئ وخضوع دول المحيط للمركز، مع ما يصاحب ذلك الخضوع من استنزاف للموارد والطاقات [5]،وهذا ما يؤكده دوس سانتوس بقوله أن " كل دولة من دول الأطراف إنما تؤدي وظيفة اقتصادية محددة في النظام الرأسمالي العالمي وفي التقسيم العالمي للعمل، هذه الوظيفة مكيفة مع احتياجات ومصالح اقتصاديات دول المركز" [6].

---

[1]- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 218.

[2]- محمد شلبي، مرجع سابق، ص 192.

[3]- وقد أضاف "ايمانويل والرشتاين " Immanuel Wallerstein إلى العلاقة بين المركز والأطراف ما اسماه ب "دول شبه المحيط"، وهي الدول الصناعية الجديدة التي حققت قفزة نوعية في اقتصادياتها كدول جنوب شرق أسيا، المكسيك، وتعمل على توفير الاستقرار السياسي بين دول المركز والأطراف، انظر:

Rémy Herrera, " Les Theories Du Systems Mondial Capitaliste", available at: - Rémy Herrera /matisse.univ-paris1.fr/doc2/mse076.pdf, (17-01-2010).

[4]- سمير أمين، «حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية »، **المستقبل العربي**، ع 93، نوفمبر 1986، ص 94.

[5]- Vincent Ferraro, " Dependency Theory: An Introduction", available at: http//marriottschool.byu.edu/Class6-The_Dependency_Perspective.pdf, (13-03-2010).

[6]- James A Caporaso, Op. Cit., PP. 40-41.

وعلى نفس المنحى يصل "ايمانويل والرشتاين " في مؤلفه "الاقتصاد العالمي الرأسمالي" Capitalist World Economy إلى القول أن "ضعف دول المحيط هو أمر ضروري لعملية استغلال دول المركز الرأسمالي ....فالتجارة الدولية هي قبل كل شيء عملية استغلال الأكثر فقرا من قبل الأكثر غنا " [1].

ويؤكد مفكري مدرسة التبعية أن دول المركز تعمل كل ما في وسعها لعرقلة أي مشروع تنموي في الأطراف، وفي هذا يقول "بيتر ايفنس " Peter Evans" أن السياسات الامبريالية الغربية تهدف بالأساس للقضاء على أي مبادرة للتكتل بين الدول الحديثة النشأة خدمة لمصالحها من جهة، ولضمان إبقائها في حالة تبعية ورضوخ سياسي واقتصادي وامني للنظام الرأسمالي من جهة أخرى" [2]،وجهة النظر هذه يؤكدها أيضا سمير أمين في مؤلفه "الاقتصاد العربي اليوم"The Arab Economy To Day بقوله "أن العالم العربي لا يشكل وحدة اقتصادية أو سياسية فكل دولة عربية تم دمجها كوحدة مستقلة ومنفصلة في النظام الرأسمالي العالمي لكن نمط الدمج وشروطه التاريخية وعمقه يختلف من دولة عربية إلى أخرى، ويشكل العامل الموضوعي الذي يمنع تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية وبالتالي الوحدة العربية الاندماجية" [3]، ويذهب بعض رواد مدرسة التبعية إلى تحميل النخب الحاكمة في الدول التابعة مسؤولية تكريس تبعية دولها بفعل دخولها

في "علاقات طوعية" تخدم مصالحها الخاصة التي تتوافق مع مصالح الامبريالية الغربية على حساب مصالح شعوبها [4].

نستنتج مما سبق أن دول المركز تعمل وفق إستراتيجية مزدوجة للحفاظ على مصالحها وامتيازاتها في ظل النظام الرأسمالي القائم بالسعي لإفشال محاولات التكتل لدى دول المحيط من جهة، ودمج دولها منفردة لإضعاف موقفها من جهة أخرى.

يقترح سمير أمين -بعد انتهاء الحرب الباردة وسيادة عمليات العولمة المالية والاقتصادية -رؤية تاريخية شاملة لفهم هذا التوسع الرأسمالي ويستند إلى أن الرأسمالية كانت دائما نظاما استقطابيا امبرياليا بطبيعته، هذا الاستقطاب ملازم لمسار تراكم رأس المال على نطاق عالمي [5] فالعولمة الجديدة حسبه ما هي إلا مرحلة جديدة قديمة من مراحل التطور التاريخي للعولمة الرأسمالية ويؤكد على أن هذه المرحلة هي أسوا من المرحلة الكينزية السابقة ،إذ أن الاستقطاب العالمي كبعد جوهري ثابت للرأسمالية العالمية هو اليوم أكثر عمقا وبروزا من السابق، كما يؤكد أن ما يجري حاليا"لا يتعلق في الواقع ببناء نظام عالمي جديد وإنما بنوع من النظام العسكري العالمي المرافق للنظام الرأسمالي النيوليبرالي المتوحش، وستزيد العولمة الجديدة من التفاوت والتمايز كما كان الأمر دائما في التاريخ" [1] .

---

(1)- Jean Jacques Roche, Op. Cit., P.125.

(2)- James O´cannor, « The Meaning Of Economic Imperialism », In: Michael Smith and Others (Eds), **Perspectives On World Politics**, (London: The Open University, 1981), P.282.

(3)- عبد الخالق عبد الله، «في قضايا التخلف والتبعية في الوطن العربي»، **المستقبل العربي**، ع 94، ديسمبر 1986، ص 133.

(4)- Vincent Ferraro, Op. Cit., P.5.

(5)-سمير أمين، «جيوسياسية الامبريالية المعاصرة »، **المستقبل العربي** ، ع 303، ماي 2004، ص 31.

كخلاصة، يجمع رواد التبعية على اعتبار العولمة بمثابة امبريالية جديدة ستدفع إلى نتائج ومكاسب أحادية الجانب، والى مزيد من السيطرة الرأسمالية مع ما يعنيه ذلك من تعميق لتخلف المحيط وتعظيم لامتيازات المركز عبر عدد من الوسائل والآليات:

- **وسائل وآليات تكريس التبعية :**

تلجا دول المركز لتكريس تبعية دول المحيط إلى انتهاج واستعمال وسائل وآليات عديدة ومتنوعة مجتمعة أو منفردة تبعا لخصوصيات وميكانيزمات كل دولة من دول المركز في النظام الرأسمالي العالمي، ومن خلال هذه الوسائل والآليات يحاول منظرو التبعية الإجابة عن فرضيتهم

التي مفادها :" انتهاج النظام الرأسمالي العالمي ميكانيزمات مهيمنة هي بمثابة معوقات تنمية للدول التابعة"، ويمكن حصر هذه الوسائل والآليات والميكانيزمات في ما يلي [2] :

1- التبادل اللامتكافئ Inequal Exchange :

يمثل التبادل اللامتكافئ الأداة المفضلة لسياسة استغلال المحيط من قبل المركز لكونه يساعد على زيادة اتساع الهوة بين طرفي هذه العلاقة، فبقدر بقاء المحيط مصدر تصدير المواد الأولية الخام وبعض المنتجات الزراعية بقدر ما سيزيد هذا الوضع في تنمية تخلفه وبالمقابل تنمية تطور دول المركز، فمن خلال معادلتي "تصدير -استيراد "من جانب دول المحيط و"استيراد -تصدير"من جانب دول المركز يكمن نمو النظام الرأسمالي العالمي، ولذلك عادة ما يقال أن القضاء على التبعية يعني القضاء على النظام الرأسمالي العالمي نفسه لأنه يستمد نموه وتطوره من استغلاله لخيرات وثروات دول المحيط.

كما يترتب عن انتهاج وسيلة التبادل اللامتكافئ من قبل دول المركز افتقار دول المحيط لرؤوس الأموال، مما يجعلها بحاجة ماسة إليها وهو الأمر الذي يؤدي بدول المركز إلى لجوئها لاستعمال وسيلة أخرى بالموازاة مع وسيلة التبادل اللامتكافئ ألا وهي تصدير الأموال، فما فحوى هذه الوسيلة ؟.

2- تصدير رؤوس الأموال Exportation Of Capital :

إن المشكل العويص الذي تعاني منه دول المحيط -على غرار مشاكلها الأخرى المتعلقة بتخلفها وبالتالي تبعيتها - يتمثل في نزرة رؤوس الأموال والتي هي ناتجة عن سياسة التبادل اللامتكافئ بينها وبين دول المركز، حيث تقوم هذه الأخيرة بتصدير رؤوس الأموال لتوظيفها في قطاعات

---

[1]ـــــ ،ـــــ ، **إمبراطورية الفوضى**، ترجمة:هناء أبو شقرا، (بيروت:دار الفرابي، 1991)، ص 104.

[2]- فيليب برايار وآخرون، **الامبريالية**، ترجمة : عيسى عصفور، (بيروت-باريس :منشورات عويدات 1982)، في : عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص ص 226-227.

إنتاجية أساسية (صناعات بترولية ،صناعات إستراتيجية....)، ومن ثم فإن هذا الوضع يعمل على الحفاظ على البنى الاقتصادية المبنية أساسا على الإنتاج الأحادي وضمان تزويد دول المركز بما تحتاجه لتنميتها من مواد أولية [1]، وفي الواقع فإن الاستثمار المحقق هو من مداخيل المحيط وليس من مداخيل رأس المال الجديد من دول المركز لأن المستثمرين الأجانب يقترضون من دول المحيط كما أن الأرباح تحول خارج هذه الدول، وفي هذا الصدد يؤكد" بيار جالي" Pierre Jalie في مؤلفه "نهب العالم الثالث"أن جزءا كبيرا من هذه الأرباح (85%)يعاد إلى بلدان المركز مما يؤدي

إلى حدوث تدفق معاكس لرؤوس الأموال من المحيط إلى المركز، تدفق قد يزيد في حجمه صادرات رؤوس الأموال من دول المركز إلى دول المحيط لدرجة أن سمير أمين توصل إلى نتيجة مفادها أن دول المركز ليست هي التي تصدر رؤوس الأموال إلى المحيط وإنما العكس [2]، وبالتالي فإن الاستثمار هنا نقمة بدلا من أن يكون نعمة على دول المحيط التي تلجا إلى سياسة الاقتراض عن طريق المؤسسات النقدية الدولية للتخفيف من وضعيتها المزرية فهل هذه الوسائل والآليات اخف ضررا عن سابقاتها ؟.

3- المؤسسات النقدية الدولية International Financial Institutions:

إن المتأمل لطبيعة هذه المؤسسات المالية العالمية المتمثلة في البنك الدولي (IBRD) وصندوق النقد الدولي (IMF)و المنظمة العالمية للتجارة (WTO)، فإنه يدرك للوهلة الأولى أنها مؤسسات ذات منشأرأسمالي تستخدم كوسائل لتقوية بنى النظام الرأسمالي العالمي و المحافظة على الوضع القائم في دول المحيط -أي بقائه متخلفا- ناهيك عن تدخلها في الشؤون الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم الثالث، ويتجلى ذلك واضحا في الشروط التي تفرضها مقابل حصول دول العالم الثالث على قروض من بينها : قبول نهج مالي يشجع على الإبقاء على الوضع القائم إتباع سياسة اقتصاد السوق، تخفيض قيمة العملة الوطنية، تشجيع القطاع الخاص، تسريح العمال من خلال غلق مؤسسات الدولة العمومية، إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير التجارة الخارجية، وهكذا تكون المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي قدزادت في تفاقم الوضع الاجتماعي (انتشار البطالة والجريمة....)، ومن الناحية الاقتصاديةزادت في تفاقم مديونية دول العالم الثالث خاصة إذا لجأت إلى إعادة الجدولة وما يترتب عنها من زيادة الفوائد وانخفاض قيمة العملة الوطنية[3]، فهل تستطيع دول العالم الثالث أن تتخلى عن تغلغل هذه المؤسسات النقدية العالمية في اقتصادياتها، وبالتالي تحقيق قفزة

نوعية نحو الاستقلالية القرارية وفك الارتباط ومن ثم وضع حد لهيمنة النظام الرأسمالي العالمي بشتى

مؤسساته النقدية ؟.

---

[1] - المرجع نفسه، ص 228.

[2]-المرجع نفسه، ص 229.

[3] -المرجع نفسه، ص 230.

4- الشركات المتعددة الجنسيات Multinational Corporations :

تعد الشركات المتعددة الجنسيات -في نظر مفكري التبعية-من أهم وأكثر آليات تكريس التبعية نجاعة للنظام الرأسمالي لأنها تضمن استمرارية استغلاله للدول المتخلفة، وبالتالي مواصلة الهيمنة حيث تسعى إلى زعزعة الصناعات الناشئة في أسواق العالم الثالث، والأكيد أن المنافسة غير المتكافئة بين شركة عملاقة ودولة نامية تجعل الاحتمال الأرجح أن تغبن الدولة النامية في كل عقد تبرمه مع إحدى تلك الشركات[1] .

5- المعونة Assistance:

وهي الوسيلة التي يلجا إلى استعمالها النظام الرأسمالي العالمي لإخفاء استغلاله البشع لدول

المحيط، وتسعى من وراءها إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:

- ✓ حماية دول العالم الثالث من الإفلاس التام للحيلولة دون استغلالها من طرف الدول الرأسمالية المتطورة.
- ✓ دعم وتنمية تصدير البضائع إلى المحيط يكون -في معظم الأحيان- في شكل قروض مشروطة فلا توجد مساعدات بدون روابط، ولعل مقولة الرئيس الفرنسي الأسبق "فرنسوا ميتران" Francois Metterand اصدق على كل ذلك حيث قال "إن كل فرنك تقدمه فرنسا في شكل مساعدة للبلدان النامية تحصل مقابله على خمس فرنكات في شكل مبادلات".
- ✓ تكييف دول المحيط مع طرق المجتمعات الصناعية الرأسمالية في الإنتاج والاستهلاك مما يزيد في تبعية المحيط البنيوية[2].

بشكل عام، يتفق رواد مدرسة التبعية على اختلاف اتجاهاتهم على أن هناك خمسة مؤشرات رئيسية للتبعية هي على التوالي :

1- مستوى وحجم الاستثمارات الخارجية المباشرة :فكلما ارتفع هذا المستوى بالنسبة لمستوى الاستثمارات المحلية كلما كان مستوى تبعية الاقتصاد القومي مرتفعا .

2- مستوى الاعتماد على تصدير سلعة أو بعض السلع الأولية :كلما اعتمدت الدولة على تصدير سلعة أولية واحدة كلمازاد مستوى تبعيتها للأسواق الخارجية .

3- مستوى الاعتماد على التصدير لسوق أو لأسواق محددة :كلما اعتمدت دولة ما على تصدير سلعتها أو صادراتها إلى سوق واحدة كلمازادت تبعيتها لذلك السوق .

4- مستوى الاعتماد على الاقتراض من الخارج :كلما اعتمدت الدولة على القروض الخارجية كلما أمكن

[1]- المرجع نفسه، ص 231.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 232-233.

القول بأن درجة تبعيتها للخارج زادت زيادة ملحوظة .

5- توجهات التجارة الخارجية : كلما زاد مستوى اعتماد الدولة على التجارة الخارجية والاستيراد من الخارج كلما انخفض بالمقابل مستوى الاعتماد على الذات [1].

هكذا تشخص نظرية التبعية واقع دول العالم الثالث وآثار ارتباطها بالنظام الرأسمالي العالمي ومع أن الدراسة ستتبنى طروحات هذه النظرية في التحليل باعتبارها الأكثر دقة وتخصصا من النظريات الأخرى، إلا أن ذلك لا يعفيها من التطرق إلى النواقص والانتقادات الموجهة لها ذلك أن نظرية التبعية تعاني من عدة صعوبات منهجية، فمثلا لازالت المصطلحات الرئيسية في أدبيات التبعية تعاني من عدم الوضوح والعمومية وبخاصة مصطلح التبعية الذي لم يتفق بعد على تحديد معناه الإجرائي، ويمكن القول أيضا بأن تعاني من اختزالية اقتصادوية فالتبعية لازالت تعامل على أنها ظاهرة اقتصادية و تهمل بذلك المترتبات السياسية والاجتماعية والثقافية الناتجة عنها، في حين يذهب بعض النقاد إلى القول بأن عدم قدرة كتابها على تقديم نظرية موحدة وشاملة رغم أن التبعية واقع مادي ملموس هو أهم مأخذ يمكن أن يوجه لهذه النظرية .

و ينبغي التأكيد في ختام هذا المطلب على أن التبعية لا تعني مجرد التأثير الأحادي والمطلق للعوامل الخارجية على مصائر دول العالم الثالث وتكتلاتها، ذلك أن العامل الخارجي هو احد العوامل وليس العامل الوحيد ولا هو العامل الحاسم، إذ تساهم التشوهات والأزمات الداخلية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعميق التبعية وتكريسها .

المطلب الثالث :وفق اجتهادات رواد اتجاهات التكامل الإقليمي

توجه لنظريات التكامل الإقليمي انتقادات خاصة بإهمالها لدور البيئة العالمية في عملية التكامل[2] ومع ذلك يتفق الباحثون على فرضية مؤداها أنه " كلما كان الإقليم اقل استقلالية في الشؤون العالمية - أي يتأثر بالواقع العالمي بشكل كبير- فإن العوامل الخارجية تصبح أكثر أهمية في موضوع التكامل بسبب التفاعل الكبير للعلاقات بين الوحدات في إقليم معين وبين العوامل الخارجية" [3]، فوفقا لأوزان ادوار وأنماط علاقات وارتباطات أي تكتل إقليمي بالنظام العالمي يتحدد اثر هذا الأخير على عملية التكامل .

ويعد" رجينالد هاريسن" Reginald Harrison ابرز من ركز على أهمية البيئة العالمية التي

تنمو فيها الجماعة الإقليمية بوصفها جزءا من النظام العالمي تتأثر به وتؤثر فيه، لذلك يشترط أن يأخذ

---

[1]- مصطفى عبد الله خشيم، **موسوعة علم العلاقات الدولية**، (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية،1991)، ص 169 .

[2] -فلم تأخذ بعين الاعتبار من قبل الوظيفيين، الوظيفيين الجدد، والفيدراليين الذي ركزوا انتباههم على الوظائف.

[3] - روبرت بلتسغراف، جيمس دورتي، مرجع سابق، ص 302 .

أي تفسير لتطور الجماعة الإقليمية بعين الاعتبار تغير ادوار الأعضاء كفواعل دولية مستقلة متأثرة بالتطورات العالمية، وفي نفس مستوى التحليل الأخذ بعين الاعتبار العلاقة الخاصة التي يمكن أن توجد بين الفواعل الإقليميين و الفواعل الذين لهم علاقة بالمنطقة بالرغم من أنهم ليسوا جزءا منها وقادرين على لعب دور مهم وفعال بواسطة قوة منافع التكامل وعدم التكامل التي يتحكمون بها [1].

وعلى هذا الأساس يبرز دور واثر الفواعل الخارجية على عملية التكامل من زاويتين:

● **زاوية ايجابية:** تشجع الفواعل الخارجية عملية التوحيد وتدعمها حسب ايدزيوني إذا تطابقت أهدافها مع أهداف النخبة المحلية أو الداخلية في الدول التي تسعى للتوحيد [2]، و يشترط هاريسن في هذا السياق توفر النية الحسنة من ناحية هذه الفواعل الخارجية لإنجاح ودعم إرادة التكامل في ظل ضعف أو عدم القدرة الأصلية للمنطقة على المبادرة بالتكامل اعتمادا على مواردها الذاتية [3]، مما يشكل دافعا قويا من اجل التوحيد واستمرار يته وديمومته مثلما هو الحال بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة (سابقا) والاتحاد الأوروبي حاليا ممثلة في الدور الايجابي للولايات المتحدة الأمريكية بفضل ما يسمى مشروع مارشال وهنا يجب التوقف للتأكيد على أن المستوى الخارجي لم يكن لوحده سببا في إنجاح هذا التكامل، وإنما كذلك المستوى الداخلي والذي يتمثل في رغبة الأطراف المعنية للتكامل فيما بينها نظرا للفوائد والمكاسب التي ستجنيها من هذا التوحيد.

● **زاوية سلبية :** على عكس وجهة النظر الأولى، تشكل الفواعل الخارجية حسب "هاريسن" عائقا أمام النخب المحلية للتوحيد عندما تدرك أن مصالحها تتأثر عكسيا بواسطة عملية التكامل فتسعى جاهدة لمنع قيام وحدة قوية تهدد مصالحها بانتهاج جملة من السياسات والاستراتيجيات لتصبح متورطة كطرف سلبي معيق للعملية التكاملية، ويدعو "هاريسن" إلى ضرورة التركيز عند التحليل على إدراكات الدول الأعضاء في العملية التكاملية لأهداف ونوايا الفواعل الخارجية [4]، وبناءا على طبيعة تلك الإدراكات تتبنى الدول الأعضاء في التكتل احد الخيارين التاليين :

• **خيار التكتل:** لمواجهة الاستراتيجيات والسياسات الخارجية المعيقة لعملية التكامل وذلك بتطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في التكتل وتجديد الآليات والمؤسسات القائمة وتذليل الخلافات البينية .

• **خيار الالتحاق الفردي بتكتل اقتصادي كبير:** بحيث تتجه الدول الأعضاء إلى تكثيف علاقاتها

---

(1)- عامر مصباح، **نظريات التكامل الدولي المعاصر**، (الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2008)، ص 97.

(2) - روبرت بلتسغراف، جيمس دورتي، مرجع سابق، ص 280 .

(3) -عامر مصباح، مرجع سابق، ص 97.

(4)- المرجع نفسه، ص ص 140-141.

الاقتصادية مع أطراف آخرين لعدم ثقتها في كفاءة التكتل الاقتصادي الإقليمي الذي تنتمي إليه، فضلا عن سعيها- لعدم ثقتها في النظام التجاري العالمي - لضمان ملجأ ومأوى اقتصادي امن في ظل ارتكاز العالم على الكتل الاقتصادية العملاقة .

كخلاصة، تتفق معظم الدراسات التي تناولت دور واثر البيئة الخارجية على عمليات التكامل الإقليمي على أن تأييد أو معارضة الفواعل الخارجية لأي عملية تكامل - وما ينجر عنه من آثار ايجابية أو سلبية -يتوقف على مدى توافقها وخدمتها لمصالحها وأهدافها .

خلاصة الفصل :

فرضت طبيعة الموضوع المعقدة والمتشعبة اعتماد المتغيرات البحثية السابق ذكرها، وهو تنويع مقصود، ذلك أن الاستناد إلى متغير بعينه غير كاف لدراسة الموضوع محل البحث دراسة شاملة تحيط بكل جوانبه ، غير أن غياب الأطر النظرية المتخصصة لدراسة عمليات التكامل الإقليمي في دول العالم الثالث وبالتحديد اثر المتغيرات الخارجية على هاته العمليات التكاملية يجعل من معالجته أمرا صعبا، وهو ما يفرض اعتماد المركب النظري السابق عرضه، وعموما يمكن إرجاع أسباب هذا القصور إلى

◄ أن النظريات الغربية للعلاقات الدولية بما فيها نظريات التكامل الإقليمي هي نظريات متأثرة بالقيم المركزية في الثقافة الغربية، وهذا ما يجعلها بعيدة عن استيعاب بيئات أخرى تختلف قيمها عن القيم الغربية (القيم المادية)من بينها العالم الثالث.

◄ افتقار الباحث في العالم الثالث للأدوات المنهجية والتقنية التي تمكنه من بلورة نظريات تعبر عن القيم المستنبطة من ثقافته.

مع ذلك تسعى الدراسة من خلال المركب النظري المقترح إلى الاقتراب من الظاهرة محل البحث على أمل الوصول إلى تقديم تحليلات وتفسيرات علمية دقيقة تتعدى حالات الوصف والسرد الأدبي إلى تفكيك المتغيرات البحثية المعتمدة على المستويين الإقليمي والعالمي، والكشف عن آثارها الواقعة والمحتملة على مسار التكامل المغاربي (مجتمع الدراسة) في الفصلين التطبيقيين التاليين:

الفصل الثاني:

اثر متغيرات البيئة الإقليمية على مسار التكامل المغاربي

يفترض المراقب من الخارج أن دول المغرب العربي مهيأة أكثر من غيرها لرسم معالم تكامل إقليمي فاعل في محيطها، غير أن مرور 22 سنة على تجربتها التكاملية في إطار ما يعرف باتحاد المغرب العربي طرح وبحدة العديد من الاستفهامات لما شهده مسار هذا التكتل من أحداث ومحطات شكلت محور اهتمام العديد من مراكز الدراسات والأبحاث عبر العالم في الآونة الأخيرة .

وعليه ستستهدف الدراسة في هذا الفصل مقاربة واقع هذا التكتل في سياقه الإقليمي عبر التطرق بالدراسة والتحليل لأهم واعقد القضايا والأزمات المطروحة إقليميا - والتي نفترض أن لها تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على نشاط مسيرة الاتحاد - واعتمادها كمتغيرات تحليلية سيتم العمل على كشف خلفياتها وتحديد حجم ودرجة تأثيرها.

وقد فرضت الطبيعة المتشعبة لهذا الفصل اعتماد مركب نظري يجمع بين آراء وإسهامات رواد المدرسة الواقعية حول ظاهرة التكامل الإقليمي ومحاولة اختبار قدرتها التفسيرية و مدى صحة فرضياتها، مع التوظيف الانتقائي لعدد من الطروحات النظرية لرواد مختلف التيارات والاتجاهات

الفكرية الباحثة في مجال التكامل الإقليمي[1]، واعتمادها كمؤشرات تحليلية مساعدة للإجابة عن التساؤلات المطروحة وتوضيح مدى استوفاء التجربة المغاربية لشروط التكامل الرئيسية وتحديد مستوى ودرجة تقدمها.

بناءا على ذلك تم تقسيم الفصل إلى خمسة مباحث :

- يتناول المبحث الأول الطبيعة الهيكلية للمنطقة المغاربية من خلال إبراز أهم خصائصها البنيوية (السياسية والاقتصادية) وتحديد نمط السياسات والعلاقات القائمة بين دولها .

- في حين ستركز الراسة في المباحث الثلاث اللاحقة على تحليل اثر قضايا (الصحراء الغربية التسابق نحو التسلح، الحدود، الساحل، الطوارق)على مسار التكامل المغاربي مع كشف حجم و درجة التغلغل الخارجي من حيث: درجة التماسك والقضايا العالقة بين دول المنطقة.

- أما المبحث الخامس فسيخصص لتحديد مستوى ودرجة تقدم هذا التكتل على الصعيد المؤسسي وكذا المبادلات التجارية البينية .

للوصول في ختام الفصل إلى تقديم الخلاصات والنتائج المتوصل إليها .

---

[1] - وبالتحديد تلك التي ركزت على :

- دور القيادات والزعامات السياسية في العملية التكاملية (ايدزيوني).
- إشكالية تحويل الولاء من الدولة الوطنية إلى المؤسسة الإقليمية .
- عنصر الاتصال وتاريخ العلاقات بين الوحدات المعنية بالتكامل (لكارل دويتش).
- مدى توفر عنصر الاستقرار الداخلي للأطراف المساهمة في عملية التكامل الإقليمي (لجوزيف ناي).
- طبيعة الخيارات والتفضيلات الوطنية للدول الأعضاء في التكتل.

المبحـــــث الأول:

الطبيعة الهيكلية لمنطقة المغرب العربي

دفعت التحولات المتسارعة في العلاقات الاقتصادية الدولية وما أفرزته من تكتلات إقليمية كبرى واندماجات مؤسسية متنامية بقادة الدول المغاربية إلى التكتل في إطار اتحاد المغرب العربي محاولة منهم لتوجيه الجهود من اجل إرساء قواعد التعاون والتكامل الاقتصادي، ووعيا منهم بما سيترتب على هذا التكتل من آثار ستكسبهم وزنا نوعيا سيدعم موقفها التفاوضي في مناخ اقتصادي عالمي يقوم على أساس المنافسة .

وإيمانا من الدراسة بحقيقة أن لكل تجربة سياقها وخصائصها المتفردة التي تلعب دورا حاسما في نجاح أو فشل أي تكتل، وانسجاما مع طبيعة التساؤلات المطروحة في بداية هذا الفصل بات

من الضروري تقديم رؤية تقريبية للسياق الإقليمي المغاربي عبر التطرق لأهم الخصائص البنيوية(السياسية والاقتصادية)التي تميز دوله، ثم تحديد نمط علاقاتها وتفاعلاتها البينية بما يساعد على تسهيل فهم وإدراك خلفيات القضايا التي سيتم التطرق إليها بالتفصيل في المباحث اللاحقة وإبراز أثرها على التكامل المغاربي .

المطلب الأول : الخصائص البنيوية لمنطقة المغرب العربي

تبنت الدول المغاربية منذ استقلالها خيارات سياسية واقتصادية متباينة ساهمت في خلق واقع مغاربي متفجر كرس منطق" الدولة القومية " وفقا للنموذج الكلاسيكي الأوروبي، وعموما ينفرد هذا الواقع في شقه السياسي بجملة من الخصائص والسمات لعل أبرزها :

1- اختلاف النظم السياسية القائمة والأيديولوجيات السائدة كنتيجة طبيعية لاختلاف الثقافات السياسية السائدة، وهو اختلاف حرصت على تكريسه إدارة الاحتلال الفرنسي ثم النخب الحاكمة لتدعيم شرعيها وضمان استمراريتها [1]، ويمثل الاستقرار الكبير الذي تشهده هذه الأنظمة على مستوى قياداتها الحاكمة السمة البارزة بإجماع المهتمين بالشأن المغاربي، فباستثناء **موريتانيا** التي اتسمت الحياة السياسية فيها بسلسلة من الانقلابات العسكرية خلال العقود الثلاثة الماضية كان أولها انقلاب 10يوليو 1978 وأخرها انقلاب أوت 2008 [2]، و **المملكة المغربية** بالنظر لطبيعة نظامها الملكي التي يبرز فيها الملك بوصفه صاحب الشرعية التاريخية ومركز النظام الذي تنبثق منه كل السلطات، وفي ماعدا هاتين الحالتين يحكم الرئيس التونسي زين العابدين **الجمهورية التونسية** للعهدة الخامسة على التوالي منذ سنة 1987، ليشكل تاريخ 14 جانفي 2011 حدثا تاريخيا في تونس بعد تخلي الرئيس بن علي عن الرئاسة ومغادرته البلاد

مجبرا عقب الاحتجاجات الشعبية التاريخية التي طالبت برحليه وإنهاء عهد الديكتاتورية، فيما لا تزال

---

[1] - عز الدين شكري، مرجع سابق، ص 151.

[2] - للمزيد من التفصيل حول واقع الانقلابات العسكرية في موريتانيا، انظر :

- توفيق مديني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل**، (دمشق :منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006)، ص ص 389-414.

تخضع **ليبيا** لسلطة العقيد معمر القذافي منذ سنة 1969، أما في **الجزائر** فيمارس عبد العزيز بوتفليقة صلاحياته كرئيس منذ سنة 1999 للعهدة الثالثة على التوالي وذلك بعد إقدامه على تعديل الدستور [1] .

2- تواجه الأنظمة السياسية المغاربية تحديات مشتركة لعل أبرزها :تنامي نشاط الحركات الإرهابية الذي احتل الحيز الأكبر في أجندة أعمالها الداخلية، فضلا عن تحديات أخرى لا تقل خطورة على غرار: مسائل حقوق الإنسان، الديمقراطية و حرية التعبير، الشرعية، انتشار الفساد و ضعف مستويات الشفافية الاقتصادية .....الخ [2]، ويبرز في الجانب الاجتماعي تحدي الانفجار الديمغرافي بما أنتجه من ضغوط مضاعفة على الحكومات خاصة على جبهة توفير العمل، الصحة، التعليم ....الخ[3]، وذلك في ظل الأداء الاقتصادي الضعيف واللاعدالة في توزيع الثروة الوطنية .

3- يبرز الواقع المغاربي الفرق الهائل والكبير بين تفكير الدولة وحاجات الشعوب، وتعادل هذه المسألة خطورة ظاهرة الخوف على الكيانات الذي يدفع نحو استماتة كل دولة في الدفاع عن كيانها [4]، وهو ما أنتج ما يمكن تسميته بالخوف المستمر على الكيانات .

أما على **الصعيد الاقتصادي،** فتتسم الدول المغاربية بجملة من الخصائص يبرز فيها :

1- اللاتناسق في السياسات والخطط الاقتصادية المغاربية :والتي يعتبرها بعض المحللين من نتائج السياسة الاستعمارية التي نظمت اقتصاديات هذه البلدان وفقا لاحتياجاتها الخاصة [5]، فمنذ الاستقلال اعتمدت كل دولة برنامجها الخاص للتنمية والتطوير.

2- استمرارية هيمنة الدولة على الاقتصاديات المغاربية بدرجات متفاوتة خاصة في قطاع التجارة الخارجية على الرغم من انفتاحها التجاري الكبير على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة -على وجه

---

[1] - للمزيد من المعلومات حول هذا التعديل الدستوري وآثاره على الدولة الجزائرية انظر :

Ahmed Aghrout, Yahia H. Zoubir, "Introducing Algeria’s president-for-life", Middle East Report-Online, 1 April 2009, available at: http://www.merip.org/mero/mero040109.html.

[2] - Mohammed Hedi Bchir, Hakim Ben Hammouda, Op.Cit.

[3]- Gary Clyde Hufbauer, Claire Brunel(eds), "Maghreb regional and global integration: a dream to be fulfilled", Peterson Institute for International Economics, Oct. 2008, available at: http://www.iie.com/publications/ briefs/maghreb.pdf, (11-03- 2010).

[4] - عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص ص 56-57.

[5] - وتنسجم هذه الفكرة مع نظرية جون غالتونغ التي ركز فيها على إبراز ونقد السياسات الاحتكارية للبلدان المتقدمة اتجاه مستعمراتها، انظر:

Abdelhamid Merouani, «La Dimension Stratégique De L' Algérie Dans L' ensemble - Méditerranéen », Dans: Jean Dufourcq) Ed(, **Le Maghreb Stratégique**, Première Partie,)Rome: .Nato Défense College, 2005), P.17

الخصوص - مقابل تواضع حجم مبادلاتها التجارية البينية[1].

3- العجز في الميزان التجاري :والذي يشكل سمة هيكلية في التجارة الخارجية المغاربية، فبالرغم من الارتفاع الملحوظ لمستويات النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة إلا أنه لا يزال بعيدا عن الإمكانات المتوفرة، في حين لا تزال نسب البطالة، التضخم، المديونية، الفقر .....الخ مرتفعة [2].

وقد انعكس هذا الواقع الاقتصادي والسياسي الداخلي المتأزم الذي تعيشه دول المغرب العربي على صعيد بيئتها الإقليمية، التي شهدت نمطا معينا من العلاقات وصفت بالنزاعية في اغلب فتراتها، وهذا ما سيتم إبرازه في المطلب التالي :

المطلب الثاني : نمط العلاقات والسياسات البينية المغاربية

لم يشهد تاريخ العلاقات بين الدول المغاربية منذ رحيل الاستعمار الفرنسي عن أرض الجزائر سوى تراكم العقبات التي تعترض سبيل بناء وحدة المغرب العربي، وليس من قبيل المبالغة القول أن فهم العلاقات الجزائرية- المغربية هو مفتاح فهم مختلف المشكلات التي يعرفها الوضع المغاربي إن على مستوى طبيعة العلاقات والسياسات القائمة بين دوله أو على مستوى مشكلة الصحراء الغربية.

فعلى الرغم من فترات التعاون والهدوء النسبي التي عرفتها العلاقات الجزائرية- المغربية[3] فإن السمة الغالبة لها منذ حصول الجزائر على استقلالها سنة 1962 هي التوتر والاحتراب، مما يكشف عمق الأسباب المنتجة لهذه الوضعية وتعقد الملفات المطروحة على البلدين اللذين اقتربا في محطات سابقة من حافة المواجهات العسكرية بعد أن خاضا في بداية الستينات ما عرف بحرب الرمال (اكتوبر 1963)بسبب مشكل الحدود [4]، وفي هذه الفترة ساءت العلاقات بين بورقيبة وبومدين ثم دخل القذافي على الخط سنة 1969

بعد دعمه للمحاولة الانقلابية التي جرت ضد الحسن الثاني سنة 1971 لتظل العلاقات بين الدولتين
سيئة ثم جاء النزاع على الحدود بين ليبيا والجزائر، واستمرت المنغصات إلى أن جاء ما يسميه الجميع بكارثة الصحراء الغربية سنة 1975 [5] كتكريس للصراع الجزائري-المغربي بعد إقدام _____

[1] - Mohammed Hedi Bchir, Hakim Ben Hammouda, Op .Cit.

[2] - انظر في الملحق رقم (2) جدول لأهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لدول المغرب العربي سنة 2009، ص 211.

[3] - وذلك في أعقاب الانقلاب الذي أجراه العقيد الراحل هواري بومدين وزير الدفاع الجزائري في حكومة الرئيس الأسبق بن بلة سنة 1965، انظر :

- توفيق مديني، مرجع سابق، ص 28.

[4] - مصطفى الخلفي، " أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية "، متحصل عليه من :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B29EC5EF-B608-42C1-8877-05AAEAB66964.htm ,
(12-08-2010).

[5] - توفيق مديني، مرجع سابق، ص 30 .

المملكة المغربية على احتلال الإقليم الصحراوي في نوفمبر 1975، ودعم الجزائر بالمقابل لجبهة البوليساريو ثم الاعتراف بقيام الجمهورية العربية الصحراوية في 7مارس 1976 [1] ومطالبتها باحترام حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وإنهاء الاحتلال المغربي .

في سياق هذه الوضعية التاريخية المعقدة برزت ثلاثة ظواهر لازالت تحكم العلاقات المغاربية البينية إلى اليوم [2] :

الأولى: ظاهرة الخوف المتبادل بين المملكة المغربية والجزائر، يغذيه في ذلك تناقضات سياسية وأيديولوجية، فالنظام الملكي في مراكش بحكم مركز ثقل المملكة التاريخي يريد استرجاع هيمنته على كل المنطقة، أما الجزائر فتسعى لتكريس سياسة الهيمنة ومحاولة لعب دور قيادي إقليميا .

الثانية: انتهاج سياسة التطويق والمحاصرة المتبادلة قوامها الهيمنة في سبيل تحقيق كل قطر لأهدافه المعلنة والخفية .

الثالثة: بناء المحاور الإقليمية وخلق موازين القوى التي تسمح بذلك للحفاظ على السلطة داخليا، وخوض الصراع على الصحراء الغربية إقليميا، ولما كانت

سياسة تشكيل المحاور أساسها الهيمنة وكسب قضية الصحراء باعتبارها القضية المركزية لكل من الجزائر والمملكة المغربية فإننا نجدها دائما متغيرة ومتحولة[3]عكست الطابع النزاعي الذي يميز علاقاتها البينية وعبرت من جانب أخر عن الشعور بالحاجة إلى إطار مغاربي موحد، غير أنها لم تتحرر من الشعور بالقطيعة الموروث من الماضي، إذ أبانت هذه المقاربة عن محدوديتها بسبب غياب شرطها الأساسي ألا وهو وحدة المملكة المغربية والجزائر فكانت النتيجة هي المزيد من تعمق الأزمة، عموما يمكن القول أن هذا الصراع هو :

أولا :صراع جيوبوليتيكي حول النفوذ والسيطرة .

ثانيا :صراع نظامي بين نظامين مختلفين وقيادات كاريزمية متعصبة [4].

---

[1] - عز الدين شكري، مرجع سابق، ص 149

[2] - توفيق مديني، مرجع سابق، ص ص 58-59 .

[3] - فقد برز في البداية المحور الجزائري ـ الليبي يقابله المحور المغربي ـ التونسي ـ الموريتاني، ليشهد تغيرا جوهريا مع بداية الثمانيات ببروز المحور الجزائري -التونسي- الموريتاني وذلك بعد توقيع أطرافه على اتفاقية الإخاء والتعاون في مارس 1983، وكرد فعل وقعت المملكة المغربية اتفاق وجدة سنة 1984 مع ليبيا، بعد أن رفضت الجزائر انضمامها لمعاهدة الإخاء والتعاون، وقد أملت المملكة من هذا الاتفاق تدعيم موقفها في المنطقة وقطع المساعدات المالية والعسكرية الليبية لجبهة البوليساريو، بينما أملت ليبيا الخروج من عزلتها الإقليمية، للمزيد انظر :

- عمرو هاشم، « ميزان القوى في المغرب العربي »، **السياسة الدولية**، ع 89، جوان 1987، ص ص 192-195.

[4]- وقد تعمق خلال فترة الحرب الباردة من خلال الصراع الفكري والأيديولوجي بين نظامين أحداهما ملكي محافظ تربطه علاقات وثيقة بالقوى العظمى الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، والأخر ثوري شكلت قضايا الدفاع عن حقوق دول العالم الثالث عبر منبر حركة عدم الانحياز محور سياسته الخارجية، للمزيد من التفصيل انظر ...

ثالثا:صراع حول الحدود والمناطق الغنية بالفوسفات [1].

ويتفق جل الباحثون على أن قرار الإعلان عن تأسيس الاتحاد المغاربي في 17فيفري 1989، لم يكن ليتم لولا قرار الإعلان عن إنهاء حالة القطيعة و إعادة العلاقات الدبلوماسية بين النظامين المتصارعين الجزائري والمغربي، من خلال حدثين:

أولهما :تجديد العمل باتفاق ترسيم الحدود ضمن معاهدة حسن الجوار المبرمة بين البلدين الثاني في ايفران عام 1988 بين الملك الراحل الحسن الثاني والرئيس الجزائري الأسبق الشاذلي بن جديد.

والثاني: اجتماع العاهل المغربي إلى قياديين في جبهة "بوليساريو" للمرة الأولى في مراكش مهد الطريق أمام انعقاد القمة التأسيسية للاتحاد المغاربي[2]، الذي سرعان ما تم تجميد مؤسساته سنة 1995 على خلفية تجدد الخلافات الجزائرية-المغربية، والتي ما هي إلا انعكاس لتضارب مصالحهما الوطنية .

بديهي إذن، أن آفة الوطنية الضيقة اكتسحت كل أقطار المغرب العربي و إن اتخذت أساليب وأشكال مختلفة في تطبيقاتها، وهذا ما سيتم البرهنة عليه في المباحث التالية عبر التطرق بالدراسة والتحليل لأهم واعقد القضايا المغاربية الإقليمية-الرئيسية منها والفرعية - وإبراز آثارها على مسار التكامل المغاربي .

-Salim Chena,» Enjeux géopolitiques au Maghreb : questions globales, intérêts Régionaux », obtenu en parcourant : http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/vol_11_no_5.pdf , (2010-04-01)

[1] - عز الدين شكري، مرجع سابق، ص 149.

[2] - توفيق مديني، مرجع سابق، ص 32.

المبحـــــث الثاني:

اثر قضية الصحراء الغربية على مسار التكامل المغاربي

تعتبر قضية الصحراء الغربية إحدى المحددات الرئيسية للعلاقات المغاربية، ومن بين أولويات السياسة الخارجية للعديد من الدول المغاربية، ومن بينها الجزائرالتي تؤكد على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، في حين تؤكد المملكة المغربية على أحقيتها التاريخية في المنطقة، وفي خضم هذه المتناقضات تطرح الراسة التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى يمكن اعتبار قضية الصحراء الغربية السبب المباشر في إعاقة التكامل المغاربي؟ وما هي حدود وأبعاد تأثيرها ؟وهل ما تزال محل نزاع بين قطرين ؟ أم أنها أخذت مسارا مختلفا ومستقلا عن إرادة الأطراف المعنية بها في المغرب العربي ؟ .

وتقتضي الإجابة عن هذه التساؤلات التطرق لو بشكل مقتضب لأبرز محطات تطورها من خلال بحث جذورها التاريخية، تحديد أطرافها الفاعلة والكشف عن أهدافهم العلنية منها والخفية، وذلك بهدف الوقوف على مدى وكيفية تأثيرها على صيرورة البناء المغاربي .

المطلب الأول: جذور قضية الصحراء الغربية وأطرافها

إن موضوع القضية هو إقليم الصحراء الغربية الذي يقع في شمال غرب إفريقيا، تبلغ مساحته 266 ألف كلم 2 [(1)]، يزخر بثروات طبيعية هامة نذكر منها :النفط، اليورانيوم، الميغنازيوم، الذهب الفضة..والفوسفات التي يعد أول منتج لها في العالم، وقد خضع الإقليم الصحراوي للاستعمار الاسباني عام 1884قبل أن يسلمه للمملكة المغربية وموريتانيا بمقتضى اتفاقية مدريد الموقعة في 14 نوفمبر 1975التي اتبعت بمبادرة المسيرة الخضراء المغربية لاحتلال إقليم الصحراء شارك فيها أزيد من 350 ألف مواطن مغربي، وكرد فعل عن ذلك رفضت الجزائر اتفاقية مدريد وأخذت على عاتقها مسؤولية التعريف والدفاع عن القضية الصحراوية في المحافل الدولية، ليتم الإعلان في 26 فيفري 1976عن تأسيس الجمهورية العربية الصحراوية [(2)]، وهو ما أعاد للواجهة الخلافات الجزائرية -المغربية التي كشفت عن صراع إقليمي حاد ما لبث أن تحول إلى أزمة دولية متعددة الأبعاد .

- **أطراف القضية وأهدافهم (العلنية والخفية) :**

بعد توقيع اسبانيا،المملكة المغربية وموريتانيا على اتفاقية مدريد سنة 1975والقاضية بانسحاب

---

(1)- Karima Ben Abd Allah, « Les Etats Unis Et La Question Du Sahara Occidental», Dans:Abdenour Ben anter et autres, **Les Etats unis et le Maghreb regain d` intérêt**,)Alger: Édition du CRED, 2002), P.122

- نشير في هذا الصدد إلى تضارب عديد المؤلفات في تحديد مساحة هذا الإقليم، إذ تزيد عن 280 ألف كلم ^{2} في بعضها، انظر على سبيل المثال لا الحصر:

- محمد محمود السرياني، **الحدود الدولية في الوطن العربي:نشأتها وتطورها ومشكلاتها**، (الرياض:أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية, 2001)، ص 306.

- [2] Ibid ., PP .124 - 126.

اسبانيا من الأراضي الصحراوية في 28 فيفري 1976 وتقسيمها بين الدولتين (الساقية الحمراء للمغرب ووادي الذهب لموريتانيا)، ثم توقيع موريتانيا والمغرب على معاهدة السلام أضحى النزاع ثنائي بين المملكة المغربية وحركة البوليساريو :

•**حركة البوليساريو:**وهي الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب أسست من اجل انفصال الصحراء عن المملكة المغربية وإقامة الجمهورية الصحراوية في 10 ماي 1973[1]، وقد جاء في بيانها التأسيسي ما يلي " ....تتأسس الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب كتعبير جماهيري وحيد متخذة من العنف الثوري المسلح وسيلة للوصول بالشعب الصحراوي إلى الحرية الشاملة من الاستعمار...."[2]، وتنطلق جبهة البوليساريو في دفاعها عن عدالة قضيتها من فكرة أن الصحراء ليست أرضا بلا مالك كما كانت تزعم اسبانيا أيام الاحتلال، بل أن الصحراويين شعب له هويته وإرادته الخاصة التي يجب احترامها [3]، وقد حددت في مؤتمرها الثاني المنعقد في 25 أوت 1974 الجزائر كحليف استراتيجي لها [4] .

• **المملكة المغربية :** يشكل مبدأ الحق التاريخي القاعدة الرسمية للتحرك المغربي والإطار المرجعي الذي تبنى عليه مختلف حججه المطالبة باسترجاع إقليم الصحراء الغربية باعتباره جزءا لا يتجزأ من المغرب الضائع الذي يجب استرجاعه والمغرب الكبير الذي يجب بناؤه، وذلك تماشيا مع خريطة المغرب الكبير كما حددها علال الفاسي والتي تشير إلى مختلف الأقاليم التي تشكل امتدادا تاريخيا للسيادة المغربية[5]، ويستند في ذلك إلى المعاهدة التي ابرمها مع بريطانيا في 12 مارس 1895 والتي تبرز اعتراف بريطانيا بأن الأراضي الممتدة ما بين رأس بوجدور ووادي درعا، والأراضي الموجودة جنوبها هي أراض من صميم التراب المغربي[6] .

وعلى هذا الأساس تعتبر المملكة المغربية أنها استعادت الصحراء من اسبانيا كجزء لا يتجزأ من سيادتها، غير أنه - و حسب المختصين- يمكن قراءة الموقف المغربي من مقاربتين :

● **الأولى اقتصادية :** فالمملكة المغربية **لا تريد التفريط في إقليم يحتل الرتبة الأولى عالميا في** _____

[1]- محمد محمود السرياني، مرجع سابق، ص ص 309-310.

[2]- توفيق مديني، مرجع سابق، ص 60.

[3]- فاطمة بنت عبد الوهاب، "الخلفية التاريخية للنزاع في الصحراء الغربية"، متحصل عليه من: http://www.aljazeera.net/MR/exerces/DFOFBC80_905A_42D2.htm#4 , (03-11- 2009).

[4]- مصطفى الخلفي، مرجع سابق.

[5]- و تضم : بلاد شنقيط "موريطانيا حاليا" بشار و تندوف الخاضعتين للسيادة الجزائرية، وجزء من مالي والسينغال، سبتة ومليلة الخاضعتين للسيادة الاسبانية وكذا إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب، انظر :

- رياض بوزرب، " النزاع في العلاقات الجزائرية –المغربية 1963/1985"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2008، ص 53.

[6]- علي الشامي، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي**، (بيروت: دار الكلمة للنشر، 1980)، ص 256.

إنتاج الفوسفات، إقليم يمتلك 600 كلم على واحد من أكبر السواحل ثروة سمكية في العالم وثروات باطنية تشمل الغاز والنفط...، فضلا عن التموقع في منطقة إستراتيجية لأمن أوربا مما يمنحها إمكانيات أكبر للمناورة[1]، كما ترى المملكة المغربية أيضا في ضمها للصحراء الغربية فرصة سانحة لبناء قدراتها وإحداث التوازن الاستراتيجي المختل لصالح الجزائر وبالتالي إمكانية منافستها على الريادة الإقليمية.

- **الثانية جيوسياسية :** إذ تعتبر الصحراء الغربية منطقة امن بالنسبة للمملكة المغربية من الناحية الجنوبية وبالتالي فإن قيام دولة صحراوية قد يشكل تهديدا مباشرا لأمنها، سيساهم في إضعافها اقتصاديا واستراتيجيا خاصة إذا كانت موالية للجزائر[2]، الأمر الذي من شأنه أن يدعم الحصار الجزائري حول المملكة المغربية ويضع الجزائر كدولة قائدة للمنطقة، انطلاقا من هذا التصور ترفض المملكة أي حل أو مقترح يؤدي إلى استقلال أو تقسيم الإقليم لكنها تقبل بالحل السياسي الذي يرتكز على منح الصحراويين حكما ذاتيا في إطار سيادتها.

وقد برز في ظل هذا الصراع موقف الدولة الجزائرية الداعم لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، خاصة بعد تفويضها الرسمي من قبل جبهة البوليساريو في أوت 1974 لتولي مسؤولية الدفاع عن عدالة القضية الصحراوية في المحافل الدولية، ويتماشى هذا الموقف مع مبادئ سياستها الخارجية التي تبلورت أثناء الثورة التحريرية وعرفت بها عالميا .

وترى الجزائر في ضم إقليم الصحراء للمملكة المغربية تشجيعا لمطامعها التوسعية على حسابها، في حين تربط المملكة المغربية التشبث الجزائري بمبدأ حق الشعب الصحراوي في

تقرير مصيره بمصلحة اقتصادية كبرى تتمثل في محاولة الحصول على منفذ على المحيط الأطلسي لتصدير منتجاتها من غاز وحديد صحراءها من جهة [3]، وكمحاولة لإشغالها عن المطالبة بتيندوف من جهة أخرى [4].

المطلب الثاني :تطورات القضية الصحراوية وأثرها على العلاقات الجزائرية-المغربية

عرفت قضية الصحراء الغربية طريقها إلى أجندة المجتمع الدولي بصدور أول تقرير قانوني يتناولها عن محكمة لاهاي في 16اكتوبر 1975، خلص إلى إدانة الاحتلال المغربي والاعتراف بجبهة البوليساريو كممثل شرعي ووحيد للشعب الصحراوي [5]، وكرد فعل عن ذلك أعلنت المملكة المغربية عن المسيرة الخضراء التي شارك فيها أكثر من 350 ألف شخص لاحتلال إقليم الصحراء الغربية، وقد أدى أسلوب

---

[1]- فاطمة بنت عبد الوهاب، مرجع سابق.

[2]- عز الدين شكري، مرجع سابق، ص 149.

[3]- توفيق مديني، مرجع سابق، ص.

[4]- مصطفى خلفي، مرجع سابق.

[5]- احمد سيد احمد، «مشكلة الصحراء في انتظار التنازلات»، **السياسة الدولية**، ع 150، أكتوبر 2002، ص 126.

فرض الأمر الواقع الذي انتهجته المملكة بالجزائر كحليف استراتيجي لجبهة البوليساريو إلى الإعلان عن تأسيس الجمهورية العربية الصحراوية في 26 فيفري 1976، وفي خضم هذه التناقضات انطلقت حرب الصحراء بين جبهة البوليساريو مدعومة بالجزائر وقوات النظام المغربي، وفي قالب اكبر تجدد الصراع بين النظامين الجزائري والمغربي اللذين دخلا حربا استنزافية سياسية وعسكرية طويلة الأمد .

وقد عكست مواقف وسياسات الطرفين المغربي والجزائري مدى اللاتوافق الذي برز سلفا مع حرب الرمال 196 التي كانت عاملا مؤسسا لنمط الادراكات السلبي وللتقاليد النزاعية بين الطرفين، وأصبحت قضية الصحراء الغربية عاملا مغذيا لها، حيث ترجمت التضارب في المواقف والتفاعلات النزاعية التي اتخذت أشكالا مختلفة منها[1]:

- تبادل الهجمات الدعائية والسياسية على المستوى القيادي.
- ترحيل اليد العاملة والطلبة.
- المواجهات العسكرية بين قوات الجيش الجزائري وقوات الجيش المغربي في واقعتين فيما يعرف "بأمغالة" (01) في 29 جانفي 1975 و أمغالة(02) في 15 فيفري 1976.

- قطع العلاقات الدبلوماسية بعد اعتراف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي أعلن قيامها في 27 فيفري 1976.[2]

بموازاة ذلك كانت المواجهة الدبلوماسية قوية، فعلى صعيد منظمة الوحدة الإفريقية عمدت الجزائر إلى طرح القضية منذ سبتمبر 1977مدعمة ب "خمس عشرة " دولة عضو في المنظمة ،لتتوج مجهوداتها بقبول العضوية الكاملة للجمهورية العربية الصحراوية في مؤتمرها العشرين المنعقد بأديس أبابا سنة 1984، مما اضطر المملكة المغربية إلى الانسحاب من المنظمة[3].

وأمام اشتداد الهجمة الدبلوماسية الجزائرية إتّجهت المملكة المغربية إلى تعزيز وجودها الميداني مستفيدة من تطابق توجهاتها مع المصالح الغربية في المنطقة، وهو ما جعل من قضية الصحراء مدخلا لاختراق المنطقة على كافة المستويات، **وقد غذت هذه التناقضات مصالح القوى الكبرى، ليتم تدويل الصراع بحكم أهمية منطقة المغرب العربي، مما جعل موقف القوى الكبرى مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للأطراف المعنية محليا:**

- **الموقف الأمريكي :** تدرج الولايات المتحدة الأمريكية قضية الصحراء الغربية في خانة "نزاعات المصالح الحيوية"[4]، فالمتتبع لمواقف الإدارة الأمريكية – عبر مختلف مراحلها – يلحظ طغيان النزعة

---

[1]- رياض بوزرب، مرجع سابق، ص 95.

[2]- لتدخل بذلك قضية الصحراء مرحلة نزاعية جديدة وضعت علاقات البلدين في فترة قطيعة إلى غاية سنة 1988.

[3]- محمد عيسى الشرقاوي، «منظمة الوحدة الإفريقية وعضوية البوليساريو»، **السياسة الدولية**، ع 69، جوان 1982، ص 162.

[4]- Karima Ben Abd Allah, Op.Cit., P.134.

البرغماتية التي تستهدف بالأساس حماية مصالحها في المنطقة، وقد قدمت ابتداءا من سنة 1981 دعم لوجيستي مهم للمملكة المغربية في شكل مساعدات مالية وعسكرية مهمة فضلا عن توقيعها لعدد من الاتفاقيات لتسليحها (كتلك الموقعة سنة 1974 والتي فاقت قيمتها 8،5 مليون دولار) بهدف ضمان التوازن العسكري في المنطقة مخافة اختلاله لصالح المعسكر الشرقي الداعم للجزائر، ليستمر هذا الدعم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بأشكال وصور متعددة خاصة بعد منحها المملكة المغربية صفة الحليف الاستراتيجي في المنطقة[1]، ويفسر المتتبعون رفض الولايات المتحدة الأمريكية تطبيق مبدأ حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بالتبعات التي ستنجر عن تصويت

الصحراويين لخيار الاستقلال الذي سيؤدي إلى زعزعة النظـام الملكـي المغربـي، وبالتالي الإضرار بمصالحها الحيوية في المنطقة [2] .

●**الموقف الفرنسي :**تبرز السياسة الفرنسية بوصفها صاحبة الدور التاريخي في المنطقة وتعمل على توجيه ودفع الأمور بالاتجاه المنسجم مع إستراتيجيتها [3] التي تعتبر الصحراء الغربية كجزء لا يتجزأ من المملكة المغربية منذ العام 1975[4]، وهنا نلحظ التقاء الموقفين الفرنسي والأمريكي في دعمهما للموقف المغربـي الثـابت حيـال الصـحراء الغربيـة والـذي يتعارض وخطة السلام القاضية بتنظيم استفتاء نزيـه فـي الإقليـم يسـمح للشـعب الصحراوي بممارسة حقه في تقرير مصيره، لتبقى بذلك قضـية الصـحراء الغربيـة المسألة الخلافية وربما الوحيدة في العلاقات بين الجزائـر وواشـنطن مـن جهـة، والجزائر وباريس من جهة أخـرى [5]، مـع ذلـك يلحـظ المتتبعـون اتجـاه الولايـات المتحـدة منـذ أحـداث 11سـبتمبر 2001 إلـى تحسـين علاقاتهـا وكسـب الطـرف الجزائري الذي تراهن عليه كشريك تجاري هام في المنطقة، و تستهدف مـن وراء هذه الخطوة التغطية على دعمها العلني للمملكـة المغربيـة وخلـق تـوازن يضـمن استمرار مصالحها في المنطقة [6]، وفي هـذا السـياق يعتـبر الـدكتور الشـامي أن التدخل الدولي قد أصبح إطارا لأزمة أخرى أكثر خطورة من قضية الصحراء تشمل منطـــق الاســـتقلال الفعلـــي الـــذي تنـــادي بـــه حكومـــات المنطقـــة

---

(1) - Ibid ., PP .121 - 126.

(2) - للوقوف على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه قضية الصحراء الغربية في عهد الرؤساء :ريغان، كلينتون، جورج بوش الأب والابن، انظر:

Karima Ben Abd Allah, Ibid ., PP .121- 142-

(3) - علي الشامي، مرجع سابق، ص 335 .

(4) - Yahia Zoubir, "Le Conflit Du Sahara Occidental Enjeux Regionaux Et Internationaux", available at:

www.ceri-sciencespo.com/archive/2010/fevrier/dossier/art_yz.pdf , .(2010-03-21)

(5) - عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 84 .

(6) - Karima Ben Abd Allah, Op.Cit., P.135.

من دون استثناء[1] .

للإشــارة، مــرت إســتراتيجية إدارة النــزاع بالنســبة للأطــراف المتنازعــة بمرحلتين:

1-إستراتيجية التصعيد العسكري: امتـدت مـن اتفاقيـة مدريـد الثلاثيـة سـنة 1975 (اسبانيا، المملكة المغربيـة، موريتانيـا) إلـى اتفـاق المبـادئ بيـن المملكـة المغربية والبوليساريو سنة 1988[2].

2-إسـتراتيجية التفـاوض والدبلوماسـية: امتـدت مـن إعلان المبـادئ سـنة 1988 إلى وقتنا الحالي.

و يجدر التنويه إلى أن جهود التسوية والحل للنزاع الصحراوي مرت بمراحل نوردها باختصار:

أ- مرحلة جهود الوساطة والمساعي الحميدة: تتمثل أساسا في مساعي منظمة الوحدة الإفريقية للوساطة تعثرت بانسحاب المملكة المغربية سنة 1984 من المنظمة.

ب - مرحلة المفاوضات وجهود المنظمة الدولية: وقد تمخض عن هذه المفاوضات بين المملكة المغربية والبوليساريو كطرفين معنيين بـالنزاع، والجزائـر وموريتانيـا كطرفين ملاحظين، وبرعاية الأمم المتحدة خمسة اقتراحات كحصيلة نهائيـة: حـل قانوني هو الاستفتاء وأربع حلول سياسية:

- **حل قانوني (الاستفتاء) :** فقد اصـدر مجلـس الأمـن فـي سـنتي 1990 و 1991 القرارين رقم 658 و 690 [3]القاضيين بإعتماد خطة لتسوية الأزمة تقـوم على استفتاء لتقرير المصير، وقد قبل الفرقاء هذه الخطة لكنهم اختلفوا فيما بعـد في تحديد شروط وحيثيات تنفيذها على ارض الواقع [4].

●**الحل الثالث (اتفاقية الإطار العام لسنة 2000):**برز كحل سياسي اقترحه كوفي عنان بعد فشل الحل القانوني، وتضمن منح الإقليم الصحراوي حكما ذاتيا لفترة انتقالية مدته خمس سنوات يمكن بعدها إجراء الاستفتاء، وقد وافقت المملكة المغربية على هذا المقترح وساندته في ذلك الولايات المتحدة وفرنسا في حين رفضته جبهة البوليساريو والجزائر [5] .

---

[1] - علي الشامي، مرجع سابق، ص 335.

[2] - فاطمة بنت عبد الوهاب، مرجع سابق.

[3] - كتتويج لجهود أول بعثة أممية للإقليم تحت إشراف "سيمون آكي " éSimon Ak، أوكلت إليها مهمة تقصي الحقائق والبحث عن حل للازمة .

[4] - مما أدى إلى فشل" لجنة تحديد الهوية" التي تم تشكيلها طبقا لنص القرار رقم "690 "في التوصل إلى تحديد لائحة بأسماء الذين يسمح لهم بالتصويت في الاستفتاء، ولا يزال اختلاف طرفي النزاع حول المعايير المعتمدة لتحديد هوية من يحق لهم الاقتراع تحول دون تطبيق هذا الحل القانوني (الاستفتاء)، انظر:

-احمد سيد احمد، مرجع سابق، ص ص 126-127.

انظر كذلك :- احمد مهابة، « مشكلة الصحراء الغربية والطريق المسدود»، **السياسة الدولية**، ع 125، أكتوبر 1996، ص 145.

[5] - Karima Ben Abd Allah, Op.Cit., PP.139 140.

●**التقسيم :** ظهر هذا الحل في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة(السابق) كوفي عنان في 19 فيفري 2002 وطرح فيه فكرة تقسيم الصحراء الغربية بين المملكة المغربية و جبهة البوليساريو ، بحيث تظل

المملكة المغربية تمارس سيادتها على شمال الصحراء الغربية فيما يسمى بإقليم الساقية الحمراء، فيما تبسط جبهة البوليساريو سيادتها على إقليم واد الذهب الجنوبي، وقد سارعت المملكة المغربية بالرفض القاطع لهذا الاقتراح فيما رحبت به جبهة البوليساريو والجزائر[1].

●**الحل الوسط (2003):** اعتمد مجلس الأمن قراره رقم 1495 سنة 2003 المرتكز على اتفاقية هيوستن المبرمة سنة 1997 تحت إشراف السيد جيمس بيكر، ويتضمن هذا القرار مخطط سلام ينص على تحويل الصحراء الغربية إلى إقليم مغربي شبه مستقل لمدة خمس سنوات يتم بعدها تنظيم استفتاء يختار من خلاله السكان الصحراويون بين الاستقلال أو الاستمرار في الحكم الذاتي أو الاندماج في المملكة، وقد قبل البوليساريو والجزائر هذا المخطط بينما رفضته المملكة المغربية[2]، مما دفع السيد جيمس بيكر إلى الاستقالة بعد جهود دائبة دامت سبع سنين قضاها في محاولة حل هذه المعضلة المستعصية. وفي سنة 2007 [3]، بادرت المملكة المغربية بطرح مقترح يقضي بمنح الصحراويين حكما ذاتيا وقد لقي هذا المقترح دعما ومساندة أمريكية وفرنسية كبيرة، بينما لقي في الجانب الأخر معارضة واستهجانا كبيرا من جبهة البوليساريو والجزائر [4].

و في 30 افريل 2009 جدد مجلس الأمن في قراره رقم 1871 ولاية البعثة الأممية تحت إشراف السيد "كريستوفر روص"، فيما شهد شهر فيفري 2010 انعقاد جولة ثانية من المحادثات غير الرسمية بين المغاربة والصحراويين [5] برعاية الأمم المتحدة في حضور كل من الجزائر وموريتانيا كبلدان مراقبة وجرت هذه المفاوضات بعد أربع جولات من المفاوضات التي بدأت في جويلية 2007 [6]، كما تجدر الإشارة إلى المفاوضات المباشرة التي تمت بنيويورك يومي 18و 19 ديسمبر 2010والتي انتهت _____

[1]- احمد سيد احمد، مرجع سابق، ص 127.

[2]- محمد الأمين ولد الكتاب، " دور نزاع الصحراء الغربية في تعطيل مسيرة البناء المغاربي "، متحصل عليه من :
http://www.saharamedias.net/smedia/index.php/2008-12-23-23-47-54/3425-2009-02-27-17-09-34.html, (2010-08-27).

[3]- تم تعيين مبعوث جديد للأمين العام للأمم المتحدة مكلف بملف الصحراء وهو السيد" بيتر وولسوم "Peter Wolsam.

[4]- Yahia Zoubir, Op.Cit.

[5]- اللتان تطالبان بتطبيق القرارات الدولية العديدة التي صدرت من الأمم المتحدة، ومنها القرار رقم 1541 الصادر في عام 1966 ثم قرار الجمعية العامة 2928 في كانون الأول / ديسمبر 1972، ثم قرارها 3473 الصادر في عام 1997، ثم قرار مجلس الأمن 504 في عام 1985، والقرار 612 في عام 1988، والقرار 685 في تموز/يوليو 1990، والقرار 809 في نيسان /أبريل 1991، ثم القرار 908 في آذار/ مارس 1993، بالإضافة إلى القرارات التي أصدرها مجلس الأمن في عام 2002 رقم 1349، و 1406، و 1492. انظر : - توفيق مديني، مرجع سابق، ص 61.

[6]- Yahia Zoubir, Op.Cit.

وبالنظر للتشدد الذي يطبع مواقف الطرفين كسابقاتها دون تحقيق أي نتائج ملموسة .

خلاصة القول أن حالة الانسداد التي آلت إليها المبادرات المختلفة لحل قضية الصحراء الغربية تعود أساساً إلى طبيعة التعقيدات الإقليمية والقانونية والسياسية التي تكتنف هذا النزاع المشتعل منذ أكثر من ثلاثة عقود، وهي التعقيدات التي أدت إلى إخفاق المحاولات الإقليمية والإفريقية والدولية لإيجاد تسوية نهائية خاصة في ظل تشبث أطراف النزاع بمواقفها الثابتة التي كلفتها خسائر باهظة يبدوا أنها مقبولة أو على الأقل مستساغة، لتشكل بذلك أحد ابرز العوامل المعرقلة لمسيرة التكامل المغاربي بما أفرزته من آثار سلبية متعددة الأبعاد، وهذا ما سيتم التفصيل فيه في المطلب التالي :

المطلب الثالث :قراءة في آثر وتداعيات قضية الصحراء الغربية على مسار التكامل المغاربي

شكلت قضية الصحراء الغربية التي تفجرت منذ أكثر من ثلاث عقود حجر الزاوية في الخلافات الجزائرية-المغربية، ومن ثم فإن اصطدام التوجهات المغربية بالتوجهات الجزائرية يفسر بالدرجة الأولى بوجود مصادر نزاعية موضوعية بين الطرفين ساهمت هذه القضية في إبرازها بوضوح وتأسيسا على ما ورد ذكره، يمكن القول بأن قضية الصحراء الغربية تشكل فعلا احد الأسباب الرئيسية والمباشرة في عرقلة عملية بناء اتحاد المغرب العربي لما سببته وما زالت تسببه من فرقة وشقاق وتجاذب بين "دولتا القلب "صاحبتا الثقل الكبير في الاتحاد : المملكة المغربية والجزائر، وقد تجلى تأثير هذه القضية وتداعياتها على مختلف الأصعدة :

1- **على الصعيد السياسي** : تم إغلاق الحدود بين الجزائر والمملكة المغربية في 16 سبتمبر 1994 لإصرار المملكة المغربية بتبعية الصحراء الغربية للتراب المغربي من جهة

ومساندة الجزائر لجبهة البوليساريو واتجاه البلدان إلى تبادل الاتهامات على خلفية أحداث فندق أطلس بمراكش والتي اتهمت فيها المملكة المغربية الأمن الجزائري بالوقوف وراء مخطط لزعزعة استقرارها،ليتم فرض التأشيرة على الجزائريين[1]مما عرقل التواصل البشري وأعاق الاندماج الاجتماعي والتبادل الثقافي بين شعبي البلدين.

2- على الصعيد الاقتصادي : أدى إغلاق الحدود - كنتيجة رئيسية للتوتر الذي يطبع علاقات البلدين والذي تلعب القضية الصحراوية الدور الرئيسي في تشكله واستمراره-إلى عرقلة تنقل الأشخاص و البضائع و الرساميل فترتب عن ذلك خسارة اقتصادية بالغة وإهدار لإمكانيات الاستثمار الهائلة التي يتيحها تكامل الموارد وتداخل المصالح والاحتياجات ضمن المجال المغاربي.

3- على الصعيد المؤسسي : قاد منطق التصعيد والتوتر الدائم بين الجزائر والمملكة المغربية حول قضية الصحراء الغربية إلى تجميد نشاط اتحاد المغرب العربي بطلب من المملكة المغربية في 20 ديسمبر _____

[1] - مصطفى خلفي، مرجع سابق .

1995 ، كرد فعل على الرسالة التي بعثت بها الجزائر يوم 6 ديسمبر 1995 ، إلى مجلس الأمن تعترض فيها على أمور تتعلق بعملية تحديد الهوية للصحراويين المؤهلين للإدلاء بأصواتهم في الاستفتاء[1]، مما حول الاتحاد إلى هيكل فارغ عديم الجدوى وذلك رغم التصريحات والخطب التي دأب القادة المغاربة على الإدلاء بها بين الفينة والأخرى.

توضح هذه الآثار والانعكاسات درجة الانحسار الذي بلغه واقع التكامل المغاربي والذي عمقه التدخل والاختراق الخارجي عبر مدخل الصحراء الغربية، فقد أفضت تطورات الصراع في المنطقة إلى ارتفاع الحاجة إلى الدعم الأجنبي عسكريا واقتصاديا لهذا النظام أو ذاك، وهو ما جعل القضية عنصر استنزاف للمقدرات الذاتية من جهة، وعنصر تعميق للارتهان والتبعية من جهة أخرى، وهو ما أصبح مبررا للتدخل الأجنبي، وهو ما يؤكده الدكتور الشامي بقوله:"... أن التعاطي مع موضوع الصحراء يعد إحدى الوسائل الهادفة إلى إطالة عمر المصالح الأجنبية في شمال إفريقيا، والذي يخضع لخيار التجزئة والاستنزاف والتبعية على أساس توازن دقيق بين الجزائر والبوليساريو من جهة أولى، والمملكة المغربية من جهة ثانية "[2]، وقد شاركت الدول المغاربية بفعل سياساتها المنتهجة - طلب الدعم الخارجي لتطويق ومحاصرة العدو المغاربي- في تكريس هذه السياسات الغربية التي تستهدف بالأساس منع إقامة فضاء مغاربي موحد ومستقر يهدد مصالحها في المنطقة، وعلى هذا الأساس تعمل على إبقاء الصراع مكشوفا والدولتان في حالة استنزاف دون السماح باختراق التوازن المطلوب من قبل احدهما والذي

يضمن استمرار تسابقها لكسب تأييدها ودعمها خاصة في مجال التسلح، وهو ما سيتم التطرق إليه في المبحث التالي :

---

[1] -احمد مهابة، مرجع سابق، ص 144.

[2] - علي الشامي، مرجع سابق، ص 335 .

على الرغم من انتهاء الحرب الباردة على الصعيد الدولي، إلا أن أجواء التوتر والشك الدائم لا تزال تسيطر على المنطقة المغاربية التي تعيش بلدانها حالة من الصراع والقطيعة، فقد شهدت منذ أكثر من سبع سنوات حركة تسلح مريبة كنتيجة طبيعية للتجاذبات المسجلة والتناقضات القائمة بين دولها التي باتت تحتل الرتبة العشرين بين الدول الأكثر تسلحا في العالم، مما شكل علامة قوية على شدة التسابق نحو التسلح في المنطقة، إلى ذلك نطرح التساؤل التالي :

- ما الجدوى الإستراتيجية من تسابق الدول المغاربية نحو التسلح ؟ وما هي ابرز تداعيات وآثار ذلك على مسار تكاملها الإقليمي ؟ .

المطلب الأول :واقع وخلفيات التسابق نحو التسلح في منطقة المغرب العربي

احتلت الدول المغاربية طبقا للتقرير السنوي لـ"معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام" المرتبة العشرين من بين الدول الأكثر تسليحا في العالم، واستأثرت (الجزائر-ليبيا-تونس-المغرب) بثلث تجارة السلاح في القارة الإفريقية سنة 2008 [1] مع ما يعنيه ذلك من شحن للأجواء و توتر للعلاقات و عودة

لمنطق التحالفات و الأحلاف, فقد رفعت سياسة الإفراط في التسلح الـتي تتبعهـا المملكة المغربية و الجزائر على وجه الخصوص درجـات الاسـتعداد القتـالي علـى حساب المشاريع التنموية في ظل أزمة عالمية لم تخفف من عزمها على التسـلح و تكديس السلاح.

والتساؤل المطروح هنا هو : لماذا هذا التنـافس المحمـوم بيـن البلـدين الجارين على إنفاق هذه المبالغ الهائلة، التي كـان أولـى أن تنفـق فـي التنميـة؟ وضد من تستعد الجزائر والمملكة المغربية بتقوية كل منهما ترسانتها العسكرية ؟.

ثمة جواب جاهز مـن الدولـة الجزائريـة وهـو أن تصـاعد وتيـرة إنفاقهـا العسكري راجع إلى خطة مسبقة كانت قد أعلنت عنها عام 1999 تحت عنــوان "تحديث الجيش الوطني الشعبي"[2]، استهدفت تطوير جيشـها وجعلـه محترفـا بسبب وضعها الأمني وفي سياق حربها على الإرهاب من جهة، ووفقا لمعطيــات جيو إستراتيجية عديدة اتسمت بظهـور أحاديـة القـرار علـى المسـتوى العـالمي وبروز ظـاهرة الإرهـاب الـدولي مـن جهـة أخـرى، وعليـه عملـت الجزائـر علـى التعاطي مع هذه المتغيرات بتنويع مصادر تموينها بالسلاح الـتي كـانت مقتصـرة على روسيا، ومن إفرازات ذلك ما يميز العتاد العسكري الجزائري حاليا بمختلف أنواعه إذ جرى جلبه من فرنسا، الصين، الولايات المتحدة، بريطانيا....فضلا عن روسيا الحليف

---

[1]-محمد مجدي البلبيسي, "ملف التسلح في منطقة المغرب العربي", متحصل عليه من : http://defense-arabe.com/vb/member.php?s=0299aa354bfbba , .(2010-01-17)

[2] - الطيب بوعزة، "هل تستعد الجزائر والمغرب لحرب وشيكة؟"، متحصل عليه من : www.aljazeera.net/.../D4B0ECB1-3858-419A-96B9-C6460F5013D6.htm , .(2010-02-12)

التقليدي.

وترفض الجزائر حصر مسألة التسلح الجزائري في زاوية ضيقة مربوطة بما هو كائن في الرباط وهو معنى أبرزه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بوضوح سنة 2004 بجوهانسبورغ خلال قمة الاتحاد الإفريقي، حينما شدد على انه لن تكون هناك حرب بين الجزائر والمملكة المغربية مثلما

ليس من مصلحة احد حتى الدول العظمى أن تندلع حرب في منطقة المغرب العربي بسبب المصالح الاقتصادية للعديد من الدول في المنطقة لاسيما الشركات النفطية المنتشرة في الصحراء الجزائرية، وكذا المشاريع الكبرى المبرمجة لاستغلال موارد طبيعية ضخمة بينها الفوسفات واليورانيوم [1]، أما المملكة المغربية فتشكك في النوايا الجزائرية وترى أنها تسعى من خلال تطوير ترسانتها العسكرية لاكتساب ثقل استراتيجي وإحداث خلل في ميزان القوى الإقليمي لصالحها [2] .

ونستعرض فيما يلي نظرة موجزة عن واقع التسلح في دول المغرب العربي كل على حدى :

- **الجزائر :** تشير المعلومات الرسمية المتوفرة إلى رصد السلطات الجزائرية على مدار الفترة ما بين 1963-1998 لمخصصات بحدود 10 مليار دولار بغرض اقتناء أسلحة عسكرية متطورة جرى جلب غالبيتها مع مطلع تسعينات القرن الماضي لاعتبارات ميدانية فرضتها إستراتيجية مكافحة الإرهاب [3] . وحسب المختصين، فقد **وفر انتعاش أسعار المحروقات و تمكن الجزائر من إنقاص دينها الخارجي إلى جانب ارتفاع احتياطي الصرف إلى مستويات قياسية إمكانية تسلح كبيرة للجزائر**[4]، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و التي صنفت بموجبها ضمن قائمة البلدان الصديقة و الشريكة للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب وتم تزويدها بمعدات و أجهزة عسكرية ثقيلة [5].

حسب معهد سيبيريا، بلغت نفقات الجزائر العسكرية 1.2 مليار دولار سنة 2003 [6], ليشكل الاتفاق العسكري الذي أبرمته مع روسيا في ختام زيارة الرئيس الجزائري بوتفليقة لموسكو سنة 2007 أضخم صفقة في تاريخها بلغت قيمتها 7.5 مليار دولار، احتوت (40 طائرة مقاتلة من نوع ميع 928 سوخوي 30م 5 و 15 طائرة تدريب و قتال من نوع (ياك 35) و ثمانية أنظمة صواريخ ارض - جو

---

[1]- محمد مجدي البلبيسي, مرجع سابق .

[2] - إدريس ولد القابلة، " سباق التسلح بين المغرب و الجزائر لماذا و إلى أين ؟"، متحصل عليه من: pulpit.alwatanvoice.com/content-156825.html,)17- 12- 2009(.

[3]- محمد مجدي البلبيسي, مرجع سابق .

[4] -يوسف عنتر, " الخيار النووي المغربي بين الدوافع المحفزة و الأسباب المانعة", متحصل عليه من: www.tpin.on.MA , (03- 11- 2009).

[5]- محمد مجدي البلبيسي, مرجع سابق .

[6]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 88.

نوع س-300 ب م، و أربعين دبابة من نوع ت-90)[1]، لتأخذ ميزانية دفاعها منحا تصاعديا ملموسا حيث بلغت 5.2 مليار دولار سنة 2008 مسجلة ارتفاعا بنسبة 18% مقارنة بسنة 2007[2]، لترتفع إلى حدود 6.5 مليار دولار سنة 2009ولتحتل بذلك -إلى جانب ميزانية الأمن- 15% من الميزانية العامة للدولة المقدرة بـ 80 مليار دولار, و حسب المحللين الجزائريين لأول مرة تفوق ميزانية الدفاع ميزانيات قطاعات إستراتيجية كالتعليم[3]، و حسب ما أعلنته وكالة الأنباء الروسية "إنترفاكس" ستشرع موسكو في تسليم الجزائر 38نظامًا مضادًا للطائرات من نوع"بانتسير إس 1"خلال الفترة ما بين 2010 و 2011، في إطار تكملة العقد الذي تم التوصل إليه بين الدولتين خلال زيارة بوتين للجزائر سنة 2007 [4] .

كما تسعى الجزائر أيضا إلى تطوير برنامجها النووي, حيث تملك حاليا مفاعلين نوويين أحداهما يسمى "نور" يقع بدرارية بالقرب من العاصمة الجزائرية بقوة ثلاثة ميغاوات أنجز بالتعاون مع الأرجنتين, و الآخر يسمى "سلام" يوجد بعين وسارة بولاية الجلفة أنجزته الصين بقوة 15 ميغاوات, و المحمي ببطاريات صواريخ "سام" الروسية ارض- جو[5].

وحسب المتتبعين، تراقب المملكة المغربية عن كثب التحركات الجزائرية ويؤكد الدبلوماسيون المغاربة على أن المساعي الجزائرية الغير المعلنة من وراء تطوير جيشها ورفع ميزانيات التسليح يرتبط بمسعى قار تهدف لتحقيقه بشتى الوسائل ألا وهو الريادة الإقليمية، مع تحييد أي إمكانية لأي دور تنافسي للمملكة المغربية ودفعها لتقديم تنازلات معينة، و هذا ما يرفضه صناع القرار في المملكة و يدفعهم للدخول في سباق التسلح.

- **المملكة المغربية :** يربط المراقبون اهتمام المملكة المتزايد بالجانب العسكري و دخولها سباق التسلح بالتطورات في قضية الصحراء و الصراع حول المواقع في المنطقة, و تصعيد الجزائر المتزايد لنفقات الدفاع, و في هذا الإطار يصرح "محمد الغماري" أستاذ جامعي خبير في الدراسات الإستراتيجية والعسكرية بالقول أن"اتجاه المملكة المغربية نحو التسلح يرتبط من جهة بالنزاع المفتعل حول قضية الصحراء، فالمملكة المغربية تدرك جيدا أن الجزائر تقف بشكل قوي وراء البوليساريو الذي يسعى إلى جر الرباط إلى حرب جديدة وهو ما

[1]-رشيد خشانة، " سباق التسلح في المغرب العربي "، متحصل عليه من :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/624EDF0F-54D9-4BB0-808A-281B61F09EA3.htm ,
(2010-05-28).

[2]- " لماذا ولمن تتسلح الجزائر"، متحصل عليه من :
akhbars.marweb.com/politique/1230520.html (2010-05-29).

[3]- ادريس ولد القابلة، مرجع سابق .

[4]- رشيد خشانة، "عودة صراع المحاور إلى منطقة المغرب العربي "، متحصل عليه من :
aljazeera.net/.../52287523-3378-4311-9EBD-F381C8ABE5DF.htm , (2010-01-15).

[5]- يوسف عنتار، مرجع سابق

يجعل المملكة تبقى على استعداد دائم لأي تطورات محتملة...فضلا عن أن الشكوك المغربية اتجاه اسبانيا تبقى قائمة خاصة و أن الجيش الاسباني يرفض إعادة سبتة و مليلية "[1].

والملاحظ أن المملكة المغربية رغم وضعيتها الاقتصادية الصعبة فإنها على مستوى الميزانية لم تبخل على الإنفاق في مجال تقوية المنظومة العسكرية للجيش المغربي، حيث خصصت لها 2.1 مليار دولار سنة 2003، لترتفع إلى 2.8 مليار دولار سنة 2004[2]، وقد استمرت في تحديث بنيتها العسكرية بوتيرة متصاعدة حيث خصصت ما نسبته 3.5 % من ناتجها الداخلي الخام للتسلح سنة 2006[3]، لترتفع إلى 4.6 % برسم ميزانية 2009 أي ما يمثل 10 % من ميزانية التسيير والاستثمار .

و حسب الخبراء العسكريين، تعتمد المملكة المغربية - خلافا للجزائر التي تتوفر على أموال مهمة يخصص جزء كبير منها للتسلح- على الصفقات الميسرة في اقتناء أسلحتها و معداتها العسكرية, و هذه الطريقة لا تمكنها من اقتناء آخر جيل من السلاح, الشيء الذي من شأنه خلق اختلال في التوازن بين البلدين من جهة, و اضطرار المملكة من جهة أخرى لتخصيص المزيد من الأموال للدفاع على حساب قطاعات أخرى, وعلى سبيل المثال فقد تخلت سنة 2007 عن شراء 18 طائرة قتالية من نوع (رافل الفرنسية) بسبب اختناقها المالي و عدم قدرتها على إبرام صفقات عسكرية هامة مقارنة بالجزائر[4], لكن هذا لا ينفي تحركاتها الحثيثة المدعومة بارتباطاتها الخارجية القوية مع الولايات المتحدة على وجه الخصوص، حيث تلقت سنة 2002 ما نسبته (72 %) من مجموع المساعدات الأمريكية للبلدان المغاربية، لتتجاوز (81.8%) سنة 2005 بغلاف مالي فاق 58 مليون دولار [5]، بالإضافة إلى إبرامها سنة 2007 صفقة لشراء 24 طائرة حربية

متطورة من طراز "أ ف 16" بقيمة 233.6 مليون دولار إضـافة إلـى تجهيـزات و خدمات ملحقة بقيمة إجمالية قدرت بمليارين و 400 مليون دولار [6]، وتبين هـذه الأرقام الدعم الأمريكي الواضح و اللامحدود للمملكة المغربية في المنطقة .

للإشارة تتوفر المملكة المغربية حاليا على مفاعل نووي "تريكاما 2" من صنع أمريكي (الشـركة الأمريكيـة جينيـرال أوتوميـك) تبلـغ قـوته 2 ميغـا وات، و مـن المنتظر أن تستفيد مستقبلا ما بين سنتي 2016 و 2017 بمفاعل نووي من صـنع الشركة الروسية ATOMS trayexpart[7].

---

[1]- محمد مجدي البلبيسي, مرجع سابق .

[2]- الطيب بوعزة، مرجع سابق .

[3]- إدريس ولد القابلة، مرجع سابق .

[4]- محمد مجدي البلبيسي, مرجع سابق .

[5]- Yahia H. Zoubir, « La Politique Étrangére Américaine Au Maghreb : Constances Et ,Adaptations», **Journal d'étude des relations internationales au Moyen-Orient**, Vol. 1 No , 1 .juillet 2006, P. 118 .

[6] - الطيب بوعزة، مرجع سابق .

[7]- يوسف عنتر، مرجع سابق .

● **ليبيا :** استفادت القيادة الليبية من ثمار الطفرة النفطية وتحسن علاقاتها مع الدول الكبرى - بعد رفع العقوبات الدولية عنها - لكي تجدد ترسانتها العسكرية في إطار مساعي القذافي الرامية لفرض الهيبة وبسط النفوذ في القارة الإفريقية(التي يعتبرها المجال الحيوي لنفوذه) وخاصة في شمالها وحول منطقة الساحل والصحراء، وقد توج زيارته لموسكو في 2 نوفمبر سنة 2008 بصفقة عسكرية بلغت قيمتها ملياري دولار، كما أبرم صفقة مماثلة مع فرنسا خلال زيارة الرئيس الفرنسي ساركوزي لطرابلس في شهر جوان 2007، تعلقت بتحديث طائرات عسكرية ومدنية وشراء خافرات سواحل... وتُعتبر الصفقتان مؤشرا قويا على أن ليبيا عادت بقوة إلى أسواق السلاح بعد رفع العقوبات الدولية عنها في سنة 2004.

● **تونس:** ينفق التونسيون على التسلح أقل مما يُنفق جيرانهم[1] لسببين رئيسيين، أولهما أن البلد ليس غنيا بالموارد الطبيعية مثل جاريه ليبيا والجزائر، وثانيهما أنه اختار منذ الاستقلال حصر القوات المسلحة في دور دفاعي بحت مع الاعتماد على تحالفات مع القوى الغربية الكبرى لدرء أي خطر قد يأتي من الجيران.

●وفيما يخص **موريتانيا** فما زالت المؤسسة العسكرية تلعب دورا مركزيا في حياة البلاد، ويستأثر الإنفاق على السلاح والعتاد بقسم ذي بال من الموازنة على الرغم من شح مواردها النفطية والزراعية غير أن إنفاقها الحربي تراجع منذ انسحابها من الصحراء وخروجها من الصراعات الإقليمية في سنة 1979، وتجدد الاهتمام بالإنفاق العسكري مع توسع ما يُعرف بـ"الحرب الدولية على الإرهاب" إذ باتت قواتها تشارك في مناورات عسكرية دورية مع بلدان الجوار وقوات أمريكية كانت آخرها تلك التي استمرت شهرا بإشراف الولايات المتحدة في منطقة قريبة من العاصمة المالية باماكو بمشاركة قوات من 13 بلدا أفريقيا، ورمت المناورات التي حملت اسم "فلينتلوك 2008" إلى تعزيز الجاهزية القتالية في مكافحة الجماعات المسلحة التي تنتشر في منطقة جنوب الصحراء، والتي كثفت عملياتها في مناطق موريتانية مُستهدفة الرعايا الأجانب وخاصة الفرنسيين[2]، ويُعتقد أن تكاثر عمليات الخطف والقتل التي تُنفذها تلك الجماعات في شمال موريتانيا وشرقها سيؤدي إلى تنامي الإنفاق على الجيش لتسليحه وتطوير أدائه في مواجهة الجماعات.

كخلاصة، أدى تسابق الدول المغاربية نحو التسلح وبالأخص الجزائر والمملكة المغربية وبصفة
اقل ليبيا إلى تعميق الخلافات البينية وتكريس منطق الشك والريبة واللاثقة، ليبرز بذلك كأحد أقوى العوامل الجديدة المعيقة لتكامل دول المنطقة، وهذا ما سيتم توضيحه في المطلب التالي :

---

[1]- فعلى سبيل المثال فقد قدرت ميزانية الدفاع التونسية سنة 2001 ب 340 مليون دولار، لترتفع إلى 550 مليون دولار سنة 2005، قبل أن تتراجع إلى 669،136 مليون دينار تونسي سنة 2008.انظر :- رشيد خشانة، مرجع سابق .

[2]- المرجع نفسه .

المطلب الثاني :قراءة في آثر وتداعيات التسابق نحو التسلح على مسار التكامل المغاربي

إن الوضع المتأزم إلي تعيشه دول المغرب العربي منذ استقلالها والذي تفاقم مع اتجاهها في السنوات الأخيرة إلى تخصيص ميزانيات ضخمة للتسلح والتسابق على رفعها يجد تفسيره في

أدبيات المدرسة الواقعية بما يعرف ب " المعضلة الأمنية "، حيث غلبت التصورات و الادراكات السلبية على التفاعلات البينية لدول المنطقة، مع ما يعنيه ذلك من طغيان للنزعة الوطنية القطرية الضيقة، وسيادة لوضع يحكمه ثالوث "اللاثقة، الشك، والخوف الدائم "[1]وقد أعاق هذا المناخ الإقليمي المتأزم مسار التكامل المغاربي المعطل منذ سنة 1995، كما سيقلل استمراره من احتمالات قيام تكامل مغاربي قوي في المستقبل القريب .

فقد أبان تسابق دول المنطقة نحو التسلح عن مظاهر مثلت في جوهرها عقبات حقيقية أمام مسار تكاملها واندماجها نذكر منها :

1- افتقار دول المنطقة لعنصر الثقة المتبادلة كأحد ابرز العناصر الواجب توفرها لقيام واستمرار أي تكتل بدليل سوء الإدراك المتبادل السائد والذي - مع ما يطرحه من شكوك صعبة التبديد - تفسر على أساسه كل دولة الإجراءات والاستعدادات العسكرية في الدولة الأخرى على أنها تهديد صريح لأمنها ومصالحها الحيوية، وبالتالي فإن سيادة هذا الوضع من شأنه أن يؤدي إلى دوامة من الفعل والفعل المضاد ليقف بذلك كحجر عقبة أمام كل السياسات والإجراءات الهادفة - والمطلوب اتخاذها - لرأب الصدع وتحسين الادراكات والتصورات عن الأخر المغاربي أولا، ثم الدخول في تكامل على قاعدة متينة أساسها الثقة والمصلحة المتبادلة ثانيا .

2- كرس اتجاه الدول المغاربية نحو التسلح حالة الفوضى التي تعيشها المنطقة المغاربية لغياب أو بالأحرى بالنظر لتجميد عمل مؤسسات الاتحاد المغاربي التي يفترض أن تضطلع بمهام احتواء وحل المنازعات القائمة بين دولها الأعضاء، ففي ظل هذه البيئة الفوضوية اتجهت دول المغرب العربي و إلى " لحماية أمنها وتحقيق طموحاتها وأهدافها الإقليمية، مع ما يعنيه ذلك Help Selfالاعتماد على نفسها" من تكريس لحالة اللاستقرار والأمن في المنطقة، ليبرهن بذلك هذا الوضع على صحة الفرضية الواقعية التي تقر بأن " البيئة الفوضوية للنظام تزيد من اعتمادية الدول على نفسها كما أن هذه الأخيرة تفاقم من حدة الأولى "، مما يصعب من إمكانية قيام التكتل المغاربي في ظل المعطيات القائمة . 3- ابرز تصعيد الدول المغاربية لميزانيات تسليح جيوشها سلبية دور القيادات السياسية ودوائر صنع القرار القائمة فيها، بدليل أن تضارب توجهاتها، محركاتها وتصوراتها- التي تحكمها هواجس بناء القوة والحفاظ على الأمن وتغليب كفة ميزان القوى الإقليمي لصالحها والتي ساهمت الاختلافات الموضوعية _____

[1]-راجع افتراضات وأراء المدرسة الواقعية حول التكامل الإقليمي في الفصل النظري للدراسة .

الموجودة بين أعضاء التكتل المغاربي في تغذيتها - يعطي تفسيرا مهما لفكرة تصعيد التسلح على حساب الوحدة والتكامل، الأمر الذي يفسر تبنيها النهج النزاعي بدل الدخول في مسار تكاملي سيحقق مكاسب وامتيازات مشتركة تغنيها عن تكبد تكاليف التسلح الباهظة .

4-يعكس التسابق نحو التسلح الخلل البنيوي الذي تعانيه المقاربة الأمنية لدول المغرب العربي منفردة والتي ظلت حبيسة العلاقة مع القوى الغربية كموازن بل كرادع للجار الشقيق المشكوك فيه على الدوام الدوام، فقد شكل سباق التسلح مدخلا جديدا للعبة النفوذ التي تمارسها القوى الكبرى الثلاث(و م ا،روسيا فرنسا)التي ساهمت بشكل كبير في احتدامه لاسيما وأنها ترجمت على ارض الواقع بنوع من التسابق حول تزويد المنطقة بالأسلحة، وتستثمر القوى الغربية في ذلك الصراع المغربي- الجزائري إلى ابعد الحدود، وكذلك تطلعات القذافي إلى لعب دور إقليمي في القارة الإفريقية، وتضخيم الولايات المتحدة الأمريكية لخطر القاعدة في المغرب العربي خدمة لمصالحهم القومية التي تقتضي أيضا التصدي للنفوذ الصيني المتعاظم في القارة الإفريقية عموما وفي شمالها على وجه الخصوص . خلاصة القول أن أموالا طائلة تصرف على التسلح في المغرب العربي في مساع عدة ولكن على حساب تكاملها المعطل منذ سنة 1995، وقد أبانت سياسات تصعيد ورفع نفقات التسلح التي تنتهجها دوله عن نوايا قياداتها وخياراتها الإستراتيجية التي يظل التكامل والوحدة المغاربية أمرا غير مطروح في المرحلة الحالية على الأقل.

فمتى سيدرك القادة المغاربة أن سباقهم هذا نحو التسلح هو أساسا على حساب تكاملهم وكذا تطلعات شعوبهم التي تعاني الفقر، البطالة والأمية...؟ .

والى جانب هذا الملف الذي اخذ حيزا بارزا من اهتمامات الباحثين والمهتمين بالشأن المغاربي شهد المشهد السياسي المغاربي في السنوات القليلة الماضية بروز عدد من القضايا الجديدة فضلا عن تحريك وإعادة فتح قضايا كلاسيكية أخرى توصف في مجملها بالفرعية، إذا ما قورنت بقضية الصحراء الغربية أو سباق التسلح سيتم تناولها بالدراسة والتحليل في المبحث التالي لكشف وإبراز آثارها على العلاقات المغاربية البينية ومنه على مسار تكاملها .

قادت التطورات التي شهدها النظام العالمي منذ نهاية الحرب الباردة إلى تجدد النقاش حول موقع طبيعة وآثار ارتباطات دول العالم الثالث وتكتلاته بأبرز الفواعل المؤثرة في هذا النظام، ومن منطلق أن التكتل المغاربي هو جزء من هذا النظام دائم التفاعل والتأثر به، تسعى الراسة في هذا الفصل إلى تحديد طبيعة علاقة هذا الجزء بأبرز فواعل النظام العالمي وأكثرها تأثيرا عبر إبراز السياسات التي تنتهجها هذه الأخيرة، للوصول إلى استكشاف درجة وحجم التغلغل الخارجي بمختلف أدواته وأشكاله وتحديد آثاره الواقعة والمحتملة على مسار التكامل المغاربي ودوله الأعضاء منفردة، وذلك عبر :

- كشف اثر سياسات وآليات عمل مؤسسات العولمة الاقتصادية كسلطة فوقية على دول المغرب العربي وتكتلها الإقليمي .
- كشف اثر سياسات التكتلات الإقليمية الكبرى (الاتحاد الأوروبي نموذجا)والقوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا)على مسار التكامل المغاربي ككل ودوله الأعضاء، ومدى الانسجام أو التعارض في مصالح هذه الأطراف وأساليب عملها .
- تحديد تكلفة اللاتكامل في المنطقة المغاربية في ظل التحديات العالمية والإقليمية - وذلك استرسالا مع ما سبق الحديث عنه في الفصل السابق - المطروحة، مع البحث عن آفاق التفعيل الممكنة .

تأسيسا على ما سبق، اقتضت الطبيعة البحثية لهذا الفصل تقسيمه على الشكل الآتي :

المبحث الأول : اثر سياسات مؤسسات العولمة الاقتصادية على دول المغرب العربي وتكتلها الإقليمي

المبحث الثاني: السياسات الأوروبية تجاه دول المغرب العربي وتكتلها الإقليمي: الخلفيات، الآليات والآثار

المبحث الثالث:السياسات الأمريكية تجاه دول المغرب العربي وتكتلها الإقليمي: الخلفيات، المداخل والآثار

المبحث الرابع: تكلفة اللاتكامل في المنطقة المغاربية وآفاق التفعيل الممكنة .

شهدت نهاية الحرب الباردة بروز العديد من التغيرات في النظام العالمي عموما والنظام الاقتصادي العالمي خصوصا، والتي تعتبر في حد ذاتها قوى دافعة بدأت تعلن عن بداية قيام " نظام اقتصادي عالمي جديد "لا يزال في طور التكون، يتسم ب[1]:

● إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي من منظور تكنولوجي : تأتي في مقدمته مجموعة الدول الصناعية المركزية تليها مجموعة الدول النامية والساعية على طريق النمو حديثة التصنيع في جنوب شرق أسيا مع بعض دول شرق أوروبا، ثم تأتي بقية دول العالم الثالث المتخلفة والمتأخرة اقتصاديا . ● الاتجاه إلى غلبة أيديولوجية اقتصادية (وسياسية)جديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة بانتصار المعسكر الرأسمالي وبالتالي انتصار اقتصاد السوق واليات السوق والليبرالية السياسية .

والتخلي تدريجيا عن اقتصاد الأوامر والتخطيط المركزي Privatization ●التحول نحو" الخصخصة والقطاع العام إلى اقتصاد السوق والقطاع الخاص.

●الاتجاه إلى عولمة الاقتصاد على نطاق كل أطراف الاقتصاد العالمي وعلى كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية .

●إنشاء منظمة التجارة العالمية في أول يناير 1995، لتشكل بذلك إلى جانب صندوق النقد الدولي و البنك الدولي - اللذين شهدا تطورا هاما في مهامهما -القيادة المركزية للنظام الاقتصادي العالمي . وفي هذا الإطار سيتم التركيز على الأدوار الجديدة لمؤسسات العولمة الاقتصادية ومحاولة رصد أهم الآثار التي أفرزتها سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي (على كل من المملكة المغربية، تونس والجزائر) والبنك الدولي (مع إبراز الحاجة للتكتل)، ثم التعرض لمسألة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالتركيز على "الحالة الجزائرية "من خلال تحليل مزايا الانضمام والآثار السلبية المحتملة ثم الاستراتيجيات الكفيلة بمواجهة هذه السلبيات .

---

(1) - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص ص 27-28.

المطلب الأول:اثر سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي على دول المغرب العربي وتكتلها الإقليمي

شهدت نهاية الحرب الباردة تغيرا في مهام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وذلك وفق المنطق الجديد - منطق الليبرالية الجديدة- الذي تبنته حكومات الدول الكبرى في إطار ما يسمى ب "توافق واشنطن"[1]، الذي يعتبر - إلى جانب مبدأ المشروطية [2]وسياسات التصحيح الهيكلي -

الأرضية الخصبة التي أعطت مهام جديدة لهاتين المؤسستين، فتحولت مهمة صندوق النقد الدولي من العمل على ضمان ثبات أسعار الصرف ومساعدة الدول الأعضاء على مواجهة النقص المؤقت في العملات الأجنبية لعلاج العجز الطارئ في ميزان المدفوعات،إلى الحلول- تقريبا-محل الحكومات في صياغة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لأنظمة الحكم وإحداث تغيرات أساسية والتأثير في مستويات الأسعار والتكاليف وتوزيع الدخل القومي كشرط لتلقي "مساعداته"، رغم أن كل تلك الأمور تدخل في صميم السيادة الوطنية للبلد.

وعلى غرار العديد من دول العالم شهدت دول المغرب العربي أزمات اقتصادية خانقة في ثمانينات القرن الماضي، وذلك بعد تردي مختلف المؤشرات الاقتصادية الأساسية وبلوغ الاحتياطات الأجنبية مستويات حرجة تعرضت بموجبها لضغوطات كبيرة من صندوق النقد الدولي لانتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي "التثبيت والتصحيح الهيكلي"[3]التي تلزمها تحرير الأسعار ووقف الدعم المقدم للشرائح

---

[1]- الذي صاغه الاقتصادي جون ويليمسون نائب رئيس البنك الدولي عام 1989، وهو عبارة عن مجموعة من السياسات والتوصيات والمبادئ تم التوصل إليها بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، انظر:

- عبد المجيدراشد، مرجع سابق .

[2]- حيث أصبح الاتفاق مع صندوق النقد الدولي من جانب حكومة أي دولة عضو شرطا ضروريا للحصول على موارد مالية من مصادر التمويل الدولي المختلفة، فيما يمكن أن يطلق عليه شهادة الجدارة الائتمانية الدولية، وقد أعقب ذلك نشوء ما يسمى بالمشروطية أو الاشتراطية المتبادلة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومعناها أن الحصول على موارد مالية من إحدى المنظمتين أصبح يتوقف على تنفيذ اشتراطية المنظمة الأخرى، للمزيد من التفصيل انظر :

- عبد الرحمن عبد المطلب، مرجع سابق، ص ص 56-57.

[3]- تعني عملية التثبيت ضرورة تصحيح الاختلالات المالية التي تنعكس في التضخم الداخلي أو في عجز القطاع الخارجي أو كلاهما، وتتمثل الوسائل الاعتيادية المستخدمة لحل المشكلة في استخدام تدابير مالية ونقدية ....أما عملية التصحيح فتشير إلى حالات يكون فيها الاقتصاد في حاجة إلى تجاوز مرحلة لتغيير النمط العام لتدفقات الطلب والعرض القائمة، فهو بذلك يقتضي دعم إدارة السياسة الاقتصادية الكلية وأسعار الصرف بتدابير سياسة عامة ذات طابع قطاعي أو كلاهما وذلك سعيا لتخصيص الموارد بشكل أفضل وتحسين فعالية استخدامها، انظر :

- عبد الباقي روابح، "المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر :دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2005-2006، ص ص 217-218.

الأكثر فقرا، وتحرير سعر الصرف والفائدة وبيع المؤسسات العامة وتقليص الدور الاقتصادي للدولة لصالح القطاع الخاص وتحرير التجارة الخارجية، وقد طرح تطبيق الدول المغاربية لهذه السياسات والبرامج العديد من التساؤلات تمحورت جلها حول الآثار والنتائج الميدانية لهذه السياسات مقارنة بالأهداف المسطرة .

و كخطوة ضرورية لكشف آثار تطبيق سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي سيتم تقديم عرض مختصر لتجارب تطبيق برامج التصحيح الهيكلي في كل من المملكة المغربية، تونس والجزائر في ما يلي:

الفرع الأول: تجارب برامج التعديل الهيكلي في دول المغرب العربي (المملكة المغربية، تونس والجزائر نموذجا)

تستعرض الدراسة في ما يلي تجارب برامج التعديل الهيكلي في كل من المملكة المغربية، تونس والجزائر على التوالي :

أ- التجربة المغربية :

على الرغم من الانتعاش والديناميكية التي عاشها الاقتصاد المغربي خلال سبعينات القرن الماضي حيث وصل معدل متوسط النمو إلى 7.5 % نتيجة للارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار الفوسفات الذي يشكل المادة الرئيسية في الصادرات المغربية، إلا أنه عرف بعض الاختلالات الهيكلية خلال عقد الثمانينات، مما دفع بالسلطات إلى تطبيق مجموعة من الإجراءات والبرامج التعديلية الهيكلية سنة 1983 تحت إشراف صندوق النقد الدولي والشروع في إعادة جدولة ديونها الخارجية [1]، بعد أن وصل عجز الميزانية إلى 12.6 % من إجمالي الناتج المحلي ووصل عجز الحسابات الجارية إلى 13 %، وقد أعطى القانون المالي 1988 الذي صادق عليه البرلمان المغربي في نهاية 1987 إشارة الانطلاق لمخطط اقتصادي "1988-1992"تمحور حول إعادة هيكلة الاقتصاد المغربي في إطار سياسة الاقتصاد الحر[2] .

وفي إطار الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي وبغية تحقيق الأهداف المرجوة، عمدت السياسة الاقتصادية التي باشرتها المملكة المغربية إلى اتخاذ الإجراءات التالية :

- تخفيض النفقات الاستثمارية السنوية التي تعتبر في منظور خبراء الصندوق مرتفعة .
- تخفيض النفقات الاجتماعية كالتعليم والصحة والسكن.

- تخفيض القروض الموجهة إلى صندوق التعويضات الذي تركز نشاطه على تدعيم أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع، وذلك بعد التحرير التدريجي لأسعار الخبز والسكر والشعير بالإضافة إلى أسعار

---

[1] - مقدم عبيرات مقدم، مرجع سابق، ص 202.

[2] - حسن المصدق، "اقتصاديات المغرب العربي الكبير: من ضعف التكامل إلى فقر التنمية المشتركة"، متحصل عليه من:

.http//:www.stardz.com/forum/showthread.php?t=40087, (14-11-2010)

المحروقات والأسمدة .

- تقليص حجم العمالة في القطاع العام حيث تم تخفيض عدد المناصب المالية المقررة في قانون المالية لنفس السنة (أي سنة 1983) من 44000 إلى 25000 فقط، بمعنى أنه تم إلغاء حوالي 19000 منصبا ماليا أي بتخفيض يقدر ب 43%.

- خوصصة الشركات العمومية وذلك وفقا للقانون الصادر سنة 1990، حيث وضعت المملكة 112 مؤسسة للخوصصة في مختلف الأنشطة الاقتصادية " 34 فندق، صناعة، بنوك، التأمين ..."، تتيح لها الحصول على إيرادات هامة قدرت ب 3.3 مليار درهم سنويا ستوجه لتعويض الاعتمادات المالية الموجهة لتسديد خدمة الدين الخارجي عشية انتهاء فترة إعادة الجدولة 1993.

- تخفيض الرسوم الجمركية وذلك بعد انخراط المملكة في منظمة التجارة العالمية سنة 1987.

- الشروع في تحرير قطاع الخدمات والاتصالات الهاتفية .

- التخفيف التدريجي للإعانات القطاع العمومي مع تحرير كلي لأسعار الكهرباء والنقل العمومي ...الخ[1]. محصلة ذلك أن المملكة المغربية حققت نتائج مرضية على العموم من ناحية التوازنات الكبرى ومعدلات النمو الاقتصادي الايجابية، إلا أن النتائج الايجابية لم يكن لها سندا من الناحية الاجتماعية نظرا للتدابير الانكماشية للبرنامج والتي أثرت بأشكال متباينة على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، وهو ما سيتم تناوله في مرحلة لاحقة .

ب- التجربة التونسية :

شهد الاقتصاد التونسي في أوائل ثمانينات القرن الماضي اختلالات داخلية عميقة كنتيجة طبيعية لتفاعل عدة عوامل اقتصادية واجتماعية أدت إلى تدهور مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث تشير البيانات الإحصائية أن العجز في الميزانية بلغ في المتوسط في الفترة (1982-1985)ما نسبته 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي، نظرا لانخفاض الموارد المالية خاصة خلال سنتي 1985و 1986كنتيجة طبيعية لانهيار أسعار المحروقات والتي تشكل إلى جانب الفوسفات

موردا أساسيا للاقتصاد التونسي التونسي، وتشير الأرقام إلى تراجع مستوى الجباية البترولية من 1.305 مليار دولار سنة 1981 إلى 0.782مليار دولار سنة 1985، وفي المقابل تزايد الطلب الداخلي خاصة خلال الفترة 1982-1984نتيجة لتضخم النفقات العمومية، إذ تبرز الإحصائيات المتاحة أن هذه النفقات شهدت نموا مطردا بلغ 21.5% سنويا، في حين أن الموارد المالية للميزانية لم تنمو سوى ب 3.7% سنويا [2].

---

[1]- عبد الباقي روابح، مرجع سابق، ص ص 173-175 .

[2]- عباس المنصف، "تجربة تونس في الإصلاح الهيكلي والخصخصة "، ورقة مقدمة في : ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربي، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر 1999، ص ص 236-237.

أمام هذه المعطيات وبغية استعادة التوازن الاقتصادي المفقود والخروج بالتالي من هذه الأزمة اتجهت تونس لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي وشرعت في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1986، هدفت من وراءه إلى:

◄ إيقاف تدهور الوضع وتوفير الظروف الكفيلة بإعادة بحث الإنتاج وذلك في إطار توازنات داخلية وخارجية مقبولة .

◄ إعادة التوازن المالي والكلي وتعبئة الموارد الذاتية من خلال رفع قيمة بعض الرسوم ورفع سعر بعض الخدمات العمومية من جهة والضغط على النفقات العمومية من جهة أخرى.

◄ تعبئة المصادر الخارجية بشروط ميسرة، وقد تم وضع برنامج عاجل تضمن : 215 مليون دولار من صندوق النقد الدولي، 130 مليون دولار من البنك الدولي و 85 مليون دولار من ايطاليا.

◄ تشجيع الصادرات التونسية من السلع والخدمات عن طريق تخفيض سعر صرف الدينار التونسي ب 10% [1].

◄ إصلاح التجارة الخارجية والعمل على تحسين القدرة التنافسية للسلع والخدمات التونسية وذلك من خلال[2]:

- التخفيض التدريجي من القيود المسلطة على الواردات وصولا لتحريرها الكلي سنة 1991.
- ضبط الرسوم المفروضة على الواردات .

◄اعتماد برنامج مبكر سنة 1987 لخوصصة العديد من المؤسسات التونسية التي تنشط في مختلف المجالات، بهدف زيادة الإيرادات العامة وزيادة الاستثمار الأجنبي من خلال منحه مزايا وامتيازات هامة.

وحسب خبراء صندوق النقد الدولي حققت التجربة التونسية نجاحا باهرا في المجال الاقتصادي وهو ما تؤكده مختلف المؤشرات الاقتصادية التي تحسنت بشكل محسوس وتحققت الكثير من الأهداف المسطرة، غير أن الجانب الاجتماعي يعتبر - وعلى غرار التجربة المغربية - نقطة الضعف الرئيسة أو بعبارة أخرى المأخذ الأساسي لهذه التجربة، وهو ما سيتم كشفه في مرحلة لاحقة .

ج - التجربة الجزائرية:

أدى الهبوط الحاد في أسعار النفط سنة 1986 إلى انخفاض مداخيل الجزائر من المحروقات بنسبة 40% في حين أنها تمثل 98 % من صادراتها، وقد كان هذا الانخفاض بمثابة المؤشر الذي اظهر اختلال الإستراتيجية التنموية التي تعتمد في تمويلها على مصدر وحيد هو الريع البترولي، بالإضافة إلى نقائص أخرى متعلقة بسوء التسيير والمركزية الشديدة في اتخاذ القرارات أدت في مجموعها إلى دخول الجزائر

---

(1) - عبد الباقي روابح، مرجع سابق، ص ص 189-191.

(2)- المرجع نفسه، ص 191.

في أزمة اقتصادية خانقة أملت عليها تحرير الاقتصاد وتبني خيار التوجه الليبرالي منذ 1991، غير أنه ورغم القيام ببعض الإصلاحات الهيكلية التي بدأت تكرس التراجع عن الخيار الاشتراكي بتقليص دور الدولة في الاقتصاد، إلا أن هذه الإصلاحات لم تؤد للنتائج المرجوة منها حيث شهدت :

- تفاقم عجز الميزانية العامة والذي وصل إلى حدود 8.7% سنة 1993.

- تراجع مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة إلى مستوى 15.9% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 (1).

- تفاقم المديونية الخارجية الجزائرية بحوالي 53% في المرحلة بين 1986و 1994 حيث بلغت 29.5 مليار دولار، في ذات السنة كان متوقعا أن تمثل خدمة الديون الواجب دفعها حوالي 100% من إجمالي الصادرات (2).

- ارتفاع نفقات صندوق التعويض من 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1988 إلى مستوى يقارب 5% سنة 1993(3).

- ارتفاع معدلات التضخم إلى حدود 20.5% والبطالة إلى نحو 27% سنة 1993 (4) .

أمام هذه الوضعية التي شهدت تدهور مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لجأت الجزائر إلى إعادة جدولة ديونها وعقد اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي كان أولها اتفاق استعداد ائتماني

سنة 1994، اتبع باتفاق ثاني من نوع تسهيلات التمويل الموسعة سنة 1995، وقد فرض Stand by- صندوق النقد على الجزائر تطبيق مجموعة من الإجراءات تهدف لإعادة التوازنات المالية الكبرى ودمج البلاد في اقتصاد السوق العالمي، بالإضافة إلى خلق احتياطي من العملة الصلبة بهدف التمكن من إرجاع الديون في مرحلة أولى وتحريك عجلة الاقتصاد وعودة الاستثمارات في مرحلة ثانية[5].

وقد تضمن برنامج التعديل الهيكلي الإجراءات التالية :

- **إلغاء الدعم للسلع ذات الاستهلاك الواسع** : حيث تم رفع الدعم بشكل تدريجي على مختلف السلع الأساسية الغذائية خلال الفترة 1994-1996، إذ تؤكد البيانات الكمية أن موارد الصندوق المختص انخفضت من 2.9% إلى 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي، في الوقت الذي تم فيه إلغاء الدعم الضمني

[1]- كريم النشاشيبي وآخرون، "الجزائر ، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق "، دراسة خاصة لصندوق النقد الدولي، 1998، ص 21.

[2]- فضيلة عكاش، " الآثار السياسية للانفتاح الاقتصادي في الجزائر "، ورقة مقدمة في :ملتقى التحول الديمقراطي في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 10/11ديسمبر 2005، ص 89.

[3]- كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 10.

[4]- المرجع نفسه، ص 21.

[5]- فضيلة عكاش، مرجع سابق، ص 89.

لأسعار الطاقة على مراحل للوصول إلى التكلفة الحقيقية والى مستوى الأسعار الدولية [1] .

- **تحرير المبادلات التجارية :** فقد اشتمل برنامج التعديل الهيكلي تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية كدعامة صلبة لإعادة تكييف الاقتصاد والعمل على إدماجه في الاقتصاد العالمي، وذلك عن طريق تخفيض الحقوق الجمركية وإلغاء الحواجز غير الجمركية واستبعاد وسائل التنظيم والرقابة التي تستخدمها الدولة للسيطرة على الأسواق وتوجيه نشاط الاقتصاد الوطني [2] .

- **خفض قيمة الدينار:**تنفيذا لتعليمات صندوق النقد الدولي قامت الجزائر بتخفيض قيمة الدينار ب 71% خلال الثمانية أشهر الأولى للبرنامج، واستمرت عمليات التخفيض خلال فترة البرنامج حيث فقد خلالها الدينار الجزائري حوالي 150% من قيمته[3].

- **رفع الموارد العمومية:** والعمل على زيادة نسب الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية و خلق أنواع أخرى من الرسوم مثل الرسوم على الثروة.

- **تخفيض النفقات العمومية :** خاصة منها الاجتماعية وتخفيض برنامج الاستثمار العمومي ونفقات التسيير [4].

- **خوصصة المؤسسات العمومية** : وحل وتصفية تلك التي لم تلبث مكانها وفقا لقانون السوق، والهدف منها هو تحقيق الفعالية الاقتصادية و عصرنة الاقتصاد الوطني وبموجب ذلك تم حل حوالي 815 مؤسسة عمومية حتى نهاية 1998 [5] .

- تسريح العمال وتجميد عمليات التوظيف في القطاع العمومي بالإضافة إلى تجميد شبه كلي للأجور .

وقد كان لهذه الإجراءات المتخذة آثارا متعددة الأبعاد لا تختلف كثيرا عن تلك الواقعة في تونس والمملكة المغربية .

وإذا كانت تلك هي تجارب برامج التصحيح الهيكلي في المملكة المغربية، تونس والجزائر، فما هي نتائج وآثار تطبيق هذه البرامج؟.

---

[1] - عبد الباقي روابح، مرجع سابق، ص 219.

[2] - الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، (الجزائر :دار الهومه ،1996)، ص 243.

[3] - عبد الباقي روابح، مرجع سابق، ص 226.

[4] - محمد التهامي طواهر، ناصر دادي عدون، «تقييم نتائج برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري وآفاقه »، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية** ، العدد الرابع، جامعة بن عكنون الجزائر، 2001، ص 6.

[5] - عبد الباقي روابح، مرجع سابق، ص 228.

الفرع الثاني: آثار سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي على دول المغرب العربي وتكتلها الإقليمي

بصفة عامة ورغم المبادئ التي تضمنتها ديباجة هذه المؤسسة في الحديث عن القضاء على الفقر وتحرير التجارة ودعم المشاريع التنموية في دول العالم (الدول المغاربية نموذجا) وتعزيز مبادئ التبادل

المتكافئ والتوزيع العادل لثمار المبادلات التجارية، إلا أن هناك فجوة كبيرة بين الخطاب السائد داخل هذه المؤسسة (والبنك الدولي على السواء) والآثار التي نجمت عن سياساتها وبرامج عملها والتي أدت إلى :

- فقدان البلدان المغاربية والنامية عموما درجة كبيرة من استقلالية قرارها الاقتصادي، فقد كان لسياسة المتمثلة في خطط التقشف وفتح الحدود، وعمليات الخوصصة وبخاصة في المجال النقدي أن فقدت FMI

هذه الدول بتطبيقها لهذه الإجراءات السيادة الاقتصادية وسلطة الرقابة على السياسة الجبائية والمالية وبمعنى آخر وجدت نفسها تحت وصاية اقتصادية وسياسية في شكل حكومة موازية مكونة من المؤسسات المالية وموظفيها [1]، وفي هذا الصدد يعتبر الأستاذ عمار جفال أن " تطبيق برامج إعادة الهيكلة ساعد على عولمة السياسات الاقتصادية الوطنية تحت الرقابة المباشرة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين يعملان كما هو معروف بالتنسيق مع المصالح القوية لنادي باريس ولندن ومجموعة السبعة، ويقوم هذا الشكل الجديد من الهيمنة الذي يمكن تسميته استعمار جديد بتطويع وإخضاع شعوب وحكومات إلى اللعبة المغفلة لتفاعلات هذه السوق"[2].

- تعظيم سوء توزيع الثروات والدخول على المستوى القطري والعالمي، وعموما فإن سوء التوزيع في البلدان الرأسمالية النامية(الدول المغاربية نموذجا) أسوأ منه في البلدان المتقدمة، نظرا لأن الأولى تتصف بدرجة أعلى من التهرب من الضرائب وبدرجة أعلى من الرأسمالية الطفيلية، كما أن مراقبة أجهزتها الحكومية لفعاليات القطاع الخاص فيها تتصف بالضعف وفي العديد من الأحيان بالفساد [3].

- أدى تطبيق برامج صندوق النقد الدولي - كوصفة جاهزة في البلدان المغاربية بغض النظر عن ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وبنيتها الطبقية - إلى ازدياد معدلات الفقر، حيث شكلت هذه السياسات حصرا اقتصاديا على الفئات الفقيرة والمسحوقة وعلى الفئات المحتاجة من ذوي الدخول المحدودة من اجل تشديد تقشفها وتجويعها في سبيل أن تتحمل أعباء الديون الخارجية، ولهذا لا نجد غرابة في اندلاع مظاهرات الخبز العارمة في تونس والمغرب والجزائر و الأردن، وعلى سبيل المثال يشير تقرير التنمية البشرية للعام 2006 على أن معدل الذين يقل دخلهم عن دولارين في اليوم وهم الشريحة التي تعتبر في مستوى خط فقر الدخل، قد وصل- خاصة بعد إلغاء

الدعم المالي (وخفضه في بعض الدول) المقدم إلى خدمات الصحة والتعليم والماء و الكهرباء وغير ذلك من الخدمات الأخرى- في موريتانيا والجزائر والمملكة

---

[1] - محمد الأطرش، « حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية»، **المستقبل العربي**، ع 260، أكتوبر 2000، ص 23.

[2] - عمار جفال، « قوى ومؤسسات العولمة.. التجليات والاستجابة العربية»، **شؤون الشرق الأوسط**، ع 107، صيف 2002، ص 35.

[3] - محمد الأطرش، مرجع سابق، ص 27.

المغربية وتونس خلال السنوات 1990-2002 على التوالي إلى: 63.1%,22.6%،19% ،7.6% [1] .

●ارتفاع معدلات البطالة في كل الدول المغاربية نتيجة بيع المؤسسات العامة وتسريح العمال، ففي مقارنة بسيطة لمعدلات البطالة في الجزائر قبل وبعد تطبيق برامج التكييف الهيكلي نجد أن نسبة البطالة سنة 1993 قدرت ب 23.4% لترتفع إلى 29.2% سنة 1999 [2]، أما في المملكة المغربية فقد قدرت نسبة البطالة قبل اعتماد البرنامج التصحيحي ب 13.2% سنة 1982، لترتفع إلى 20.5% سنة 1994 ثم 22.9% سنة 1995 [3]، أما في تونس فقد قدرت نسبة البطالة سنة 1984 ب 13.1% لترتفع بعد مرور ثلاث سنوات على تطبيق برامج التكييف أي سنة 1989 إلى 15.3 %و لتتجاوز 15.8% سنة 1993[4].

● تعاظم مظاهر الفساد الإداري متعدد الجوانب، إذ تشير المصادر الدولية أن قسماً كبيراً من القروض الخارجية التي تستدينها البلدان المغاربية والنامية عموما بشروط صعبة تذهب إلى الحسابات الخاصة لبعض الحكام المسجلة في البنوك الغربية، للإشارة احتلت تونس، المملكة المغربية، الجزائر، ليبيا حسب

تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2010 مراتب متأخرة عكست تفشي مظاهر الفساد، الرشوة والمحسوبية، و جاءت على التوالي : 59، 85،105، 146[5] .

●ارتفاع الديون الخارجية لدول المغرب العربي في الفترة التي أعقبت انتهاء تطبيق برامج التصحيح الهيكلي، بحيث ارتفعت ديون المملكة المغربية ارتفعت من 12.4 مليار سنة 1982 إلى 21 مليار دولار سنة 1988، وبدورها ارتفعت ديون تونس الخارجية من 4.9 مليار سنة 1985 إلى 8.5 مليار دولار سنة 1992[6]، ولم تختلف الجزائر عن سابقاتها بحيث ارتفعت ديونها الخارجية هي الأخرى من 26 مليار سنة 1993 إلى 28.4 مليار سنة 1998[7]، وفي هذا السياق يجدر الإشادة بالخطوة الجزائرية المتعلقة باستخدام جزء من عوائد الصادرات النفطية في السداد

المبكر للقسم الأكبر من مديونيتها الخارجية في عام 2006، ومن ثمار ذلك تراجع خدمة الدين الخارجي للجزائر من 13.3 مليار دولار في

---

[1] - ومن الواضح أن تونس تعتبر أفضل حالا من غيرها في هذا السياق نظرا لتدني نسبة الذين يقل دخلهم عن دولارين في اليوم مقارنة ببقية دول اتحاد المغرب العربي الأخرى، ولمعرفة المزيد انظر :

- **تقرير التنمية البشرية للعام 2006**، (نيويورك :منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأمم المتحدة، 2006)، ص ص 292-293.

[2] - عبد الباقي روابح، مرجع سابق، ص 305.

[3] - المرجع نفسه، ص 187.

[4] - المرجع نفسه، ص 198.

[5]- "تقرير منظمة الشفافية الدولية السنوي لعام 2010"، متحصل عليه من :

(12-11-2010), http://www.nscoyemen.com/index3.php?id=8&id2=671.

[6]- عبد الباقي روابح، مرجع سابق، ص 262.

[7]- المرجع نفسه، ص 90 .

عام 2006 إلى 1.4 مليار دولار في عام 2007 [1] .

● الاختناق المالي للشركات المغاربية الصغيرة والمتوسطة بسبب التضييق في سياسة القرض في إطار برامج التكييف الهيكلي، وهو ما أدى إلى شل حركتها وعجزها عن منافسة فروع الشركات المتعددة الجنسيات التي نجحت في امتصاص تلك الشركات "الوطنية" الضعيفة [2] .

●ارتفاع أسعار المواد الغذائية بعد تقليص الدعم الحكومي المخصص للسلع التموينية، وهو ما ساهم في اتساع دائرة الفقر وتعمق شدة الاحتقان الشعبي وعدم الرضا عن السياسات المنتهجة، وهو ما تؤكده الاحتجاجات الشعبية الكبيرة التي شهدتها الجزائر وتونس وموريتانيا وليبيا مطلع السنة الحالية والتي وصلت إلى حد الإطاحة بنظام الرئيس زين العابدين بن علي في 14 جانفي الماضي .

● ربط اقتصاديات دول المغرب العربي الهشة بالاقتصاد العالمي وهو ما يجعلها عرضة لتقلبات السوق العالمية وأزماتها الدورية، مع ذلك يمكن القول أن الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي اندلعت بالولايات المتحدة مع إعلان إفلاس بنك لميان برادز في 15 سبتمبر 2008 لم تؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات دول المغرب العربي، وحسب المختصين قد تكون موريتانيا، المملكة المغربية وتونس أكثر تضررا من الدول المصدرة للنفط(الجزائر وليبيا) بالنظر لافتقارها

للموارد النفطية من جهة، ولارتباط اقتصادياتها بصورة وثيقة بالنشاط الاقتصادي والطلب في الدول المتقدمة من جهة أخرى، وذلك في جانب المعاملات السلعية والخدمية والرأسمالية والمتمثلة في تحويلات عمالتها بالخارج وإيرادات السياحة وتدفق الاستثمار

الأجنبي المباشر، ولذلك فقد أدى انكماش الطلب في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودخول الاقتصاد العالمي في فترة ركود إلى تراجع صادرات الدول المغاربية الثلاث و إلى تقلص تحويلات العاملين بالخارج والى انحسار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها[3]، فعلى سبيل المثال تجلت الآثار غير المباشرة لهذه الأزمة في المملكة المغربية على مستوى الميزانية والتأثير المباشر لحزمة الحوافز على مستوى العائدات الضريبية التي انخفضت بنسبة 8.6% في سنة 2009 مسببة خسارة 4 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي بعد نموها بقرابة 15% سنويا في المتوسط خلال السنوات الخمس الأخيرة [4]

مع ذلك يتفق المختصون على أن القطاعات المصرفية والمالية بالدول الثلاث نجحت في تجنب الآثار

---

[1]- التقرير العربي الاقتصادي الموحد لعام 2008، مرجع سابق، ص ص 165-166.

[2]- عبد العزيز قادري، **صندوق النقد الدولي: الآليات والسياسات**، (الجزائر: دار الهومه، 2003)، ص ص 162-163.

[3] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2010، مرجع سابق، ص ص 213-216.

[4] - "البنك الدولي : مذكرة المغرب "، مارس 2010، متحصل عليه من :
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/MOROCCOINARABICEXT/0,,contentMDK:20365827~pagePK:1497618~piPK:217854~theSitePK:492771,00.html , (02-09-2010).

السلبية الحادة التي شهدتها عدد من اقتصاديات الدول الناشئة خلال هذه الأزمة، وذلك لكون المعاملات الخارجية للمصارف المحلية تخضع للقيود على حرية التدفقات الرأسمالية، حيث تلتزم المصارف المحلية ومؤسسات القطاع الخاص بسقوف محددة للاستثمار في الخارج وذلك للحد من انكشاف أصولها الأجنبية على المخاطر الاستثمارية العالية مثل التي شهدتها أسواق المال العالمية خلال الأزمة [1].

أما الجزائر وليبيا، فقد ساهمت محدودية اندماج نظامهما المصرفي والمالي في النظام العالمي في جعلهما بمعزل عن تداعيات هذه الأزمة، إلا أنه وحسب الخبراء فقد تأثر الاقتصاد الجزائري والليبي من جراء انخفاض الطلب على النفط والناجم عن الركود في الاقتصاد العالمي من جراء الأزمة المالية العالمية، فقد قامت الجزائر وليبيا العضوين في منظمة أوبك بخفض حصصهما الإنتاجية خلال عامي 2008و2009 وذلك تطبيقا لقرار منظمة أوبك بتخفيض حصص الإنتاج، ونتيجة لتلك العوامل تراجع حجم الصادرات النفطية لدول المجموعة بنسبة 28 % في المتوسط في عام 2009 مقارنة بنسبة انخفاض بلغت 2% في عام 2008 [2].

رغم كل ما سبق ذكره، حققت الدول المغاربية الثلاث نتائج مرضية على العموم من ناحية التوازنات الكبرى ومعدلات النمو الاقتصادي الايجابية -غير أنها لم تكن سندا لها من الناحية الاجتماعية كما سبق الإشارة إلى ذلك - وهذا ما تؤكده الأرقام الواردة في الجدول التالي :

---

[1] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2010، مرجع سابق، ص 213.

[2] - المرجع نفسه، ص 211.

- للمزيد حول تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول المغاربية والعربية عموما، انظر التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2010، ص ص 203-223.

جدول رقم (4): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية لدول المملكة المغربية ، تونس ،الجزائر قبل /أثناء وبعد اعتمادها لبرامج التعديل الهيكلي

البلد	السنة البيان	1982	1984	1988	1991	1995	1999
		فترة ما قبل/أثناء برنامج التعديل الهيكلي			فترة ما بعد برنامج التعديل الهيكلي		
المملكة المغربية	معدل النمو الاقتصادي(%)	0.5-	4.2	10.2	6.8	6.6-	0.1-
	ع أوف في الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	11.2-	7.6-	4.5-	2.9-	5.2	1.3-
	الاحتياطات الدولية (مليار دولار)	0.54	0.27	0.56	3.1	3.6	5.7
	معدل التضخم (%)	11	9.2	10.6	8	6.1	0.7
	الاستثمار الأجنبي المباشر	-	0.05	0.16	0.32	0.36	0.83
البلد	السنة البيان	1985	1988	1991	1992	1995	1998
		فترة ما قبل/أثناء برنامج التعديل الهيكلي			فترة ما بعد برنامج التعديل الهيكلي		
تونس	معدل النمو الاقتصادي(%)	0.4-	0.2	3.9	7.8	2.3	4.8
	ع أوف في الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	7.7-	4.5-	5.7-	3.1-	4.4-	1.3-
	الاحتياطات الدولية (مليار دولار)	0.24	0.90	0.79	0.85	1.62	1.85
	معدل التضخم (%)	9.6		7.1		6.3	3.7

	الاستثمارات الأجنبية	0.21	0.25	0.35	0.38	0.31	0.69
البلد	السنة / البيان	1993	1995	1998	1999	2000	2001
		فترة ما قبل/أثناء برنامج التعديل الهيكلي			فترة ما بعد برنامج التعديل الهيكلي		
الجزائر	معدل النمو الاقتصادي(%)	-2.2	3.9	4.7	3.2	2.2	2.6
	ع أوف في الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	-8.7	-1.4	-3.8	-0.5	9.8	02
	الاحتياطات الدولية (مليار دولار)	1.5	2.1	6.84	4.40	11.90	23.1
	الاستثمارات الأجنبية	غ. م	غ. م	0.501	0.507	0.438	1.196

المصدر :- عباس المنصف، مرجع سابق، ص 344.

- عبد الباقي روابح، مرجع سابق، ص 177، ص 193، ص 229، ص 262، ص 267، ص 274، ص 275.

- كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 21.

بعد استعراض اثر برامج صندوق النقد الدولي على دول المغرب العربي الثلاث (المملكة المغربية تونس والجزائر)، سيخصص المطلب التالي لرصد اثر سياسات وبرامج مؤسسة أخرى لا تقل أهمية عن صندوق النقد الدولي:

المطلب الثاني: اثر سياسات وبرامج البنك الدولي على دول المغرب العربي وتكتلها الإقليمي

يُعتبر البنك الدولي استنادا إلى ما ورد في ديباجته مصرفاً مهمّاً لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم، وهذا ما تؤكده وبوضوح مهامه الرئيسية التي تتركز حول:

- منح القروض لمشروعات التعمير أو التنمية وتقديم المعونات الفنية.

- تحسين المرافق الأساسية كمنشات توليد الطاقة و الري والطرق والسكك الحديدية والخدمات الزراعية

وغير ذلك من المشروعات، وللبنك الحق في إدارة وتشغيل واستغلال هذه المشروعات، والتأكد من سلامتها وذلك خلال مدة سريان اتفاقية القرض وتحصيله.

- دعم برامج التنمية في الدول النامية بما في ذلك تقديم المعونات و المشورات لرسم السياسات الاقتصادية

والتي تكفل رفع معدلات النمو الاقتصادية.

- مساعدة الدول النامية في تقليل الفقر وتوسيع عملية التنمية المستدامة .

- تشجيع حركة الاستثمارات الدولية من خلال تحفيز ودعم الاستثمارات الخاصة للمساهمة في تمويل المشاريع الإنتاجية[1].

وعلى غرار العديد من الدول اتجهت الدول المغاربية -بهدف تحسين أوضاعها- لطلب مساعدة البنك الدولي الذي ربط الحصول على القروض بتعهد الدول المقترضة بتنفيذ برنامج إصلاحي اقتصادي وهيكلي يعتبره" وصفة علاجية " لانتشال اقتصاديات تلك الدول من الفقر و الاختلالات الهيكلية وتتضمن هذه الوصفة العلاجية ثلاث محاور :

1- تحرير ووقف الدعم المقدم للشرائح الأكثر فقرا وإلغاء الحد الأدنى للأجور وتحرير سعر الصرف والفائدة.

2- الخصخصة: وذلك بتقليص الدور الاقتصادي للدولة إلى حده الأدنى لصالح القطاع الخاص.

3- تحرير التجارة الخارجية: وذلك عبر رفع القيود على الواردات وخفض الرسوم الجمركية وفتح الأبواب أمام الوكالات التجارية الأجنبية.

---

[1] - موسى سعيد مطر وآخرون ،**المالية الدولية**، (عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2003)، ص 167.

وفيما يلي عرض مختصر لأهم برامج ومشاريع البنك الدولي في دول المغرب العربي الخمسة:

1- برامج ومشاريع البنك الدولي في الجزائر :على غرار كل الدول النامية لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى طلب قروض من البنك الدولي، فقد منح البنك حوالي 81قرضا للجزائر من اجل تدعيم القطاعات الحساسة مثل :الفلاحة، الصناعة، قطاع التربية....، ومنذ سنة 2005 اقتصرت أنشطة البنك في الجزائر على الأعمال التحليلية والمساعدات الفنية التي يتم استرداد تكاليفها، وذلك بعد أن اتخذت الحكومة الجزائرية سنة 2005 قرارا ينص على تخفيض الدين الخارجي خفضا حادا وعدم الاعتماد على أي تمويل خارجي بما في ذلك التمويل من البنك الدولي .

ومنذ عام 2004، وقع البنك سبع اتفاقيات لتقديم مساعدة تقنية مستردة التكاليف بلغ إجماليها مليوني دولار أمريكي، في حين تركزت أنشطة مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بصفة أساسية في تقديم رأس المال والمساعدة الفنية لإنشاء مؤسسات مالية يمكنها المساعدة في التصدي لمسألة الحرمان من الخدمات المالية في الجزائر، وكذلك طرح أدوات مالية جديدة مثل التأجير التمويلي وشراء حصص في الشركات الخاصة، وتعتبر مؤسسة التمويل الدولية (IFC) أحد المساهمين المؤسسين في أول بنك خاص في البلاد (المؤسسة المصرفية العربية التي أنشئت سنة 1997)، وأول شركة للتأجير التمويلي (الشركة العربية للإيجار المالي في عام 2001)، وأول صندوق نشيط لتملك حصص في الشركات الخاصة (الصندوق المغاربي للاستثمارات الخاصة في 2006).

وفي عام 2007، أصبحت مؤسسة التمويل الدولية مساهما في شركة المغرب للإيجار التمويلي - الجزائر (Maghreb Leasing Algeria-MLA)التي ساعدت أيضا في تسهيل الحصول على تمويل بالعملة المحلية من خلال ضمانات المؤسسة، وحاليا تقدم الشركة خدمات التخصيم وهي الأولى من نوعها في الجزائر[1].

2- برامج ومشاريع البنك الدولي في تونس : مولت مؤسسة التمويل الدولية العديد من المشاريع في تونس، ومن أحدثها نذكر :

- استثمار 35 مليون دولار في حقوق ملكية المشروع شهر مارس 2009 .
- استثمار بقيمة 7.5 مليون دولار شهر جانفي 2008 في صندوق استثماري جهوي يستهدف مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في تونس والجزائر والمملكة المغربية، ويدير الصندوق مجموعة التمويل Tuninvest Finance Group وهي شركة تونسية مستقلة للخدمات المالية.

---

[1] - " البنك الدولي : مذكرة الجزائر "، سبتمبر 2009، متحصل عليه من :
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/ALGERIAINARABICEXTN/0,,contentMDK:20312221~pagePK:1497618~piPK:217854~theSitePK:490195,00.html , (02-09-2010).

● في أفريل 2008، ارتبطت المؤسسة الدولية للتمويل بنحو 193.5 مليون دولار أمريكي لحسابها الخاص و 346 مليون دولار أمريكي للمشاركين في القرض ب(B Loan) في إطار المشروع التونسي الضخم (TAV)، وهو أول مشروع كبير للشراكة بين القطاعين العام والخاص يتعلق بالبنية التحتية في تونس وأول امتياز يمنح لمطار في شمال أفريقيا.

● استثمار 2.6 مليون دولار شهر سبتمبر 2007في شركة "ENDA Inter-Arabe"، وهي مؤسسة تونسية للتمويل الأصغر على شكل قرض بالعملة المحلية، ويشكل ذلك أول استثمار للشركة الدولية للتمويل في قطاع التمويل الأصغر في البلد.

● استثمار 13 مليون دولار أمريكي شهر جويلية 2006 في صندوق Maghreb Private Equity Fund II .

كما تعتزم المؤسسة الدولية للتمويل الاستثمار في عدد من القطاعات الإستراتيجية على النحو التالي: 1- دفع 50 مليون دولار أمريكي لحقوق الملكية بمصرف خاص لدعم توسعه في البلد وفي الجزائر وسيشمل هذا الاستثمار أيضا مساعدة فنية حول حكامة الشركات وإقراض مؤسسات الأعمال الصغيرة .

2- دفع مبلغ استثماري بقيمة 2.6 مليون دولار في جامعة جنوب البحر الأبيض المتوسط (SMU).

3- تمويل المرحلة الأولى لدعم تنمية اكتشافات نفطية قد يمكن استغلالها تجاريا ....الخ [1] .

3- برامج ومشاريع البنك الدولي في المملكة المغربية : يرتبط البنك الدولي بعلاقات قوية مع المملكة المغربية تغطي مجمل الأنشطة الخاصة، وذلك رغم محدودية نسبة ديون البنك ضمن المديونية الخارجية للمملكة حيث تقل عن 5.3 مليار دولار ضمن مديونية خارجية تقدر بحوالي 14 مليار دولار من ناحية أولى، وتراجع حجم القروض الموجهة من البنك للمملكة بالمقارنة مع فترات سابقة من ناحية ثانية، إلا أن العلاقة تعرف تطورا متسارعا بفعل تزايد البرامج الخاصة بما يسمى بالمساعدة التقنية في برامج العمل بين المملكة المغربية والبنك الدولي، وهي برامج ذات فعالية في إستراتيجية البنك تضمن تدخلا أكبر في توجيه السياسات المحلية دون التورط في تمويل تلك السياسات[2].

فحتى 9 أفريل 2010، ضمت حافظة البنك في المملكة المغربية 6 عمليات استثمارية و قرضين

---

[1]- " البنك الدولي : مذكرة تونس "، مارس 2010، متحصل عليه من :

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/TUNISIAINARABICEXT/0,,contentMDK:20298536~pagePK:141137~piPK:141127~theSitePK:492491,00.html , (02-09-2010).

(2) - مصطفى الخلفي، " أمام تعاظم نفوذ البنك الدولي بالمغرب ..دعوة للحذر والمراجعة"، متحصل عليه من : http://maghress.com/attajdid/1533;jsessionid=157D3999D5D6CF223B4562 ,(02-09-2010).

لأغراض سياسات التنمية (قرض للنفايات الصلبة والآخر للقطاع المالي) بصافي ارتباطات يصل مجموعها إلى 640 مليون دولار، وبلغت قيمة المدفوعات حتى تاريخه في الحافظة الحالية 356 مليون دولار فيما يصل الرصيد غير المدفوع إلى 304 ملايين دولار[1]، وفي ذات السياق صرح وزير الشؤون الخارجية المغربية نزار بركة مطلع السنة الجارية بأن " البنك الدولي سيقوم بزيادة قروضه المقدمة إلى المملكة المغربية إلى ستمائة مليون دولار سنويا للفترة من 2010الى 2013، كما يخطط لمضاعفة القروض إلى المملكة المغربية لتصل إلى 2.4 مليار دولار خلال عام 2013 لدعم جهود البلاد للحد من الفقر وتشجيع النمو الشامل" [2] .

ومساعدة المملكة المغربية على تنفيذ للإشارة، يلعب البنك دورا نشطا في الحوار حول سياسة اصلاحات قطاع الطاقة من خلال مجموعة من قروض سياسات التنمية الخاصة ببرنامج الطاقة، من بينها القرض الأول لأغراض سياسات التنمية الخاص ببرنامج الطاقة (100 مليون دولار)المدفوع في بداية السنة المالية 2008، ويجري الآن تكثيف المساعدة التقنية والعمل الاقتصادي والقطاعي [3].

4- برامج ومشاريع البنك الدولي في ليبيا : انضمت ليبيا إلى مجموعة البنك الدولي عام 1958، ولم تقدم إلى ليبيا أي قروض حتى اليوم إذ أن تطوير الأصول البترولية الليبية منذ عام 1960 وضع ليبيا في مصاف البلدان المنتجة للنفط ذات الفوائض الرأسمالية [4]، وبعد رفع عقوبات الأمم المتحدة عن ليبيا فيالسنة المالية 2005-2006، وقد أسفر هذا (CEM) (2003) اعد البنك الدولي مذكرة اقتصادية قطرية

التعامل في جويلية 2007 عن قيام البنك ومجلس التخطيط الوطني(NPC) بالتوقيع على مذكرة تفاهم بشأن اتفاقية للتعاون التقني (TCA) بغية وضع برنامج مشترك للمشورة الاقتصادية (JEAP) بهدف مساندة عملية الإصلاح في ليبيا من خلال تقديم المساعدة التقنية ، وتم الشروع في اتفاقية المساعدة التقنية هذه بموازنة إجمالية بلغت مليون دولار أمريكي شارك في تقديمها البنك الدولي

بنسبة 25 في المائة ومجلس التخطيط الوطني بنسبة 75 في المائة، وتم تنفيذها بأنشطة تضمنت استعراض الإنفاق العام والمساعدة التقنية فيما يتعلق بأنشطة الأعمال، وتقييم مناخ الاستثمار، وتسهيل التجارة، وتقديم المساعدة التقنية للبنك المركزي، والخصخصة والمساعدة في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية(WTO) ، إضافة إلى ذلك تم التوقيع على برنامج مستقل لتحديث تكنولوجيا المعلومات مع مجموعة حلول المعلومات

---

(1) - "البنك الدولي : مذكرة المغرب "، مارس 2010، مرجع سابق .

(2) - " البنك الدولي يضاعف قروضه للمغرب "، متحصل عليه من :

http://aljazeera.net/NR/exeres/0BDED584-1CD9-49C7- B5DC17BCE071.htm,(02-09-2010).

(3) - "البنك الدولي : مذكرة المغرب "، مرجع سابق .

(4)- "الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية الشعبية :تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2009 "، صندوق النقد الدولي، جويلية 2009، متحصل عليه من :

cbl.gov.ly/pdf/0ac08zlqI9o7S97FpkS.pdf , (2010-12-03) .

التابعة للبنك الدولي بموجب اتفاق تقديم خدمات مقابل أتعاب، وتجري الآن مناقشة إطار أوسع نطاقاً للتعامل.

للإشارة، طلبت السلطات المختصة مذكرة تفاهم جديدة بشأن برنامج الشراكة الاقتصادية وتم التوقيع عليها مع أمانة اللجنة الشعبية للتخطيط والمالية في أوت 2009، وسيستمر تنفيذ الأنشطة الجديدة في إطار ترتيبات المساعدة التقنية التي يمكن استرداد تكاليفها، ويقوم هذا البرنامج الجديد على تحليل استعراض الإنفاق العام (PER) الذي تم استكماله مؤخراً حيث تم إعداده استجابة لطلب السلطات المختصة لمراجعة إجراءات إدارة نفقاتها العامة في سياق خطتها الضخمة بشأن الاستثمارات العامة (PIP) المقررة للأعوام 2008 - 2012، ومن المتوقع أن تفتح مذكرة التفاهم الجديدة حولاً لمشاركة إستراتيجية، ويمكن أن يكون ذلك من خلال برنامج شراكة قطري، و حالياً تقوم مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بتقديم خدمات استشارية بشأن قانون الإيجار التمويلي وترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما تقوم في الوقت الراهن باستكشاف مجالات جديدة للتعاون في ليبيا[1].

4- برامج ومشاريع البنك الدولي في موريتانيا :

حصلت موريتانيا على إعفاء جزئ كبير من مديونيتها الخارجية ضمن المبادرة متعددة الأطراف لإعفاء

الديون [2]، فقد تم إعفاءها من ديونها الخارجية المستحقة لمؤسسة التنمية الدولية (البنك الدولي) وصندوق التنمية الإفريقي وصندوق النقد الدولي بإجمالي وصل إلى 897 مليون دولار، الأمر الذي أدى انخفاض دينها العام الخارجي بنسبة 39 % عام 2006 إلى حوالي 1.3 مليار دولار [3].

وقد أفاد محمد ولد أحمد عيده الأمين العام لوزارة الشئون الاقتصادية والتنمية بأن البنك الدولي منح موريتانيا مؤخرا تمويلا للعديد من المشاريع التنموية بغلاف مالي قدره 6 مليارات و 400 مليون أوقية وسيستفيد من هذه المشاريع آلاف الأشخاص في المدن المعنية، كما سيسمح بتوفير أكثر من 5700 فرصة عمل، مؤكدا أن المشروع يأتي مكافأة للأداء المتميز لبرنامج التنمية الحضرية منذ بدء تنفيذ

---

[1] - " البنك الدولي : مذكرة ليبيا "، سبتمبر 2009، متحصل عليه من :
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/LIBYAINARABICEXT/0,,contentMDK:22015618~menuPK:496798~pagePK:1497618~piPK:217854~theSitePK:496788,00.html , (02-09-2010).

[2] - تم إطلاقها من قبل مجموعة الدول الصناعية الثمانية في شهر جويلية 2005، نصت على إعفاء ديون الدول المؤهلة في "مبادرة تخفيض ديون الدول الفقيرة المثقلة بالديون " (مبادرة هيبيك Heavily Indebted Poor Counties Initiative) المستحقة لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصندوق التنمية الإفريقي، انظر :
- التقرير العربي الاقتصادي الموحد لعام 2009، مرجع سابق، ص 165.

[3] - المرجع نفسه، ص ص 165-166

مرحلته الحالية[1].

الفرع الثاني : آثار برامج ومشاريع البنك الدولي على دول المغرب العربي وتكتلها الإقليمي

ترتب عن مشاريع وبرامج البنك الدولي في دول المغرب العربي جملة من الآثار كشفت عن:

- تعاظم حجم تدخل البنك الدولي في تدبير توجهات السياسات العمومية بالدول المغاربية، و بما يفقد هاما تبقى من هامش في إمكانية التخطيط المستقل لمستقبل اقتصادياتها الوطنية ويضيف قيدا جديدا لجهودها في التنمية المستقلة، وهو ما يجعل المفاوض المغاربي في وضعية المستهلك للمشاريع المقدمة إليه من طرف مسؤولي البنك، وبحسب أولوياتهم ورهاناتهم، ووضعية من هذا

القبيل تفقد أهمية السعي لتقليص المديونية الخارجية مادامت التبعية للخارج قائمة بل ومتعاظمة خاصة و أن العلاقة مع هذه المؤسسات بلغت مرحلة التورط في مرحلة جديدة من التبعية والارتباط، إذ لم تعد تقتصر على برامج اقتصادية محددة بل طالت مجمل السياسة العامة للدولة من جهة ، وتجاوزت الدولة لتدمج مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات وهيئات في هذه البرامج من جهة أخرى، أي أننا إزاء تحولات نوعية في مسار العلاقة مع الخارج تستغل توجه الانفتاح الاقتصادي لهذه البلدان .

- مشاركة البنك الدولي في تسهيل عمل الشركات متعددة الجنسيات من خلال الاتفاقيات المبرمة مع الدول المغاربية وممارسته سياسة ضاغطة على هذه الدول لسن قوانين تتماشى ومصالح هذه الشركات والدول الكبرى ، هذا فضلا عن توجيه معظم القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي بكلفة باهظة إلى هذه البلدان والبلدان النامية عموما إلى مشروعات تسهل انتقال الموارد المالية والثروات الطبيعية إلى جيوب الشركات الاستثمارية الأجنبية، وهذا ما يؤكد على حقيقة أن هاتين المؤسستين ما هي إلا صياغة وتجسيد للعولمة الاستثمارية الدولية .
- اتساع دائرة الفقر وتضاعف أعداد الفقراء في الدول المغاربية، وهو ما يعني فشل البنك الدولي في تحقيق مهمته الرئيسية المرتبطة بالتقليل والحد من الفقر وضمان حياة كريمة لشعوب المغرب العربي والدول النامية عموما، وفي هذا السياق أكد التقرير الذي أعدته لجنة (ميلتزر) وهي لجنة شكلها الكونغرس الأمريكي 1998 لتقييم أداء البنك وصندوق النقد الدوليين, على أن 70% من القروض التي قدمها البنك اقتصرت على 11 بلدا فقط, بينما تتقاسم البلدان الأخرى والبالغ عددها 145 دولة الـ 30% الباقية, هذا فضلا عن 80% من ميزانية البنك لا تخصص لأفقر البلدان النامية بل لأحسنها حالا وهي التي تملك رصيدا ائتمانيا إيجابيا وتستطيع بناءا على ذلك زيادة اعتماداتها المالية في الأسواق الرأسمالية، وبالتالي فلم يكن مفاجئا أن يتراوح معدل إخفاق مشروعات البنك ما بين 65%و 70% في البلدان الأكثر فقرا ومن

---

(1) - "البنك الدولي يمول مشاريع تنموية في موريتانيا"، متحصل عليه من :
.http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=371393&pg=33, (02-09-2010)

تسديد ما اقترضته من ديون، وباختصار فإن البنك الدولي لم يوفق في انجاز مهمته المعلنة وهي الحد من الفقر العالمي [1] .

إلى جانب ذلك، توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ساهمت إلى حد ما في التقريب بين النظم والسياسات الاقتصادية المغاربية، حيث

أصبحت تعمل وفق قواعد وقوانين اقتصاد السوق الرأسمالي وعلى هذا الأساس كان يفترض أن تساهم في تحفيز مبادلاتها التجارية البينية وإعطاء دفعة قوية لتكتلها الإقليمي، إلا أنها كشفت مرة أخرى على أن المشكل ليس مشكل عدم توافق السياسات والنظم الاقتصادية بقدر ما هو مشكل غياب الإرادة السياسية في التكتل .

كما توصلت الدراسة إلى نتيجة أخرى مفادها أن حكومات الدول المتطورة "الولايات المتحدة الأمريكية "بالدرجة الأولى، و"الاتحاد الأوروبي" بالدرجة الثانية تمارس تأثيرا على المؤسسات الاقتصادية العالمية [2]، وذلك من خلال توجيه سياساتها وتحديد أسس وآليات عملها، وتهدف في نهاية المطاف إلى:

◄ تطبيق النموذج الرأسمالي و فتح حدود البلدان المدينة أمام رؤوس الأموال الأجنبية، ونتيجة لهذا الانفتاح استطاعت الفئات المرتبطة بالرأسمال الأجنبي والمحلي من تكوين ثروات ضخمة وفرضت على المجتمع نمطاً استهلاكياً غربياً.

◄ الاعتماد على آلية السوق الرأسمالية لإنهاء دور القطاع العام وتفكيكه وتوجيه اقتصاديات دول المحيط بما يتجاوب مع واقع تقسيم العمل الدولي القائم، ومع مصالح اقتصاديات بلدان المراكز الرأسمالية المتقدمة مما يجعلها خاضعة كلية لقرارات تلك المؤسسات والدول الصناعية المتقدمة ويلغي عمليا القرار الوطني الخاص .

---

[1]- للمزيد انظر : - " المنظمات الأهلية والعولمة "، متحصل عليه من : http://www.e-joussour.net/en/node/901 , (2010-05-13) .

[2] - وحسب المختصين تمارس القوى الكبرى هذا التأثير لقدرتها التصويتية داخل هذه المؤسسات المبني على نظام الحصص، وفي هذا السياق يقول الأستاذ مصطفى عياط أن هذا التحكم الأمريكي بالتنسيق مع الأوروبيين في تحديد سياسات البنك الدولي جاء اعتمادا على الحصص التصويتية المؤثرة التي يتمتع بها الطرفان، ذلك أن عضوية البنك تأتي بعد حصول الدولة على عضوية صندوق النقد الدولي، ويتم تحديد القوة التصويتية لكل دولة عضو وفقا لحصتها النسبية في رأس مال كل من المؤسستين، وهذه الحصة - بدورها - يتم تحديدها بناء على المكانة الاقتصادية للدولة قياسا إلى الدول الأخرى, ويتم النظر في أمر تعديل الحصص بشكل دوري في كل عدة سنوات لمراعاة ما استجد من تغييرات في حجم الناتج المحلي الإجمالي طبيعة الحساب الجاري من حيث العجز والفائض والاحتياطات الرسمية الدولية لكل عضو في الصندوق، للمزيد انظر : - مصطفى عياط، " البنك الدولي وفرض العولمة المتوحشة " متحصل عليه من :
.http://www.aklaam.net/forum/showthread.php§=14601, (12-05-2010)

◄ امتصاص دول المركز خيرات دول المحيط وتمتين تبعيتها الاقتصادية والمالية للرأسمال العالمي تحت غطاء برامج ومشاريع هاتين المؤسستين اللتين سهلتا كذلك تغلغل شركاتها المتعددة الجنسية في اقتصاديات دول المحيط، والسيطرة على مصادر المواد الخام الرخيصة لتأمين الاحتياجات المتنامية للصناعات الرأسمالية من المواد الخام وضمان استمرار تدفق المنتجات الرأسمالية إلى البلدان النامية بأسعار تحقق لها أرباحا خيالية .

كخلاصة، يبدو أن مسار علاقة الدول المغاربية بالمؤسسات الاقتصادية الدولية يحمل معه تهديدات

جسيمة لمستقبل الاستقرار الاقتصادي لهذه الدول في ظل تعمق شروط الارتهان للخارج، بما يهدد باحتمال الدخول في النفق الذي أوصل دول أمريكا اللاتينية إلى الاختناق الاقتصادي وخاصة في الحالة الأرجنتينية التي وصلت إلى درجة انهيار العملة الوطنية والعجز عن تأدية الالتزامات المالية الداخلية والخارجية للدولة، بالرغم من أن الأرجنتين شكلت نموذج التلميذ النجيب لتوصيات صندوق النقد والبنك الدولي وعجزت توصياتهما عن إنقاذ اقتصادها، بل كانت عاملا وراء تسريع انهياره، في الوقت الذي رفضت فيه فنزويلا تنفيذ تلك التوصيات وتمكنت من تجاوز الأزمة، وهي تجارب تدعو سياسي المنطقة لدراستها قبل فوات الأوان.

المطلب الثالث:آثار سياسات وبرامج منظمة التجارة العالمية على دول المغرب العربي (الجزائرنموذجا)

تهدف منظمة التجارة العالمية حسب ما ورد في ديباجتها إلى تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي، وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية والمساعدة في حل المنازعات بين الدول والإدارة الآلية للسياسات التجارة والمالية والنقدية[1] والجديد في منظمة التجارة العالمية أنها تؤكد وبقوة أن تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد سيقوم على التحول لا محالة نحو نظام الحرية التجارية من خلال تحرير التجارة الدولية ليس فقط في مجال السلع، بل في مجال الخدمات والملكية الفكرية والأدبية والفنية والصناعية وقوانين الاستثمار ذات الأثر على التجارة الدولية خلال مهلة تتراوح مابين سنتين وست سنوات وعشر سنوات حسب المجال محل التحرير والدول المعنية بالتحرير من حيث ما إذا كانت دول متقدمة أو دول نامية [2].

وعلى غرار معظم دول العالم وقعت أربع بلدان مغاربية على الوثيقة الختامية لجولة الاوروغواي وهي تونس، المملكة المغربية وموريتانيا، بينما الجزائر وقعت على الوثيقة الختامية

لجولة الاورغواي لكنها لا تزال تتمتع بصفة مراقب تمهيدا للانضمام وتبقى ليبيا خارج إطار المنظمة [3]، وتستهدف الدراسة في هذا المطلب التطرق إلى آثار سياسات وشروط منظمة التجارة العالمية على الاقتصاديات المغاربيةمن

[1] - مصطفى ولد سيد محمد، مرجع سابق .

[2] -عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 29.

[3] - محمد الأمين ولد احمد جدو، مرجع سابق، ص 29.

خلال دراسة "الحالة الجزائرية" وتحديد بعض الشروط الكفيلة بتجاوز آثارها السلبية، مع إبراز أهمية تكتل دول المنطقة في إطار مشترك لمواجهة هذه الآثار والاستفادة من الامتيازات المتاحة .

قبل التطرق للبحث في الآثار المرتقبة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة،تجدر الإشارة

إلى أن الخطوات الأولى لانضمام الجزائر للمنظمة تعود إلى 30 افريل 1987تاريخ تقديمها لطلب التعاقد في الجات، وعند ظهور هذه المنظمة إلى حيز الوجود تم الاتفاق بين الجزائر والأعضاء المتعاقدة في الغات على إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف التعاقد في الغات إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبعد تحويله قامت السلطات المعنية بتقديم طلب الانضمام فعليا إلى هذه المنظمة شهر جوان 1996[1]. وحسب المختصين، يدخل انضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها والهادفة إلى إرساء أسس اقتصاد السوق وإدماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي، وبسبب ضعف الاقتصاد الوطني فإن الانضمام إلى هذه المنظمة سيعود عليه بعدة آثار سلبية، إلا أن هذا الانضمام قد يفيد الاقتصاد الوطني من نواحي متعددة، ومن هنا يمكن القول أن هناك عدة آثار لانضمام الجزائر إلى المنظمة، منها الايجابية ومنها السلبية :

أ - مزايا وايجابيات الانضمام : يتيح انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية الاستفادة من العديد من المزايا يأتي في مقدمتها :

- اكتساب الحق في معاملة تفضيلية على اعتبار أن الجزائر دولة نامية ستمنح لها فرصة حماية حقوقها التجارية والوقاية من إجراءات الدعم وسياسات الإغراق من جانب الدول الأخرى، وذلك بتطبيق واحترام

الاتفاقيات التجارية الدولية [2] .

● تشير الدراسات إلى أن الفائدة التي ستجنيها الجزائر والدول النامية عموما من تحرير التجارة في الخدمات تعادل تقريبا ستة أضعاف ما ستحصل عليه من التجارة في السلع [3].

● تؤدي إجراءات تحرير وتحديث النظام المصرفي والمالي وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص إلى الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج .

● تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة Foreign Direct Investment بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية، وبالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية [4]، كما سيسمح بتحسين الإنتاج وتطويره عن طريق استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج وخلق مجالات إنتاج جديدة، بالإضافة إلى خلق

---

[1] - ناصر دادي عدون، محمد متناوي، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، (الجزائر :دار المحمدية العامة، 2003) ص 143.

[2] - المرجع نفسه، ص 154.

[3] - احمد طلفاح، " تأثير منظمة التجارة العالمية على الدول العربية "، متحصل عليه من : http://www.arab-api.org/course31/pdf/P5628-10.pdf , (13-04-2010).

[4] - مصطفى ولد سيد محمد، مرجع سابق .

إلى خلق مناصب شغل جديدة وتخفيض معدلات البطالة [1].

● يشكل تحرير التجارة العالمية واحتدام المنافسة حافزا للصناعات المحلية الجزائرية و المغاربية عموما لرفع مستوى الإنتاج والجودة وتحسين كفاءة وفعالية المؤسسات وتخصيص الموارد، ومن ثم ارتفاع مستويات المعيشة للسكان [2].

● يتيح التزام كافة أعضاء المنظمة بإلغاء القيود الفنية على الواردات الفلاحية وتخفيض القيود الجمركية وفقا للنسب والفترات الزمنية المحددة فرصا هامة للصادرات الجزائرية و المغاربية إما للوصول إلى أسواق كان يصعب الوصول إليها من قبل، أو التوسع في الصادرات الزراعية للأسواق التقليدية التي كانت تضع قيودا تحد من حجم هذه الصادرات قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة [3].

● تفترض القواعد التي تتضمنها منظمة التجارة العالمية (WTO) زيادة درجة العقلانية في الإنتاج (Rationality) وهذا يساعد على تخصيص الموارد بصورة أكثر فعالية في الاقتصاد [4].

● إن السوق الجزائرية تمتص سنويا ما يقارب 12 مليار دولار لاستيراد السلع الأجنبية، وسيؤدي الانضمام إلى المنظمة والالتزام بقواعدها وقواعد المنافسة إلى توجيه القيمة المخصصة للاستيراد لرفع جودة الصناعة الجزائرية عن طريق الدعم [5].

إن هذه المزايا والإمكانات التي تم ذكرها ليست في متناول الجزائر بشكل تلقائي، بل تتحدد على حجم ما تبذله المؤسسات الجزائرية من جهود في اتجاه الاستفادة من الظروف المتوفرة بالإضافة إلى العمل وفق إستراتيجية أكثر وضوحا في مجال الإصلاحات، ولكي تستفيد من هذه المزايا يجب أن تقضي على الآثار السلبية التي ستنجم عن انضمامها إلى هذه المنظمة.

ب- سلبيات ومخاطر الانضمام: يتوقع المختصون أن تواجه الجزائر بانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة مخاطر جمة نذكر منها :

● ارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب رفع الدعم عن الصادرات وارتفاع حجم الواردات خاصة في ظل التبعية الغذائية الكبيرة للخارج [6].

● تؤدي إزالة كافة الحماية غير الجمركية عن الصناعات إلى زيادة معدلات البطالة في الصناعات غير المنافسة بسبب فقدان أسواقها،وهنا تثار مسألة بالغة الأهمية ألا وهي التناقض الحاصل في قوانين المنظمة

---

[1] - ناصر دادي عدون، محمد متناوي، مرجع سابق، ص 152.

[2] - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 244.

[3] - ناصر دادي عدون، محمد متناوي، مرجع سابق، ص 162.

[4] - احمد طلفاح، مرجع سابق .

[5] - ناصر دادي عدون، محمد متناوي، مرجع سابق، ص 155.

[6] - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 243.

العالمية للتجارة والتي تفرض حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقيد انتقال رأس المال البشري، وهو المجال الذي تحقق فيه الدول المغاربية والنامية عموما ميزة نسبية، وعلى ذلك ينبغي عليها أن تطالب بالمعاملة بالمثل .

● سيؤدي تخفيض الرسوم الجمركية إلى انخفاض محسوس في عائدات الجباية الجمركية التي تساهم بنسبة معتبرة في الدخل الوطني الإجمالي تتراوح ما بين 4.1 إلى 7 مليار دولار سنويا [1] .

● يؤدي فتح الأسواق إلى توفر مصارف أجنبية بعدد كاف، وهو ما يجعل المصارف المحلية وخاصة الصغيرة منها تحت المنافسة غير المتكافئة وما يترتب عنها من مخاطر الإفلاس [2] .

- تقلص قدرة الدول المغاربية على تصميم سياساتها التنموية بما يتفق وظروفها الواقعية وأهدافها الوطنية لأن الانضمام إلى المنظمة ينطوي على تحويل قدر من صلاحيات اتخاذ القرار في عدد من المجالات إلى المنظمة [3]، وهذا ما أدى ببعض الكتاب إلى اعتبارها ك"سلطة مدنية "من إنتاج الدول الصناعية الكبرى مهمتها التحكم في السياسيات الوطنية للدول الضعيفة وعولمة حرية التجارة العالمية .
- سيؤدي خفض الدعم الزراعي في الدول المصدرة إلى زيادة الأسعار مما يؤدي إلى المزيد من الاختلالات في موازين التجارة الزراعية المغاربية، ووضع أعباء إضافية على الموازنة لاستيراد الغذاء فضلا عن تأثر الإنتاج الحيواني نظرا للارتفاع المتوقع في أسعار الأعلاف من الحبوب الخشنة [4].
- سيؤدي انضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى فتح السوق الجزائرية أمام الدول الأعضاء في المنظمة وهذا يعني إغراق السوق بالسلع الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى كساد الصناعة الجزائرية الناشطة لعدم قدرتها على المنافسة من ناحية، وبسبب تفضيل المنتوج الأجنبي على المحلي من قبل المستهلك من ناحية أخرى [5]، وهنا يثار تساءل حول مدى قدرة الدول النامية ومنها دول اتحاد المغرب العربي التي تعتمد النفط كمورد رئيسي للدخل (الجزائر وليبيا) وبعض الصادرات الزراعية والبحرية (تونس، المملكة المغربية، موريتانيا) على الدخول في هذا الصراع الاقتصادي والتجاري الذي تسوده منافسة قوية بكفاءة ونجاح ؟.

ولعل ما يجب التأكيد عليه أن الآثار السلبية الواقعة والمحتملة بالنسبة للجزائر لا ترجع فقط إلى متغيرات خارجية لا يمكن السيطرة عليها (رغم تحيز أحكام منظمة التجارة العالمية في غير صالح الدول

---

(1) - "أرقام قياسية في مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية "، متحصل عليه من: http//www.micrommerce.gof.dz/arab/fichiers08/stat08-ar.pdf.07.pdf . (2010-01-12),

(2) - المرجع نفسه، ص 169.

(3) - عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 244.

(4) - محمد الأمين ولد احمد جدو، مرجع سابق، ص 31.

(5) - ناصر دادي عدون، محمد متناوي، مرجع سابق، ص 156.

النامية عموما)، بقدر ما ترجع إلى العديد من المتغيرات الداخلية تحت سيطرة مصممي السياسات ومتخذي القرارات، ومن ثم فإن انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية في ظل الخصائص الإنتاجية والتسويقية القائمة بالقطاعات الزراعية، الصناعية، الخدماتية سوف يؤدي إلى آثار سلبية صرفة .

بناءا على ما سبق، تقترح الراسة جملة من الإجراءات تعتبرها كفيلة لمواجهة السلبيات والمخاطر الواقعة بالنسبة للدول المغاربية المنضمة للمنظمة العالمية للتجارة(تونس، المملكة المغربية موريتانيا)والمتوقعة بالنسبة للجزائر، فمن البديهي أن فهم أبعاد السوق العالمية وأسلوب صياغة التنافس التجاري من أهم النقاط التي يجب التركيز عليها لمواجهة الآثار السلبية لمنظمة التجارة العالمية، ومن هذا المنطلق يجب أن يكون للدول المغاربية دور مؤثر في التعامل مع واقع وحقائق السوق العالمية واقتصاديات النظام العالمي الجديد حتى تتمكن من التنافس الدولي في مجال التجارة .

إن سياسة الانفتاح المطلق أو سياسة الانغلاق المفرط كما هو الحال في معظم الدول المغاربية سوف يكون له مردود سلبي على فعالية التنافس في السوق العالمية، وخليق بالدول المغاربية أن تطبق الوسطية السياسية في التعامل مع نظام التجارة العالمية، وبالتالي يجب أن تمثل الوسطية - التي تجمع بين الانفتاح والتحفظ - الإطار العام الذي تعمل فيه الشركات والمؤسسات المغاربية لبناء قدراتها التنافسية الدولية حتى تصل السلع والخدمات والأسواق المغاربية إلى مستويات التميز العالمي [1]، ولكي يكون الدور المغاربي فعالا في إطار التجارة العالمية ينبغي له أن يعتمد على تنفيذ برنامج عمل يشتمل على : ◄ زيادة حجم التجارة البينية المغاربية .

◄ تكوين تكتل تجاري مغاربي وعربي فعال في منظمة التجارة العالمية.

◄ إنشاء هيئة مغاربية لمراقبة المواصفات القياسية لجودة السلع والخدمات.

◄ بناء قواعد إنتاجية مغاربية فعالة تعتمد تقسيم العمل ثم بناء أسس التكامل بين الشركات المغاربية كخطوة لتحقيق التكامل الاقتصادي الكامل الذي أصبح ضرورة ملحة للتفاعل المؤثر في متغيرات نظام التجارة العالمية [2].

◄ ضرورة تأهيل قطاع الخدمات المصرفية والذي يتم عن طريق ملائمة إجراءات وأنماط العمل في المؤسسات المصرفية المغاربية مع إجراءات وأنماط العمل المعيارية السارية في المؤسسات المالية العالمية، كما تتطلب عملية التأهيل الاتجاه نحو إنشاء البنوك والشركات المالية العاملة في مجال الاستثمار لتقديم القروض الاستثمارية [3] .

---

[1] - عاطف السيد، **الجات والعالم الثالث :دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة**، (القاهرة :مجموعة النيل العربية،
2002)، ص 282.

[2] - المرجع نفسه، ص 283.

[3] - ناصر دادي عدون، محمد متناوي، مرجع سابق، ص ص 171-172.

◄ العمل على تنمية القطاع الزراعي من اجل تقليص نصيب السلع الغذائية في الواردات السلعية المغاربية من خلال سياسات استثمارية فعالة وإجراءات وأنظمة إدارية مشجعة للقطاع الخاص، كما ينبغي

البدء في تنفيذ تحرير التجارة البينية المغاربية في مجال السلع الزراعية وتشجيع عقد الصفقات المتكافئة بين القطاع الخاص في مختلف الدول المغاربية .

◄ ضرورة التنسيق بين سياسات الدول المغاربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي من اجل تحقيق اكبر فائدة ممكنة، وهذا يتطلب الإسراع في التأسيس لأداة مغاربية جماعية قوية لكي تضطلع بهذه المسؤولية.

◄ إنشاء سوق نقدية مغاربية لتسيير حركة رؤوس الأموال والقروض والتعويضات المتعلقة بالديون وكذا

التنسيق مع أسواق المال العربية كخطوة نحو إنشاء سوق مالية موحدة [1].

◄ العمل على إعطاء القطاع العام الدور الأكبر والرائد في التنمية مع إعطاء دور للتخطيط وللأسواق المنظمة والموجهة في إدارة الاقتصاد، ومن الشروط المسبقة لتحقيق ذلك يتعين إخضاع القطاع العام للمحاسبة الديمقراطية، وأن يتم اختيار إدارته استنادا إلى اعتبارات الأمانة والكفاءة [2]، وفي هذا السياق يجدر التأكيد على أن إعطاء الدور الأكبر والرائد للقطاع العام في عملية التنمية لا يحول دون إعطاء دور معتبر للقطاع الخاص وبخاصة في مجال الزراعة وفي المجالات الأخرى التي تتصف بدرجة كبيرة من المنافسة، إذ يتعين الاستفادة من جميع الطاقات الإنتاجية المتاحة .

◄ دعم مراكز ومشروعات البحث العلمي في المجالات المختلفة في الدول المغاربية من اجل الارتقاء بالمنتج المغاربي كما وكيفا، فضلا عن وضع برامج مغاربية مشتركة وطويلة الأجل في قطاع الخدمات يساهم فيها كل من القطاعين العام والخاص في بناء قطاع إنتاج خدمات مغاربي متطور ومتكامل .

خلاصة القول، إن كل ما سبق يمثل بعض الآثار التي تعرضت لها الدول المغاربية المنظمة ويتوقع أن تتعرض لها الجزائر بعد انضمامها والتي يعتبر بعضها ايجابيا إذا وظف توظيفا رشيدا وتم التعامل معه تعاملا يراعي المنافسة العالمية، وما تتطلبه من قواعد إنتاجية كبيرة وطاقات هائلة قد يعجز كل قطر مغاربي عن انجازها بمفرده، إلا أننا إذا نظرنا إلى الإطار المغاربي العام نجد أن

انجازها ليس مستحيلا وهو ما يدعو أكثر من أي وقت مضى إلى قيام تكتل إقليمي مغاربي سيجعلها في وضع أفضل بكثير مما لو بقيت فرادى في ظل تحرير التجارة العالمية، وفي ظل تصاعد حدة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة والذي يطرح علامات استفهام عديدة أمام: مَن المستفيد من تحرير التجارة الخارجية؟ وهل أن نظام الشراكة والاندماج بين دول الشمال والجنوب الذي تطرحه منظمة التجارة العالمية له ما يبرره؟.

---

(1) - عاطف السيد، مرجع سابق، ص ص 287-289 .

(2) - محمد الأطرش، مرجع سابق، ص 30.

أدت التطورات التي شهدتها الساحة العالمية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى رغبة الاتحاد الأوروبي

في أن يكون له دور سياسي يتناسب مع قدراته كقوة اقتصادية عالمية، وعليه اكتست منطقة المغرب العربي بحكم الارتباط التاريخي والجغرافي أهمية إستراتيجية هامة، لكونها تصنف ولعقود طويلة كمنطقة نفوذ كلاسيكية تتمتع بأهمية محورية على الصعيدين الاقتصادي (الطاقة ،التجارة ،الهجرة) والسياسي (الأمن والاستقرار).

ويبحث الاتحاد الأوروبي ككتلة موحدة بإلحاح شديد عن السبل الكفيلة برسم أسس علاقات وطيدة بدول المنطقة بالنظر للتحديات التي باتت تطرحها هذه العلاقات وسط زخم من المعطيات الجديدة لعل أبرزها اتضاح الرغبة الأمريكية في اختراق منطقة المغرب العربي من خلال جملة المبادرات والمشاريع المطروحة، فسارع إلى تعزيز تواجده التقليدي هناك من خلال ما يسمى بمشروع الشراكة الأورو-متوسطية، فلا يمكن إذن فهم جزء مهم من مشروع الشراكة الاورو- متوسطية إذا لم نعتبره ردا على التواجد الكثيف في حوض المتوسط لقوة غير متوسطية في الولايات المتحدة .

وبدورها اتجهت الدول المغاربية إلى توطيد ارتباطاتها بالاتحاد الأوروبي على أمل تعويض فشلها الإقليمي وتضييق هوة التنمية مع جيرانها الأوروبيين، وقد تفاوتت الآراء حول الجدوى الاقتصادية لهذا الخيار، ومن ثم تهدف الدراسة في هذا المبحث إلى إبراز نتائج هذا الخيار وكشف

الآثار التي أفرزتها السياسة الأوروبية على دول المغرب العربي (منفردة)وتكتلها الإقليمي، وتقتضي الضرورة البحثية التطرق في البداية ل:

- خلفيات وأهداف السياسات الأوروبية في المنطقة المغاربية.
- أدوات وآليات تنفيذ هذه السياسات(بالتركيز على اتفاقيات الشراكة الثنائية).

المطلب الأول : خلفيات وأهداف السياسات الأوروبية في المنطقة المغاربية

سعى الاتحاد الأوروبي منذ ستينات القرن الماضي إلى توسيع نفوذه و هيمنته في المنطقة المتوسطية من خلال عقد سلسلة اتفاقيات بينه و بين دول جنوب المتوسط، انطلقت مع السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية (CEE) سنة 1969[1]، ثم توسعت مع المقاربة المتوسطية للمجموعة الشاملة سنة 1972 و التي تضم كل الدول المتوسطية غير الأوروبية باستثناء ليبيا و ألبانيا، و قد وقعت سنة 1976 اتفاقيات تعاون مع ثلاث دول مغاربية كل على حدا هي "الجزائر، تونس، المملكة المغربية" دخلت حيز التنفيذ شهر جويلية 1978 وأصبحت نافذة ابتداء من جانفي 1979، و قد نصت على إزالة الحواجز الجمركية أمام المنتجات الصناعية المغاربية مع استثناء مؤقت للمنتجات النفطية المكررة، كما تم وضع برنامج للتعاون الاقتصادي نص على مساعدة الجزائر في تحسين صناعتها البيتروكيماوية فضلا عن تقديم مساعدات مالية مباشرة لتلك الدول حسب البروتوكولات المالية المرفقة بالاتفاقيات الموقعة [2].

وقد تجددت مع السياسة المتوسطية الجديدة (ديسمبر 1990) والتي أكدت على استمرارية علاقاتها التقليدية مع الدول المتوسطية والمغاربية على وجه الخصوص [3]، وبقيت سارية المفعول إلى غاية _____

[1] - والتي شهدت إبرام اتفاق مع تونس يوم 28 مارس 1969 ومع المملكة المغربية يوم 31 مارس من نفس السنة، إلا أن ما يلاحظ على هذه الاتفاقيات هو تفضيلها للجانب التجاري على حساب الجانب التعاوني التنموي الذي كانت تهدف إليه البلدان المغاربية، كما يعكس كذلك غياب تصور إستراتيجي بعيد المدى للعلاقات الأوربية المغاربية حيث أن المدة الزمنية لكل اتفاق هي 5 سنوات، للمزيد انظر :

- عبد الوهاب شمام، " اتحاد المغرب العربي والشراكة الأورو-متوسطية"، ورقة مقدمة في :الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية -الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 8-9 ماي 2004، ص 7 .

[2] - عز الدين شكري، « المغرب العربي - أوروبا 1992 إعادة صياغة العلاقات »، **السياسة الدولية**، ع 99، جانفي 1990، ص
.129

- انظر في الملحق رقم (5) جدول يوضح المبالغ المخصصة للبروتوكولات المالية (1978-1996)، ص 213.

- كما لا يجب إغفال إطار أخر لا يقل أهمية متمثلا في :حوار 5 + 5 الذي أنشا سنة 1983 بعد إعلان الرئيس الفرنسي الأسبق "فرانسوا ميتران" من مراكش المغربية عن فكرة عقد مؤتمر حول غرب حوض المتوسط يضم اسبانيا، ايطاليا فرنسا، البرتغال، الجزائر، المملكة المغربية وتونس، ويدرس القضايا الاقتصادية، ورفض دراسة المسائل الأمنية بطلب من الجزائر، هذا وقد تناول ملتقى مرسيليا 1988 ثلاث محاور (المشاكل المالية والصناعية، العلاقات الاورو- مغاربية، آفاق العلاقات المغاربية)، في حين طرح مؤتمر طنجة 1989، مسألة ترقية العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط، أما مؤتمر روما 1990 فقد وضع آليات جهوية تسمح بتمتين الأفكار حول مفهوم الأمن الشامل .....للمزيد من التفصيل انظر :

- مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، (القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص
.90

[3] - وشهدت إدخال تعديلات وتطويرات جديدة لتدعيم تلك العلاقات، وعلى رأسها مضاعفة الموارد المالية المخصصة لمساعدات دول المنطقة بهدف زيادة الاستثمارات الخاصة فيها، وتحسين فرص دخول منتجاتها السوق الأوروبية، للمزيد من التفصيل انظر :

- محمد سالمان، «السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي»، **السياسة الدولية**، ع 138، اكتوبر 1999، ص 244.

عقد مؤتمر برشلونة سنة 1995والذي جاء كمحاولة لإعادة التوازن الجيو سياسي لأوروبا في المتوسط في مواجهة الهيمنة الأمريكية التي تمت بعد الضربة التي وجهتها الولايات المتحدة الأمريكية للبناء الأوروبي عن طريق المبادرة إلى حرب الخليج من جهة[1]، ولاعتبارات أخرى فرضتها الأهمية الاقتصادية والأمنية للمتوسط وللمنطقة المغاربية على وجه الخصوص .

عموما تبرز الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المغاربية لدى الاتحاد الأوروبي في النقاط التالية :

◄ **تبعية الطاقة** :إذ يعتمد الاتحاد الأوروبي على الطاقة المستوردة من دول المغرب العربي "الجزائر و ليبيا" لتلبية نصف حاجياته في ظل الفقر الطاقوي الشديد الذي تعانيه، إذ لا تتجاوز نسبة احتياطها من البترول سوى 1.7% من إجمالي الاحتياطي العالمي[2]، و 3.5% من إجمالي الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي [3]، خاصة إذا علمنا أنها تستورد لوحدها حوالي 50% من الطاقة المستهلكة في العالم ويتوقع أن ترتفع إلى 70 %في عام 2030 [4].

◄ **التجارة والاقتصاد:** تمثل المنطقة المغاربية سوقا استهلاكية هامة للعديد من المنتجات الأوروبية . ويعتبر الاتحاد الأوروبي اكبر شريك تجاري لكل بلدان المنطقة

◄ **الأمن ومكافحة الإرهاب:** إن اقتناع أوروبا بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه دول جنوب المتوسط في تحقيق أمنها، خاصة في ظل التهديدات الأمنية الجديدة دفعها إلى العمل على بلورة سياسة أمنية مشتركة مع الدول المغاربية، وفي هذا السياق ينبغي التأكيد على أن الهاجس الأمني ظل مسيطرا على نظرة أوربا نحو هذه الدول، حيث خلصت الدول المشاركة في ندوة الأمن والتعاون في أوربا المنعقد بهلسنكي (أوت 1975) إلى نتيجة مفادها " أن مسألة الأمن في أوربا يجب أن ينظر إليها في السياق الأوسع للأمن في العالم وأنها وثيقة الصلة بالأمن في منطقة البحر المتوسط بأكملها، و أن صيرورة تحسين الأمن لا يجب أن تقتصر على أوربا وحدها بل يجب أن تتعداها لتشمل أجزاء أخرى من العالم لاسيما منطقة البحر المتوسط"[5]، هذا وقد أشارت وثيقة سياسات صادرة

---

[1] - و كرد فعل على استبعاد الولايات المتحدة الأمريكية كليا من إمكانية لعب آي دور في عملية السلام التي تمخضت عن توقيع اتفاقيات اوسلو وواشنطن عام 1993 واتفاق القاهرة ووادي عربة 1994 واتفاق طابا 1995 من جهة أخرى،للمزيد انظر:
- عبد الرحمن مطر، « أسئلة برشلونة : قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي- المتوسطي»، **المستقبل العربي**، ع 125، جانفي 1997، ص 59 .

[2] - L. Braci [et autre]," Bilan énergétique et écologiques actuel" , Dans : Actes de la 7eme journée De l'énergie sous la direction de prof Chems Eddine Chitour : **Pour une Stratégie Energétique de l'Algérie à l'horizon 2030**, Alger le 16 Avril 2003- OPU, P. 31.

[3] - Ibid, P.35.

[4] - " من اجل امن مستدام بالمنطقة المغاربية "، مرجع سابق .

[5] - محمد يوسفي، "الشراكة الأورو- متوسطية وأثرها على بلدان إتحاد المغرب العربي"، **مجلة إدارة**، العدد الثاني، أكتوبر 2000، ص ص 103-104.

عن الاتحاد الأوروبي بعنوان "إستراتيجية الأمن الأوروبي"إلى تهديدات أمنية رئيسية هي: الإرهاب الهجرة غير الشرعية، أسلحة الدمار الشامل و الصراع الإقليمي و فشل الدولة و

الجريمة المنظمة[1]، وبما أن استقرار دول حوض البحر الأبيض المتوسط هو أمر محوري بالنسبة لأوروبا يبقى الأمن هو الدافع الأساسي من وراء كل المبادرات والمشاريع المطروحة.

وبالعودة إلى مؤتمر برشلونة فقد انعقد في 27-28 نوفمبر 1995 بحضور وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعددهم 15 وزيرا إضافة إلى وزراء ثماني دول عربية (الجزائر، مصر المملكة المغربية، تونس، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين) إضافة إلى دول متوسطية أخرى من بينها تركيا مالطا وقبرص (وإسرائيل بصفة استثنائية)، ولقد اقر المؤتمر الجوانب التالية :

أ)- الشراكة في السياسة والأمن :

لقد أعتبر السلام والاستقرار في حوض البحر المتوسط هدفا جماعيا مشتركا تسعى لتحقيقه جميع

الأطراف وبكل الوسائل، ومن أهم المبادئ المعتمدة في هذا المجال ما يلي :

- التنسيق والعمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقوانين الأخرى المنبثقة عن القانون الدولي .
- احترام حق وسلامة أراضي الدول وإقامة علاقات حسن الجوار فيما بينها.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأطراف [2].
- احترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها.
- التسوية بالوسائل السلمية للخلافات بين الشركاء والامتناع عن التهديد باستعمال القوة.
- تعزيز التعاون في مجال الوقاية من الإرهاب و المكافحة المشتركة للجريمة المنظمة.
- تعزيز الأمن الإقليمي من خلال عمل الأطراف على منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وذلك بتشجيع بلدان المنطقة على الانضمام إلى اتفاقيات منع انتشار هذه الأسلحة[3].

ب)-الشراكة الاجتماعية والثقافية : تشتمل الشراكة في هذا المجال على المبادئ التالية [4]:

- أهمية الحوار بين الثقافات والحضارات في التقريب بين شعوب المنطقة .
- تنمية التعاون فيما بين الدول من خلال برامج التعاون اللامركزي الموجهة .

---

[1]- " إستراتيجية الأمن الأوروبي "، ديسمبر 2003، متحصل عليه من : http://www.consilium.europa.eu /uedocs/cms Upload/031208ESSIIAR.pdf, (21-01-2010).

[2]- وفاء بسيم، «التعاون الاورو-متوسطي (عملية برشلونة)»، **السياسة الدولية**، ع 138، أكتوبر 1999، ص ص 247-248.

[3] - محمد الأطرش، «المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي»، **المستقبل العربي**، ع 210، أوت 1996، ص 14.

[4] - وفاء بسيم، مرجع سابق، ص 248 .

- التعاون من اجل التغلب على مشاكل الهجرة عن طريق خلق وظائف بواسطة إنشاء برامج التدريب
المهني .
- إبراز أهمية التعاون لإيجاد وسائل لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب .
- تعزيز وتنمية المجتمع المدني والتعاون بين المنظمات غير الحكومية على أن يكون ذلك في إطار القانون الوطني لكل دولة، والإشارة إلى مراعاة حق الدول باختيار نظمها العامة بما في ذلك النظام القضائي .

ج)-الشراكة الاقتصادية والمالية :

تهدف الشراكة في هذا المجال إلى تعزيز التعاون من اجل تحقيق منطقة رخاء تعم فوائدها على كافة الشركاء بحلول عام 2010، ومن أهم ما نص عليه إعلان برشلونة في هذا المجال [1] :

- تكييف وتطوير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية عبر إعطاء الأولوية لتحديث القطاع الخاص وإطاره القانوني والتنظيمي.
- تشجيع التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي بين دول المنطقة .
- التعاون المالي وذلك برفع المساعدات المالية الأوروبية الممنوحة للشركاء المتوسطين بصفة ملموسة . ●تطوير السياسات المعتمدة على اقتصاد السوق واندماج اقتصاديات المنطقة .
- اعتماد إجراءات ضرورية في مجال شهادة المنشأ وشهادة الأصل وحماية الملكية والمنافسة .
- تنشيط الحوار فيما يتعلق بسياسات الطاقة .
- ضرورة زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودعم المدخرات الوطنية بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة الصادرات [2].

وقد مثل اجتماع مالطا الوزاري في 15-16 أفريل 1997 المحطة الثانية من مسار الشراكة"الاورو-
متوسطية"، وقد توصل الاجتماع إلى تدعيم إجراءات بناء الثقة بين كل الشركاء ومواصلة الحوار السياسي الذي قد يتوج بإجماع حول صياغة نص يتعلق بميثاق من أجل السلم والاستقرار في الجهة المتوسطية.

أما المؤتمر الوزاري الثالث المنعقد في 15-16 أفريل 1999 بـ: "شتوتغارت"، فقد خلص إلى أن الاستقرار في الجهة المتوسطية يتطلب تقوية التعاون بين الضفتين، مع التأكيد على المبادرات

المتعلقة بتبادل المعلومات في ميادين الإرهاب، الجريمة المنظمة، المتاجرة بالمخدرات، حقوق الإنسان والقانون

---

[1] - عبد الرحمن مطر، مرجع سابق، ص 68.

[2]- وفاء بسيم، مرجع سابق، ص 248 .

الإنساني الدولي[1].

كما أجمعت الدول المشاركة بمرسيليا بين 15-16 نوفمبر 2000 على ضرورة التوصل إلى صياغة نص "الميثاق الأورو-متوسطي من أجل السلم والاستقرار"، وعلى ضرورة توسيع الحوار السياسي إلى مواضيع أخرى مثل التطورات الجهوية في ميدان الأمن، نزع السلاح، مسار تقوية دولة القانون، احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وهذا ما أكدت عليه الدول المجتمعة في فالنس من 21-22 أفريل 2002.

عموما، تسعى دول الاتحاد الأوروبي من وراء هذا المشروع إلى تحقيق الأهداف التالية:

◄ تدعيم الموقف الأوروبي للعب دور عالمي مؤثر يليق بإمكانياتها الهائلة .

◄ بلورة سياسية أوربية جديدة تجاه دول البحر الأبيض المتوسط (الدول المغاربية على وجه الخصوص) لتحصين دائرة نفوذها التقليدي والعمل على لعب الدور الأهم في إدارة و تقرير شؤون المنطقة، ومنافسة القوى الاقتصادية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم بناء اتجاه شرق أوسطي في مناطق نفوذها الكلاسيكية.

◄ اكتساب مواقع أهم وأوسع في الأسواق والاستثمارات في المنطقة المغاربية.

◄ التقليل أو الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها والزاحفة من دول الجنوب المتوسطي والحد من آثارها السلبية المنعكسة علي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والمتمثلة في خلق بؤر التوتر والنزاعات الناتجة عن الفقر وسوء توزيع الثروة, والخطر النووي والإرهاب وغيرها.

◄ تلبية احتياجاتها الطاقوية من المنطقة المغاربية التي تمثل خزانا طبيعيا لتنمية اقتصادياتها .

لتحقيق هذه الأهداف الاقتصادية والأمنية بالدرجة الأولى وضع إعلان برشلونة عددا من الآليات والأدوات، سيتم تناولها بالدراسة والتحليل في المطلب التالي :

المطلب الثاني :آليات وأدوات تنفيذ السياسات الأوروبية في المنطقة المغاربية

لقد وضع اتفاق برشلونة عدة آليات تسهر على تجسيد سياساته المتوسطية والمغاربية و تحقيق أهدافها و هذا ما يظهر أساسا في اتفاقات الشراكة الثنائية، ودور البنك الأوروبي للاستثمار[2]

[2] و اللجنة الأوروبية التي تهتم أساسا بالشؤون المتوسطية، بالإضافة إلى ذلك فقد ثم وضع برامج للدعم المالي عليها ترتكز هذه السياسة تمثلت في :

أنشئ في 30 جويلية 1996 لمساعدة دول جنوب: " برنامج ميدا "PROGRAMME MEDA● المتوسط في جهودها الإنمائية وتشجيع ودعم إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، وقد تلقت دول _____

[1]- المرجع نفسه، ص ص 248-249 .

[2]- انظر في الملحق رقم (6) جدول يوضح استثمرات البنك الأوروبي في بلدان المغرب العربي في الفترة 1976-2000 (BEI)

ص 214.

المغرب العربي في إطار برنامج ميدا الأول بين عامي 1996 و 1999 مساعدات مالية هامة حيث حصلت الجزائر على 164 مليون اورو، المملكة المغربية 428 مليون اورو، تونس 660مليون اورو، في حين تلقت في إطار برنامج ميدا الثاني مساعدات مالية قدرت ب 1556000000اورو، حصلت المملكة المغربية على ما يقرب من 52 %، و 26 % لتونس، و 22 % للجزائر [1] .

وقد استبدل برنامج ميدا بالبرنامج الأوروبي للشراكة و الجوار بعد أن أدخلت إستراتيجية جديدة إلى السياسة الأوروبية المتوسطية تمثلت في «سياسة الجوار الأوروبية »منذ العام 2005 [2]، وتمنح المساعدات في إطارها من خلال «أداة الجوار الأوروبي والشراكة »التي حلت في العام 2007 محل الآلية الأوروبية المتوسطية القديمة، وبرزت كإطار لبرمجة مد المساعدات لدول حوض المتوسط من خلال[3]: - البرنامج الدلالي الإقليمي للفترة بين 2007 و 2010 .

- الخطة الإستراتيجية الإقليمية للفترة الممتدة من 2007 و 2013 .

غير أنه وبإجماع المختصين تعد اتفاقيات الشراكة الثنائية التي بدأ الاتحاد الأوروبي العمل بها منذ سنة 1995الآلية الأكثر تأثيرا وتحقيقا للأهداف الأوروبية في المنطقة المتوسطية والمغاربية على وجه التحديد وهذا ما يستدعي التطرق بكثير من الدقة والتحليل إلى كل اتفاق وقعه الاتحاد الأوروبي مع الدول المغاربية كل على حدا، للوصول في مرحلة لاحقة إلى تحديد طبيعة الآثار الواقعة والمتوقعة من تنفيذ تنفيذ هذه الاتفاقيات التي وقعت عليها لحد الساعة ثلاث دول مغاربية هي على التوالي :تونس، المملكة المغربية والجزائر، في حين لم توقع كل من ليبيا وموريتانيا على الرغم من مرور 15 سنة على توقيع إعلان برشلونة لعام 1995، حيث مازالت ليبيا تحمل صفة مراقب في عملية برشلونة منذ حضورها _____

[1] - " Europe aide méditerranée du sud, poche et moyen orient", obtenu en parcourant :

.www.europa.eu.int , (2010-07-19)

(2)- تهدف ووفقا لتصريحات مسؤولي الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز العلاقات السياسية والأمنية والثقافية و الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وشركاءه المتوسطيين، والى تطوير منطقة من الرخاء والاستقرار، وقدمت مزايا اقتصادية واجتماعية من خلال مبادرات تعاون في سلسلة من المجالات تشمل تدعيم الديمقراطية وتعزيز دولة القانون ورفع راية حقوق الإنسان وتحرير التجارة والطاقة وتطوير وسائل النقل، للمزيد انظر :

Abdenbi El Marzouki, Sanae Solhi, "Relations Maghreb- Europe Dans Le Cadre De La Politique - Européenne De Voisinage : Evaluations Et Perspectives", obtenu en parcourant : http://www.ps2d.net/media/abdennebi_marzouki_sanae_solhi.pdf ,. (2010-09-11)

- انظر أيضا :

Abderraouf A. Ounaies, « Les Blocages de L' euro-Mediterranee», Dans :Jean Dufourcq- (Editeur) ,P.42 .Op. Cit

(3)- رياض الخوري، «تقويم اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة وبعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الجهة الأخرى»، أوراق كارنيغي، العدد الثامن، جويلية 2007، ص 11.

لمؤتمر شتوتغارت عام 1999:

1- اتفاقية الشراكة الأوروبية - التونسية :

تعتبر تونس أول دولة مغاربية وعربية متوسطية تبرم اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي بتاريخ 17 جويلية 1995 وصادق عليها مجلس النواب التونسي في 11جوان 1996، وقد اعتبرت بمثابة نقلة نوعية مهمة بعد اتفاقية الشراكة الموقعة في عام 1976 [1]،وتهدف إلى :

- الحوار السياسي واحترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان .
- تطوير منطقة تجارة حرة بين تونس والاتحاد الأوروبي بحلول 2010.
- توطيد العلاقات الثنائية في المجالات الاجتماعية والثقافية [2].
- تهيئة الظروف الملائمة لتحرير التجارة والتدريب في مجالات السلع والخدمات ورأس المال .
- تشجيع الاندماج بين الدول المغاربية عن طريق دعم التجارة والتعاون بين تونس والدول المغاربية .
- العمل على دعم الأمن والاستقرار في حوض المتوسط بشكل عام والمنطقة المغاربية بشكل خاص [3].

كما صادقت تونس في العام 2005 على خطة عمل في إطار سياسة الجوار الأوروبية الرامية لتعزيز الإنجازات التي حققتها اتفاقية الشراكة [4] من خلال تعميق العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، لتصبح منذ غرة جانفي 2008 أول بلد في الجنوب المتوسطي يتمكن من إرساء منطقة للتبادل الحر في المجال الصناعي مع الاتحاد الأوروبي [5] الذي أثنى

على نجاحات تونس الاقتصادية معربا عن ارتياحه للمراحل المتقدمة التي بلغها تنفيذ اتفاق الشراكة .

وبموجب هذا الاتفاق أصبحت المنتجات الصناعية التونسية تحظى بتسهيلات للدخول إلى الأسواق الأوروبية التي تعد الأهم على الإطلاق للصادرات التونسية، و حسب "رضا قويعة" خبير اقتصادي تونسي"تكمن أهمية هذه الاتفاقية ليس فقط لأنها تمكن المنتجات التونسية من دخول السوق الأوروبية التي تعد بأكثر من 500 مليون مستهلك، بل أيضا لأنها ساهمت بشكل كبير في تطوير المنافسة وتحسين وسائل الإنتاج في تونس ونقل

---

(1) - عبد الرحمن مطر، مرجع سابق، ص 62 .

(2) - " Europe and the Mediterranean: towards a closer partnership", Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 2003, available at: eeas.europa.eu/euromed/publications/closer_en.pdf, (25-06-2010).

(3) - مصطفى عبد الله خشيم، « اتفاقيات الشراكة الاورو-مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبينية»، **مجلة الجامعة المغاربية**، العدد السابع، 2009، ص ص 53-55.

(4) - للإشارة وقعت تونس في السنة التي سبقتها (2004)على اتفاقية أغادير المدعومة من قبل الاتحاد الأوروبي وضمت كذلك المملكة المغربية، مصر والأردن، وقد اعتبرت كخطوة باتجاه إقامة تبادل تجاري حر مع الاتحاد الأوروبي، ولم يبدأ التطبيق الفعلي لها إلا شهر مارس 2007، للمزيد انظر: Claire Brunel, Op. Cit-.

(5) - "تونس تتطلع إلى شراكة متكافئة مع بلدان الاتحاد الأوروبي"، **جريدة العرب**، 09-07-2009، ص 12.

التكنولوجيا إليها".

عمليا، ساهمت هذه الاتفاقية في ارتفاع قيمة الاستثمارات الأوروبية في البلاد وبالتالي خلق فرص عمل كبيرة للتونسيين، وحسب إحصائيات رسمية تونسية بلغت في عام 2008 قيمة الاستثمارات الأوروبية 2270 مليون دينار تونسي، أي نحو 70 بالمائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس وبتطور بنسبة 53% مقارنة بسنة 2007، وتتوزع على:فرنسا بقيمة (540 مليون دينار)، وايطاليا (394 مليون دينار)، وبريطانيا (740 مليون دينار)، والسويد(253 مليون دينار)، والنمسا (177 مليون دينار)، واسبانيا (90 مليون دينار)، وهولندا (42 مليون دينار)، للإشارة تتوزع الاستثمارات الأوربية على جملة من القطاعات هي: الصناعة (601 مليون دينار)، والفلاحة (66 مليون دينار) والخدمات (349 مليون دينار)، والطاقة (1314 مليون دينار)[1]، كما بلغ عدد الشركات الأوروبية في تونس نحو 2500 من إجمالي 2966 مؤسسة أجنبية وفق إحصائيات رسمية لعام 2008 [2].

ويرجع المحللون عوامل النجاح التونسي في استقطاب الاستثمار الأجنبي إلى:

- ✓ طبيعة التشريعات والقوانين التونسية المشجعة على الاستثمارات والتي أهلتها لأن تستقطب رؤوس أموال هامة، فقد حدد تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس - حول القدرة التنافسية لسنتي 2006 و 2007- حدد المدة الزمنية اللازمة لبعث المؤسسات في تونس بـ 14 يوما، وهي مدة تقل عن بعض نظيراتها في بعض دول الاتحاد الأوربي مثل ألمانيا (24 يوما) وبلجيكا (34 يوما) [3].
- ✓ ساعد عامل استقرار النظام التونسي على جذب الاستثمارات الأجنبية، فقد احتلت تونس المرتبة الأولى في إفريقيا والمرتبة 39 على الصعيد العالمي في تصنيف البلدان الأكثر سلاما واستقرارا وفق تصنيف مؤشر السلم العالمي 2007[4].

للإشارة، استفادت تونس من دعم أوروبي هام في مسار تحرير اقتصادها عبر مساندة موازنة الدولة في مجال الإصلاحات الاقتصادية واتفاقيات التوأمة المؤسساتية أو المبادرات الجهوية ووضع برنامج

---

[1] - "التعاون التونسي الاورو-متوسطي...شراكة متكافئة ومتضامنة"، متحصل عليه من :
www.mutawassit.com/pdf/04/p10.pdf , . (2010-09-01)

[2] - شمس العياري، " اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية- حسابات الربح والخسارة "، متحصل عليه من :
http://www.dw-world.de/dw/article/0,,5220947,00.html , (12-12-2010).

[3] - منال العابدي، "تونس البلد الأنسب لاستثمار ناجح"، **جريدة العرب**، 26-12-2007، ص 1.

[4] - مختار الدبابي، "تونس...الأرقام تتحدث"، **جريدة العرب**، 26-12-2007، ص 1.

للدعم والاندماج الاقتصادي [1].

كما شهدت المبادلات التجارية التونسية مع الاتحاد الأوروبي تطورا مطردا حيث تضاعف حجم الصادرات والواردات من والى الاتحاد الأوروبي ثلاث مرات منذ التوقيع على اتفاقية الشراكة، وهذا ما توضحه المقارنة الواردة في الجدول التالي :

جدول رقم (5): مقارنة تطور حجم الصادرات والواردات التونسية من والى الاتحاد الأوروبي لسنتي 1995-2009

الوحدة: مليون دينار تونسي

الدولة	فرنسا		ايطاليا		ألمانيا		اسبانيا		بلجيكا	
السنة	1995	2009	1995	2009	1995	2009	1995	2009	1995	2009

قيمة الواردات التونسية من	1912,2	5334,5	1141,8	4209,1	938,4	2250,9	311,1	1166,9	334,6	515,6
قيمة الصادرات التونسية نحو	1151,6	5770,7	988,3	4095,1	813,5	1711,8	209,3	656,2	337,4	430,7

- **المصدر** : المعهد الوطني التونسي للإحصاء، متحصل عليه من :

http://www.ins.nat.tn/ar/serie_annuelle.php?Code_indicateur=1804020

تعكس هذه الأرقام مدى ارتباط الاقتصاد التونسي بالاتحاد الأوروبي خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن نحو 80 بالمائة من الصادرات التونسية موجه إلى دول الاتحاد الأوروبي، هذا وتعتبر فرنسا أهم شريك تجاري لتونس في الفضاء الأوروبي فهي المزود الأول بحصة في السوق تناهز نسبتها 27%من مجموع حجم التجارة الخارجية لتونس، كما أنها أول مستثمر أجنبي في تونس (دون اعتبار الطاقة)وكذلك الممول الأوروبي الأساسي لتونس، كما تنشط حوالي 1180مؤسسة فرنسية أو ذات رؤوس أموال مشتركة وهو ما يمثل حوالي 41 %من جملة المؤسسات الأجنبية المرتكزة بتونس[2] .

---

[1] - "تونس تتطلع إلى شراكة متكافئة مع بلدان الاتحاد الأوروبي"، مرجع سابق، ص 12 .

[2] - "التعاون التونسي الاورو-متوسطي...شراكة متكافئة ومتضامنة"، مرجع سابق .

2- اتفاقية الشراكة الاورو-مغربية :

تعد المملكة المغربية من الدول المغاربية والمتوسطية الأولى التي خصتها المجموعة الأوروبية باتفاقية تعاون أواخر ستينات القرن الماضي، لتتطور بعدها هذه العلاقة وتتوج سنة 1976 بتوقيع اتفاق جديد يضم مقتضيات تجارية وكذا مساهمة مالية في شكل هبات لفائدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة، وبالموازاة مع هذا الاتفاق تم توقيع أربع بروتوكولات مالية خلال الفترة ما بين 1976و 1996 انضافت إليها قروض من بنك الاستثمار الأوروبي [1].

وتعد المملكة المغربية ثاني الدول المغاربية الموقعة على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 26 فيفري 1996 ولم تدخل حيز التنفيذ إلا في العام 2000، وقد عكس هذا التأخير جزئيا الطابع المعقد لإجراءات المصادقة على الاتفاقية [2] والتي تتمثل أهدافها الرئيسية في :

- تعزيز الحوار السياسي.
- تحديد الشروط الضرورية للتحرير التدريجي لتبادل السلع والخدمات والرساميل .
- تطوير علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة.
- دعم مبادرات الاندماج جنوب - جنوب[3] .
- تطوير التعاون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية و والمالية و البحث العلمي.
- تنسيق السياسات والتعاون للسيطرة على ظاهرة الهجرة غيرالشرعية [4].

وشهدت سنة 2005 اعتماد المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي لخطة العمل في إطار السياسة الأوروبية للجوار، استهدف الاتحاد الأوروبي من وراءها تعميق علاقاته بالمملكة المغربية التي سعت بدورها إلى الحصول على« مكانة متميزة»[5] في علاقاتها بالاتحاد الأوروبي الذي حدد مجموعة من الإجراءات والمشاريع في إطار سياسة الجوار لدعم جهود التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية في المملكة، نذكر منها :

- إعادة هيكلة التعليم والتدريب لرفع معدلات الالتحاق بالمدارس.

---

[1] - ملف الشراكة بين المغرب و الاتحاد الأوربي"، متحصل عليه من : (2010-11-07), http://cineclub6.blogspot.com/2008/06/blog-post.html.

[2] - رياض الخوري، مرجع سابق، ص 19.

[3] - "ملف الشراكة بين المغرب و الاتحاد الأوربي"، مرجع سابق .

[4] - "Europe and the Mediterranean: towards a closer partnership", Op. Cit.

[5] - تجدر الإشارة إلى أن فكرة « المكانة المتميزة»نتجت عن اجتماع مجلس الشراكة الأوروبية- المغربية شهر جويلية 2007، حيث طلب من الطرفان التفكير بطرق من شأنها توطيد العلاقات الثنائية بينهما، انظر :
- رياض الخوري، مرجع سابق، ص 22.

- التقاعد المبكر لحوالي 38.000موظف مغربي سنة 2005 بدعم مالي من المفوضية الأوروبية .
- مكافحة الفقر والحد من الفوارق الاجتماعية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (محمد السادس) المدعومة بميزانية هامة في إطار الخطة الإستراتيجية الإقليمية للفترة الممتدة من 2007 و 2013 [1].

● التعاون لمكافحة الهجرة غير الشرعية على اعتبار أن المملكة المغربية هي أول بلد مغاربي مصدر للهجرة ب 1.4 مليون مغربي مقيم في الخارج،فشرعت في القيام بدوريات مشتركة مع اسبانيا منذ فيفري 2004، ليعززا في سنة 2008 تعاونهما لتحسين المراقبة على موانئ طنجة والجزيرة الخضراء [2] .

وعلى غرار تونس شهدت المبادلات التجارية المغربية مع دول الاتحاد الأوروبي تطورا ملحوظا منذ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ سنة 2000، وهذا ما تؤكده المقارنة الواردة في الجدول التالي :

جدول رقم (6): مقارنة تطور حجم الصادرات والواردات المغربية من والى الاتحاد الأوروبي لسنتي 2000-2008

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الدولة	فرنسا		اسبانيا		ايطاليا		ألمانيا		هولندا	
السنة	2000	2008	2000	2008	2000	2008	2000	2008	2000	2008
قيمة الواردات المغربية من	2,766,6	6.844.8	1,136,1	5.779.3	545,88	2.748.5	561,73	2.391.9	194,2	1.125.2
قيمة الصادرات المغربية نحو	2,486,6	3.474.2	961,84	3.726.9	528,57	823.2	368,61	532.2	123,8	529.1

المصدر :صندوق النقد العربي، متحصل عليه من : http ://www.amf.org

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2010، مرجع سابق، ص ص 153-155.

تؤكد هذه الأرقام حقيقة تبعية الاقتصاد المغربي- كغيره من الاقتصاديات المغاربية - للاتحاد الأوروبي الذي يستحوذ على ما يزيد على 60 % من مبادلاته التجارية التي تتم بشكل خاص مع الدول الأوروبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، بل أن فرنسا تعتبر الشريك الأهم بحصة بلغت 16% من

---

(1) - Abdenbi El Marzouki, Sanae Solhi, Op. Cit.

[2] - " من اجل امن مستدام بالمنطقة المغاربية "، مرجع سابق .

التبادل التجاري الإجمالي للمغرب مع الدول الأجنبية سنة 2007.

3- اتفاقية الشراكة الأوروبية- الجزائرية:

يرجع تاريخ أول تعامل اقتصادي بين الجزائر والمجموعة الأوروبية إلى سنوات السبعينات من القرن الماضي، وقد تمت أولى المفاوضات سنة 1972 أما التوقيع الرسمي على اتفاقية التعاون والتي تهدف إلى تطوير المجالين الاقتصادي والاجتماعي فكانت في 26 افريل 1976، لتجدد المفاوضات بين الطرفين منذ 1993 بعد أن عبرت الجزائر عن نيتها في التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فحظيت بكرسي الملاحظ تجسيدا لنيتها في التوقيع على الاتفاق، لكن رغم قدم العلاقات بين الطرفين ومدى اهتمام الطرف الأوروبي بالإمكانيات الاقتصادية والموقع الاستراتيجي للجزائر فإن المفاوضات مرت بمراحل صعبة تميزت بالفتور أحيانا والانقطاع أحيانا أخرى[1]، فبعد 17 جولة من المفاوضات تخطى الملاحظون

عددا من القضايا حيث تم التنازل عن مبدأ أو شرط خصوصية الاقتصاد الجزائري، فيما قبل الطرف الأوروبي إدراج مسألتي حرية تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب ضمن إطار المفاوضات، ليتم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يوم 19-12-2001 بمقر اللجنة الأوروبية ببروكسل، ليشكل 22 أفريل 2002 تاريخ المصادقة الرسمية على الاتفاق بمدينة فالنس الاسبانية[2].

وقد تمحور اتفاق الشراكة الموقع حول النقاط التالية [3]:

- تدعيم الإصلاحات بهدف عصرنة وتحديث الاقتصاد.
- إعادة تأهيل الهياكل القاعدية الاقتصادية
- ترقية الاستثمارات الخاصة وخاصة مناصب الشغل
- الاهتمام بالجانب الاجتماعي.
- إقامة منطقة للتبادل الحر.

و يجدر التنويه إلى وجود نصوص إضافية في إطار الاتفاقية الجزائرية تختلف عما هو موجود في الاتفاقيتين التونسية والمغربية، ومن أمثلة ذلك مكافحة الإرهاب، الحد من التصحر وتمكين المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [4].

---

[1] - عابد شريط، "واقع الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية مع دول المغرب العربي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، صادرة عن منشورات جامعة منتوري، ع 21، جوان 2004، قسنطينة، ص 58.

[2] -"علاقة الجزائر اقتصاديا بالاتحاد الأوروبي"، متحصل عليه من:

.http://islamfin.90-forum.net/montada_f12 ,(2009-05-12)

[3] - Chambre algérienne de commerce et d'industrie (CACI) : MUTATIONS, Revue publiée par la (CACI), N° 39, Janvier 2002, P. 19.

[4] - مصطفى عبد الله خشيم، مرجع سابق، ص 83.

ويرجع المختصون المكانة الهامة التي تحظى بها الجزائر لدى الاتحاد الأوروبي لاعتبارات عديدة يأتي في مقدمتها:

● **ضمان الأمن الطاقوي لأوروبا** : يشكل محور الطاقة عنصر حيويا في تفسير الاهتمام الأوروبي بالجزائر، إذ ترتبط بأمن التموين بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي المستهلكة وبأمن الطلب بالنسبة للجزائر كدولة منتجة تحتكر 47% من الموارد الباطنية للمنطقة المغاربية [1]، وهو ما أهلها لاحتلال الرتبة 14 عالميا في قائمة الدول المختزنة للبترول، والرتبة الخامسة عالميا بالنسبة للغاز الطبيعي وعلى سبيل المثال نجد أن 95 % من صادرات الغاز الطبيعي الجزائري توجه نحو أوروبا [2].

وقد تعمقت هذه العلاقات بعد إنشاء مشروعي أنبوبي الغاز يمر الأول عبر تونس إلى ايطاليا والأخر عبر المملكة المغربية نحو اسبانيا، كما عملت دول الاتحاد الأوروبي على انجاز عدد هام من المشاريع لنقل الغاز الطبيعي من الجزائر ونيجيريا نذكر منها :

- مشروع ميدغاز

- مشروع أنبوب الغاز الجزائر-ايطاليا .

عبر الأنابيب والذي قدرت كلفته ب 10 مليار دولار [3] . TSGP- **مشروع نقل الغاز العابر للصحراء**

●**مكافحة الهجرة السرية :** فقد صادقت الجزائر شهر جويلية 2008 على اتفاقية تشدد "شروط دخول وتنقل وإقامة الأجانب "، وذلك بهدف التحكم وتقليص عدد المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء والذين يخطط الغالبية الساحقة منهم للهجرة نحو أوروبا والذين قدر عددهم سنة 2006 ب 100000 مهاجر يعيشون في الجزائر وموريتانيا [4]، مع ذلك انتقد وزير التجارة الجزائري الهاشمي جعبوب في العديد من المناسبات إخلال الاتحاد الأوروبي بالتزاماته خاصة في الجانب المتعلق بتسهيل حركة تنقلات الأشخاص وتسهيل إجراءات الحصول على تأشيرات دخول أراضي دول الاتحاد الأوروبي [5].

وفي مجال المبادلات التجارية الجزائرية - الأوروبية سجلت السنوات الأخيرة تطورا هاما في حجم الواردات والصادرات الجزائرية من والى الاتحاد الأوروبي، وهذا ما تكشفه المقارنة الواردة في الجدول التالي، حيث سجلت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي ارتفاعا

قياسيا بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005، كما تكشف نفس الأرقام عن ارتفاع معتبر في حجم الصادرات الجزائرية

---

(1) - Abdelhamid Merouani, Op.Cit., P.18.

(2) - Ibid., PP.21-22.

(3) - S.Boudjemaâ, "L'équation énegétique et sa dimention géographique", obtenu en parcourant : ,, http://www.elwatan.com/IMG/_article_PDF/article_80315.pdf . (2010-05-22)

(4) - " من اجل امن مستدام بالمنطقة المغاربية "، مرجع سابق .

(5) - سميرة بلعمري، "الجزائر تحتج لدى الاتحاد الأوروبي على خرق اتفاق الشراكة"، **جريدة الشروق**، 08-05-2010، ص 5.

نحو دول الاتحاد الأوروبي :

جدول رقم (7): مقارنة تطور حجم الصادرات والواردات الجزائرية من والى الاتحاد الأوروبي لسنتي 2000-2008

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الدولة	فرنسا		ايطاليا		اسبانيا		ألمانيا		هولندا	
السنة	2000	2008	2000	2008	2000	2008	2000	2008	2000	2008
قيمة الواردات الجزائرية من	2,069.7	6.502.3	781.36	3.912.4	523.06	2.514.1	679.7	2.410.9	167.84	460.9
قيمة الصادرات الجزائرية نحو	2,920.7	6.358.7	4,418.3	10.304.2	2,329.6	9.075.9	732.9	316.4	1,658.1	6.148.8

المصدر : - صندوق النقد العربي، مرجع سابق .

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2010، ص ص 93-95.

ويظهر التقسيم حسب المناطق الاقتصادية خلال السداسي الأول لسنة 2010 بأن بلدان الاتحاد الأوروبي تبقى أبرز شركاء الجزائر بـ 55.51 بالمئة من الواردات و 34.47 بالمئة من الصادرات، وقد احتلت فرنسا المرتبة الأولى في قائمة الدول الممونة بـ 26.3 مليار دولار [1].

4- السياسة الاقتصادية الأوروبية تجاه ليبيا :

استبعدت ليبيا لعقود طويلة من دائرة الاهتمام الأوروبي، لتتمتع بصفة مراقب في عملية برشلونة بعد حضورها مؤتمر شتوتغارت عام 1999 الذي تم الاتفاق فيه على دعم عضويتها، كما قرر مجلس الشؤون الأوروبية العامة شهر سبتمبر من نفس السنة رفع العقوبات المفروضة عليها جزئيا، ليتجدد النقاش حول إمكانية الاندماج الكامل لليبيا في عملية برشلونة خلال المؤتمر الأوروبي المتوسطي المنعقد في لاهاي 29-30 نوفمبر 2004 الذي شهد تأييد عدد هام من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لفكرة الدمج [2].

---

[1] - "دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا زبائن الجزائر"، متحصل عليه من :
http://www .eloumma.com/ar/index.php?=com-content&task=view&id=13062 ,(09-01-2011).

[2] -" obtenu en parcourant , "La Libye" :
http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/documents/nt/558/558842/558842fr.pdf, .(2010-09-11)

وقد فتحت قضية الطبيب البلغاري ومساعديه المجال للتفاوض مع ليبيا، حيث اقترح الاتحاد الأوروبي شهر فيفري 2007 انطلاق المحادثات مع الطرف الليبي وتركزت أساسا على قضايا الطاقة والهجرة غير الشرعية تمهيدا للتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة [1]، وفي هذا السياق صرحت مفوضة العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوربي "بينيتا فيريروفالدنر" في مؤتمر صحفي في بروكسل في 27-02-2008 بالقول " الآن لدينا تفويض واضح للوفاء بالتزاماتنا تجاه ليبيا و التي حددناها بموجب مذكرة التفاهم التي أدت إلى تحرير الممرضات و الطبيب البلغاري "، وذلك بعد مشاركتها في المفاوضات التي أجراها الرئيس الفرنسي ساركوزي مع الرئيس الليبي القذافي ببنغازي و التي انتهت بإطلاق سراح الطاقم الطبي البلغاري ،كما شهد شهر سبتمبر 2008 جولة جديدة من المباحثات بين المسؤولين الليبيين وممثلين عن المفوضية الأوروبية، خاصة بعد نجاح ليبيا في تسوية أهم الملفات العالقة مع الغرب.

إلى ذلك يمكن حصر خلفيات التحرك الأوروبي الحثيث في السنوات الأخيرة لربط علاقات متميزة مع ليبيا في النقاط التالية:

◄ استثمار الدبلوماسية الليبية المتميزة في إفريقيا لحماية وتأمين مصالحها، وهو ما يؤكده التصريح الشهير للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أثناء زيارته إلى ليبيا عام 2007 حين قال أن "ليبيا هي بوابة إفريقيا "[2] في إشارة إلى أن أي علاقة قوية مع إفريقيا لابد أن تبدأ من ليبيا .

◄ سعي الاتحاد الأوروبي إلى تقليص اعتماده على الغاز والنفط الروسي من جهة، و لنوعية النفط الليبي «الخفيف » وارتباط مصافي النفط في كل من إيطاليا و ألمانيا بهذه النوعية من النفط من جهة أخرى.

◄ الحصول على جهود اكبر من طرابلس للتعاون في مجال الهجرة نظرا لكونها ممر رئيسي للأفارقة و العرب المهاجرين عبر المتوسط إلى أوروبا، وهو ما تحقق بعد توقيع ليبيا على اتفاقية الدوريات المشتركة قبالة السواحل الليبية، ثم توقيعها على اتفاقية ثنائية مع ايطاليا في 30 أوت 2008 لتعزيز المراقبة وخفض موجات الهجرة المتزايدة، إلا أنها رفضت التوقيع شهر مارس 2009 - إلى جانب الجزائر والمملكة المغربية- على اتفاقية تمكن الاتحاد الأوروبي إعادة أي مهاجر سري يتم توقيفه فوق أراضيها إلى البلد الأصلي أو بلد العبور نظرا للكلفة الباهضة التي ستتكبدها، فعلى سبيل المثال تكبدت المملكة المغربية عشرات الملايين من الدولارات نظير إشرافها على ترحيل المهاجرين الموقوفين على الأراضي الأوروبية نحو السنغال [3].

و يلحظ المتأمل في أرقام المبادلات التجارية الخارجية الليبية تطورا ملحوظا في علاقتها بدول الاتحاد

---

[1] - Claire Brunel, Op. Cit.

[2] - طارق القيزاني، "طرابلس تفتح أبواب الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، **جريدة العرب**، 16-09-2008، ص 15.

[3] - " من اجل امن مستدام بالمنطقة المغاربية "، مرجع سابق .

الأوروبي في السنوات الأخيرة، وهذا ما تؤكده الأرقام الواردة في الجدول التالي :

جدول رقم (8): مقارنة تطور حجم الصادرات والواردات الليبية من والى الاتحاد الأوروبي لسنتي 1997 -2008

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الدولة	ايطاليا		ألمانيا		فرنسا		اسبانيا		هولندا	
السنة	1997	2008	1997	2008	1997	2008	1997	2008	1997	2008

قيمة الواردات الليبية من	930.85	4.270.4	497.75	1.659.8	311.86	789.5	149.75	400.8	110.85	351.7
قيمة الصادرات الليبية نحو	4,056.8	21.422.2	1,633.24	7.418.8	434.12	4.577.9	973.92	4.218.8	17.60	1.141.2

المصدر : - صندوق النقد العربي، مرجع سابق .

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2010، مرجع سابق، ص ص 143-145.

5- السياسة الاقتصادية الأوروبية تجاه موريتانيا :

ارتبط التعامل الأوروبي مع موريتانيا في إطار ما يسمى ب ACP) (والتي تشير اختصارا إلى اتفاقيات التعاون التي تجمع دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي بالاتحاد الأوروبي، وفي إطار ذلك جاءت العديد من الاتفاقيات تمثلت أساسا في اتفاقات لومي الخمس [(1)]والتي عرفت تطورا كبيرا مس الأطر التنظيمية والآليات المالية ومجالات التدخل والاستهداف، وقد تم تنفيذ معظم برامج هذه الاتفاقيات _____

[(1)] - امتدت كل اتفاقية لفترة زمنية قدرت بخمس سنوات، ومن ذلك جاء التوزيع الزمني لهذه الاتفاقيات كالآتي:

- اتفاقية لومي الأولى (1975-1980).

- اتفاقية لومي الثانية (1980-1985).

-اتفاقية لومي الثالثة (1985-1990) .

-اتفاقية لومي الرابعة (1990-1995) .

- اتفاقية لومي الخامسة (1995-2000)، للمزيد من التفصيل انظر:

- سعد بوه ولد سيداتي، "الشراكة بين موريتانيا والإتحاد الأوروبي: من كوتونو إلى برشلونه "، متحصل عليه من :

.www.elbidaya.net/spip.php?article719**, (20-11-2010)**

عن طريق التمويلات التي يوفرها الصندوق الأوروبي للتنمية (FED) الذي تم استحداثه عام 1958 و

الذي لعب دور الحامل المالي (الرئيسي و ليس الوحيد) للسياسات و المشاريع التي تم اعتمادها.

وقد دشنت اتفاقية كوتونو الموقعة في 23 يونيو 2000 ميلاد عهد جديد للعلاقة بين مجموعة ACP (ومجموعاتها الجزئية) و الاتحاد الأوروبي، حيث أولت أهمية خاصة للبعد السياسي و للمقاربات التشاركية و استراتجيات التنمية و مكافحة الفقر، كما نصت على دخول الطرفين في مفاوضات تفضي إلي إبرام اتفاقيات لتحرير المبادلات (مناطق تجارة حرة) بين الاتحاد الأوروبي من جهة و خمس مجموعات جزئية من مجموعة ACP هي: إفريقيا الغربية - إفريقيا الوسطي - إفريقيا الشرقية و القرن الإفريقي - إفريقيا الاستوائية و منطقة المحيط الهادي، أما بالنسبة لحجم الدعم المبرمج خلال العشرية الأولي من عمر الاتفاقية فقد تجاوز 13 مليار أورو عن الفترة (2002-2007) و 22.7 مليار عن الفترة (2008-2013)، و يتوازى مع هذا الدعم دور متزايد للبنك الأوروبي للاستثمار B.E.I في دعم مبادرات القطاع الخاص أساسا.

عموما، استفادت موريتانيا من جميع الآليات المالية التي يمنح بموجبها الاتحاد الأوروبي الدعم غير المسترجع (الهبات) لدول مجموعة ACP: البرمجة الوطنية و الإقليمية، الإصلاح الهيكلي، خطوط الميزانية، دعم التجارة.... ، فقد بلغت المبالغ المبرمجة في إطار الخمسية الأولي لاتفاقية لومي الرابعة (FED السابع) 65.9 مليون أورو خصصت أساسا لدعم السياسات الماكرو اقتصادية أما في الخمسية الثانية فقد ارتفعت هذه المخصصات إلي 77 مليون أورو وجهت أساسا إلي البنية التحتية و الإصلاح الترابي و التنمية الريفية و البيئة إضافة إلي تعزيز القدرات و التمكين لدولة القانون، أما ال FED التاسع الذي يغطي المرحلة الأولى من اتفاقية كوتونو فقد تخطي غلافه المالي المخصص لخدمة عمليات التنمية علي الأمد الطويل عتبة ال 100 مليون أورو خصصت لقطاع النقل و دعم القدرات و أنشطة أخرى أقل أهمية [1].

وحسب المختصين، يطرح انتقال موريتانيا من مجموعة ACP إلى الشراكة الأورو متوسطية - بعد أن ظلت مراقبا فيه منذ العام 1999 - تحديا كبيرا علي جميع المستويات، و هو ما تترجمه الحيرة و غياب الرؤية لدى الجانب الموريتاني على الأقل، إلى ذلك يعتبر

الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لموريتانيا إذ تؤمن السوق الأوروبية أكثر من 45% من الواردات الموريتانية و تستوعب أكثر من 60% من صادراتها، وهذا ما تبرزه وبوضوح اتجاهات الصادرات والواردات الموريتانية لسنة 2007 في الجدول التالي :

---

(1) - سعد بوه ولد سيداتي، مرجع سابق .

جدول رقم (9): اتجاهات الصادرات والواردات الموريتانية لسنة 2008

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الدول	دول الاتحاد الأوروبي	الدول الإسلامية	الدول العربية	الولايات المتحدة
السنة	2008	2008	2008	2008
قيمة الواردات الموريتانية من	900.3	329.9	151.9	117.3
قيمة الصادرات الموريتانية نحو	732.8	140.9	35.2	43.9

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2010، مرجع سابق، ص ص 157-160.

وقد دفع تزايد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية بفرنسا احد ابرز الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ممثلة في شخص رئيسها الحالي نيكولا ساركوزي إلى طرح مشروع «الاتحاد من اجل المتوسط » شهر نوفمبر 2007 ليدخل حيز التطبيق في جويلية 2008، وحسب ساركوزي يعد تجسيد المشروع ضروريا لاعتبارات موضوعية أهمها:

- ✓ فشل الحوار الأورو-متوسطي الذي انطلق ببرشلونة سنة 1995 في تحقيق أهدافه لأن المسار أخذ طابع الحوار شمال- جنوب، وهو ما عمق حسب ساركوزي من التباينات

والتناقضات بين الضفتين، وللخروج من هذه الحوامة اقترح ساركوزي على البلدان المتوسطية أن تحدد مصيرها في منطقة جغرافية مشتركة[1].

- ✓ حسب الرئيس ساركوزي"...تستوجب المعطيات والتناقضات التي يشهدها المتوسط أن يقوم الاتحاد من اجل المتوسط على أساس وظيفي نفعي، بحيث يعمق من التنمية المشتركة بين أعضائه مما يقلل من التناقضات والتباينات الحاصلة في حوض المتوسط...".

---

[1]- مصطفى صايج، "الاتحاد المتوسطي: خلفيات وسيناريوهات"، متحصل عليه من:
http://mustafasaidj.maktoobblog.com/899085 , (2009-12-15) .

- ✓ أولوية الاقتصاد على السياسة وهو ما سيضع مشروع الاتحاد في سياقه الصحيح [1] وفي هذا الصدد علق الرئيس ساركوزي بالقول أن"...الاتحاد من أجل المتوسط يمكنه أن يبدأ بالتنمية المستدامة والطاقة، النقل، الماء، البيئة، التعليم العالي، بناء المؤسسات، وطبعا التعامل النفعي مع التهديدات الناتجة عن ضعف التنمية في الجنوب وخاصة ما تعلق منها بالهجرة السرية" [2].

غير أنه و حسب المحللين يعكس المشروع قلقا فرنسيا،يمكن حصر خلفياته في :

1- القلق الفرنسي من تدخل قوى دولية جديدة في منطقة نفوذها التقليدي بالدرجة الأولى، فخلف هذا الاتحاد هناك أفكار جيوسياسية جادة تتعلق بتوسيع مناطق النفوذ العالمية وبالتفاوض من جديد على هذه المناطق[3]، فهناك دراسات جيوبوليتيكية ترغب في ضم العمق الصحراوي لشمال إفريقيا مع البحر المتوسط بهدف تصنيف البترول الجزائري والليبي على أساس أنه متوسطي.

2- التحديات الجديدة التي تشكل خطرا أمنيا على مستقبل فرنسا وأوربا والمتمثلة في قضايا: الإرهاب العبر للأوطان، الهجرة السرية، مستقبل المياه، التلوث...الخ.

3- تمثل الضفة الجنوبية مصدر الأمن الطاقوي لفرنسا وللدول التي تعرف بالقوس اللاتيني، وتشير التقديرات إلى تصاعد احتياجاتها من الطاقة حيث ستتزايد الواردات إلى 70% سنة 2020، وستصل إلى 85% سنة 2030 ، مما يستدعي الاستثمار في الطاقات المتجددةوهو ما تطرحه فرنسا في الوقت الراهن من خلال "مقايضة الغاز الطبيعي بالطاقة النووية ذات الاستخدامات السلمية" [4].

4- الخوف من انفجار منطقة شمال إفريقيا خاصة في ظل السيناريوهات الأربعة السوداء الخاصة بمستقبل المنطقة والتي تتداولها خفية بعض الدوائر الفرنسية، حيث تتوقع فيها خضوع المنطقة

بالكامل إلى الهيمنة الأمريكية إن لم يكن البحث عن قاعدة عسكرية جديدة للقوات الأمريكية «أفريكوم» في أحد دول المغرب العربي أو دول ساحل الصحراء القريبة منه، مما سينجم عنه رد فعل قوي من قبل المتشددين الإسلاميين سيزيد من حدة الاحتقان وردود العنف والصراع حول السلطة في غالبية الدول المغاربية، أي فيما تسميه بعض الدوائر الفرنسية «الفوضى غير الخلاقة»، مما _____

[1]- صلاح نيوف، "جنوب المتوسط"، متحصل عليه من:
http://www.alarabiya.net/programs/2008/06/11/51325.html , (2009-12-15) .

[2]- حوار جريدة صوت الأحرار مع الدكتور برقوق محند حول "الاتحاد من أجل المتوسط"، متحصل عليه من:
http://www.sawtalahrar.net/online/pdf/pdf15032009.pdf **,**(2009-12-15) .

[3]- بيرنارد شاميد، ترجمة:رائد الباش، "الاتحاد من اجل المتوسط: فرنسا مركز ثقل"، متحصل عليه من:
http://www.qantara.de/archiv.php/_C492/page_0/i.html , (2009-12-15) .

[4]- مصطفى صايج، مرجع سابق.

يهدد مصالحها في العمق[1]،وهكذا تحاول باريس الترويج لمشروع ساركوزي باعتباره حلا وسطا بين الهيمنة الأمريكية، وبين مستقبل مجهول تتحول فيه المنطقة إلى بؤرة للتوتر الدائم وعدم الاستقرار في ظل فشل مشروع برشلونة.

ردود فعل دول المغرب العربي إزاء مشروع الاتحاد الأوروبي :

من اللافت للنظر أن دول المغرب العربي مازالت مجردة من أي رؤية إستراتيجية موحدة في التعامل مع دول الشمال عموما ودول الاتحاد الأوربي بخاصة فـ:

- **الجزائر:** حسب الدكتور محند برقوق لا تعتمد الجزائر سياسة الكرسي الشاغر، وتساهم بمواقفها النابعة عن حسابات عقلية مرتبطة أكثر بتصورات سيادية لمحتوى مصلحتها الوطنية (ما ارتبط منها بمفاهيم الأمن أو التنمية أو التعاون...) [2]مع بعض التحفظات، ذلك أنها لا تريد أن تشارك في أي لعبة دبلوماسية قد تساهم في إبعاد تركيا عن الاندماج في الاتحاد الأوربي، مع تشبثها باتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وحسب بعض المحللين فإن التجاذبات حول ماضي فرنسا الاستعماري - وإن خفت بعد زيارة ساركوزي الأخيرة- فهي معرضة للشد والجذب كلما استدعت مصالح الطرفين تصفية الحسابات بينهما باللعب على أوتار الشعور الوطني وتأجيجه.
- **المملكة المغربية:** أبدت دعمها الفوري للمقترح الفرنسي بغية الحفاظ على الشراكة المميزة التي تجمعها مع فرنسا بوصفها أول شريك اقتصادي وأول مانح وأول مقرض وأول بلد مصدر للسياح في المملكة [3].

- **ليبيا:** الموقف الليبي قائم على نظرة داخلية بحتة ترتبط أكثر بعدم انتماء ليبيا للمسار المؤسس في برشلونة واعتبار القذافي لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط تهديدا لأحد الأولويات الخاصة بالسياسة الخارجية الليبية أي الاتحاد الإفريقي [4]، وسيؤدي هذا المشروع حسب القذافي إلى تقسيم صفوف الدول العربية والإفريقية، فهو وسيلة لإجبار الدول العربية على التفاوض مع إسرائيل [5].

تونس: في إطار سعيها للحصول على وضع الشريك المفضل مع الاتحاد الأوربي وبالنظر لعلاقاتها المتميزة مع فرنسا، أعربت عن التزامها بإرساء الاتحاد من أجل المتوسط كفضاء ييسر النمو والسلم

---

[1]- حسن المصدق، «الاتحاد المتوسطي: كولونيالية جديدة أم شراكة حقيقية؟»، **العرب الأسبوعي**، 14-06-2008، ص 12.

[2]- حوار جريدة صوت الأحرار مع الدكتور برقوق محند حول "الاتحاد من أجل المتوسط"، مرجع سابق .

[3]- حسن المصدق، مرجع سابق، ص 12.

[4]- حوار جريدة صوت الأحرار مع الدكتور برقوق محند حول "الاتحاد من أجل المتوسط"، مرجع سابق .

[5]- خوليو غودي، "الاتحاد من أجل المتوسط"، متحصل عليه من:

http://ipsinternational.org/_arabic/_asp?/idnews=1260 , (2009-12-15) .

المشترك [1].

ومن هنا يتبين أن مواقف الجزائر، تونس، المملكة المغربية وموريتانيا على تقاربها قائمة على رؤية وحدوية قطرية، كرست ما ذهبت إليه في مرحلة سابقة بتوقيعها وتفاوضها الانفرادي مع الاتحاد الأوروبي الذي يتحرك وفق إستراتيجية محكمة تستهدف الإبقاء هذه الوضعية التي تخدم وبشكل كبير مصالحه في المنطقة، والتي أفرزت بالمقابل جملة من الآثار على دول المنطقة وتكتلها بشكل عام، سيتم كشفها بالدراسة والتحليل في المطلب التالي :

المطلب الثالث :قراءة في آثر السياسات الأوروبية على دول المغرب العربي وتكتلها الإقليمي

تتجه السياسة الأوروبية عبر مراحلها المختلفة وأدواتها المتعددة إلى إعادة تنميط علاقاتها الاقتصادية والسياسية والأمنية بما يخدم مصالحها في المنطقة المغاربية، وتشير المؤشرات الأولية لدخول اتفاقيات الشراكة المطروحة حيز التنفيذ ،تونس (1995) والمملكة المغربية (2000)والجزائر(2005) إلى استحواذ الاتحاد الأوروبي على أغلبية المبادلات الخارجية المغاربية واحتكاره لأكثر من ثلثي الاستثمارات الأجنبية في المنطقة، عموما **أفرزت السياسة الأوروبية** تجاه منطقة المغرب العربي آثارا سلبية عديدة نذكر منها:

●تأثر **إيرادات الميزانية العامة للدول المغاربية باعتبار أن المداخيل الجمركية تحتل مكانة هامة في ميزانية هذه الدول** نتيجة انخفاض عائدات الجبائية الجمركية - تطبيقا لأحد أهم بنود الاتفاقيات القاضي بإلغاء الحواجز والتعريفات الجمركية على مدى 12 سنة - **التي تمثل ما نسبته 43% بالنسبة للمملكة المغربيـة، و 65% لتـونس**[2]، و 25 % بالنسبة للجزائر وهو ما يكلفها خسائر مالية هامة **تتراوح ما بين 4.1 إلى 7 مليار دولار** سنويا[3] .

● إغراق الأسواق المغاربية بالمنتجات الأوروبية نتيجة إزالة القيود الجمركية، مما سيؤدي إلى إفلاس المؤسسات الناشئة لعدم قدرتها على المنافسة بسبب :

- ضخامة تكاليف الإنتاج مقارنة بتكاليف المؤسسات الأوروبية .
- عدم مطابقتها لمعايير الجودة الدولية .
- ارتفاع الطلب على السلع المستوردة لانخفاض أسعارها مقارنة بالسلع المحلية.

●تأثر القطاع الفلاحي بالدول المغاربية والذي يمثل على سبيل المثال 11 % من الناتج المحلي الخام للجزائر وحوالي 24 % من اليد العاملة، لعدم استفادته من الدعم الكافي مقارنة بنفس القطاع الأوروبي

---

[1] - "التعاون التونسي الاورو-متوسطي...شراكة متكافئة ومتضامنة"، مرجع سابق.

[2] - فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورو- متوسطية**, (المغرب: دار توبقال، 1997)، ص ص 216-217

[3] - "أرقام قياسية في مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية "، مرجع سابق.

(4.5 %كدعم فقط في الجزائر مقابل 40 % الى 70 % بأوروبا) [1]، فضلا عن هشاشة المنتجات الفلاحية الجزائرية والمغاربية عموما أمام المنتجات الفلاحية الأوروبية التي تتمتع بمناعة قوية، وبمثال بسيط فإن سعر القمح المستورد من فرنسا أو من الولايات المتحدة الأمريكية أقل بثلاث مرات عن التكلفة

الوسطية للإنتاج بالمغرب العربي [2].

● تنامي الدين الخارجي وخدماته بشكل ملحوظ بالنسبة لتونس بسبب جملة من العوامل لعل أهمها ارتفاع فواتير الخصخصة، نتيجة لزيادة وتيرة عملية الاقتراض الخارجي كنتيجة لتطبيق احد بنود اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما أدى إلى تفاقم حجم ومشاكل ديونها الخارجية ، أما

المملكة المغربية فقد قلصت هامشيا من إجمالي الديون الخارجية وخدمات هذه الديون، في حين ساعد ارتفاع أسعار النفط الجزائر على خفض حجم ديونها الخارجية بشكل كبير [3].

- **زيادة معدلات البطالة بسبب غلق الكثير من المؤسسات المحلية غير القادرة على المنافسة، حيث بلغت نسبة البطالة في الجزائر سنة 2009-على سبيل المثال - حسب إحصائيات الديوان الوطني بـ 23%[4].**
- تفاقم معاناة دول المغرب العربي من العجز في ميزانها التجاري مع الاتحاد الأوروبي على الرغم من ارتفاع معدلات تبادلاتها التجارية مع دول الاتحاد، لكن تعتبر تونس في هذا السياق أفضل حالا من باقي الدول المغاربية حيث نجحت إلى حد كبير في تقليص الفارق بين حجم الصادرات والواردات مع أوروبا أوروبا [5] ،بل والأكثر من ذلك نجحت في تنويع صادراتها خاصة في مجال الصناعة التحويلية التي أصبحت تشكل أكثر من ثلثي صادراته [6]، على عكس الجزائر التي تشهد خللا فادحا على مستوى ميزانها التجاري مع أوروبا، وقد أوردت المعطيات الأولية لتقييم خمس سنوات من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي مؤشرات سلبية لحالة شبيهة بالاستنزاف الذي طال الاقتصاد الوطني الذي لم يجن سوى تسجيل ارتفاع غير مسبوق في قيمة الواردات من الاتحاد حيث بلغت 20 مليار دولار مقابل

---

[1] - ناصر دادي عدون، متناوي محمد، مرجع سابق، ص 183.

[2] - فتح الله ولعلو، مرجع سابق, ص 216

[3] - مصطفى خشيم، مرجع سابق، ص 88.

[4] راجع الملحق رقم (4) شكل يوضح تطور مستويات الديون الخارجية وخدمات الدين المغاربية بملايين الدولارات(1998 -2007)، ص 213.

انظر موقع الديوان الوطني الجزائري www .ons .dz للإحصاء:

[5] - مصطفى خشيم، مرجع سابق، ص 74.

- انظر في الملحق رقم (7) شكل يوضح تطور عجز الميزان التجاري التونسي مع الاتحاد الأوروبي والعالم ككل بملايين الدولارات(2000-2007)، ص 215 .

[6] - المرجع نفسه، ص 86.

مقابل صادرات بـ 1 مليار دولار، ولتصل بذلك نسبة المبادلات الى 80% ، وفي ذات السياق أكد شريف زعاف المدير العام(السابق) للتجارة الخارجية بوزارة التجارة أن التقييم الأولي اوجد خللا واضحا في الميزان التجاري خارج المحروقات"فالجزائر تستورد بـ 20 دولار لكل دولار من التصدير"،

والأكثر من ذلك فإن المتحدث أعلن أيضا أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو دول الاتحاد تبقى هامشية باعتبار أنها بلغت 1 مليار دولار سنة 2008، مقابل واردات بقيمة 8.20 مليار دولار من ذات المنطقة (قدرت سنة 2005 بـ 2.11 مليار دولار) [1]، هذا و تشير احدث التقديرات إلى أن الخزينة العمومية تتكبد نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية خسائر سنوية تقدر بـ 5, 2 مليار دولار ، بعد أن تحوّلت الجزائر إلى سوق واسعة للمنتجات الأوروبية [2].

وفي مثل هذه الحالة، يمكن أن نتساءل ما إن كانت دول المغرب العربي تستفيد حقا من أسواق أكثر انفتاحا أدت إلى استفحال مشكلة عجز الميزان التجاري ؟.

وبالإضافة لجملة الآثار المباشرة فقد كشفت السياسة الأوروبية تجاه المنطقة المغاربية أيضا عن :

- كشفت حقيقة الإستراتيجية الأوروبية تجاه المنطقة المغاربية التي تعمل على استبعاد أي محاولة تقارب بين دول المنطقة المغاربية وذلك بربطها بعلاقات ثنائية لتجنب اصطفافها في إطار موحد سيهدد مصالحها في المنطقة، والتساؤل الذي نطرحه في هذا السياق أنه إذا كانت العلاقات الاقتصادية والتجارية قائمة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية (والمتوسطية)عموما على المستوى الثنائي، فلماذا الدعوة إلى شراكة اورو- مغاربية أو اورو- متوسطية لم تجد لحد الساعة تطبيقا فعليا لها على ارض الواقع ؟ .
- تعكس اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي "تونس، المملكة المغربية، الجزائر" معادلة (المركز و الأطراف) ترجع فيها كفة المركز على حساب الأطراف, وهو ما تؤكده مؤشرات اللاتكافؤ في المبادلات التجارية بين الطرفين الاتحاد الأوروبي و دول المغرب العربي منفردة، حيث يستأثر الاتحاد الأوروبي الشريك الوحيد لبلدان المغرب العربي بحصة الأسد في المبادلات التجارية مما أدى لتعميق التبعئة الاقتصادية و المالية لبلدان المغرب العربي إلى أوروبا، فقد سمحت هذه الاتفاقيات للطرف الأقوى(الاتحاد الأوروبي) أن يملي جدول أعماله على الطرف الضعيف(دول المغرب العربي) الذي يعاني هشاشة في اقتصادياته التي تتأثر مباشرة و بسرعة بالتقلبات الظرفية التي تحدث في الأسواق الأوروبية نتيجة عامل التبعية فيما يخص المبادلات التجارية، بالإضافة إلى التبعية لمصادر التمويل الخارجي والذي اغلبه أوروبي، لذلك فإن الاسم الصريح لهذه العلاقة هو" الاستعمار _____

[1] - "اتفاق التجارة مع الاتحاد الأوربي يستنزف اقتصاد الجزائر"، متحصل عليه من:
(2010-01-12).http://www.sawt-alahrar.net/online/pdf/pdf24052009.pdf,

[2] -زهيرة ع،" اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي"، الخبر اليومي، 19-04- 2011، ص 24.

الجديد"،والأكيد أن مصطلح "الشراكة" الذي تروج له دول الاتحاد الأوروبي يستوجب أن يعتبر فيها عامل الحجم و القوة، لذلك فلا يمكن أن تقوم الشراكة إلا بين دولتين أو تكتلين متوازيين ودون ذلك فإن قيام أي علاقة بين طرفين غير متوازيين سيكون مآلها تبعية طرف لأخر .

●انكشاف الأهداف الأوروبية الخفية من وراء تبنيها شعار إرساء الأمن والاستقرار في منطقة المغرب العربي ، على اثر تخليها عن توفير الأمن الإقليمي في طول وعرض المتوسط لصالح سياسة أمنية ضيقة محورها الحد من الهجرة وتقنين التحرك والتنقل بكثير من التشدد في القوانين [1].

●إقدام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على خرق بنود اتفاقات "الشراكة "من خلال :

- رفض فتح أسواقها أمام المنتجات الزراعية المغاربية (بحجة عدم تطابقها ومواصفات الجودة الدولية)والتي كان سيعود فتحها بفوائد اقتصادية هامة على دول المنطقة المغاربية .

- تطبيق سياسات حمائية على المنتجات المغاربية غير متصلة بالرسوم بصورة فردية من قبل بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي [2] .

● كشف توقيف برنامج ميدا باقتراح من اللجنة الأوروبية في 2006 بموجب التنظيم : 1638/2006 الصادر عن البرلمان الأوروبي في 24 أكتوبر 2006، و استبداله بآلية جديدة وضعها الاتحاد الأوروبي l’instrument européen de voisinage et de partenariat تمثلت في" الآلية الأوروبية للجوار و الشراكة " كآلية بديلة عن برنامج ميدا من أجل تدارك النقائص و الأهداف التي عجز برنامج ميدا عن تحقيقها على الفشل الأوروبي في تجسيد هذا التقارب و الشراكة الاقتصادية، حيث تعتبر هذه الآلية المستقبلية كبرنامج للدعم المالي يمتد من 2007 إلى 2013 يشتمل إضافة للدول شرق أوروبا، دول جنوب حوض المتوسط، كما أن سياسة الدعم الأوروبي لفائدة دول جنوب المتوسط لا تف بحجم الإصلاحات الاقتصادية و المالية لهذه الدول لاسيما وأنها مرتبطة بمؤشرات مستوى حقوق الإنسان و الديمقراطية و المساواة و الحريات حقوق الأقليات ....الخ.

● ضعف الاستثمارات الأوروبية المباشرة في دول المغرب العربي إذا ما قارناها بإجمالي الاستثمارات الخارجية المباشرة لدول الاتحاد الأوروبي، بحيث لا تصلها من استثمارات ألمانيا المالية مثلا إلا نسبة 0.5% و 0.6 % من مجموع استثمارات فرنسا المالية في الخارج[3] .

● إن الطابع العمودي لهذه المبادلات يجعل من المنطقة المغاربية سوقا أسيرة للاتحاد الأوروبي، كما يساهم في تدني حجم مبادلاتها التجارية البينية - ويصعب من احتمال فك ارتباط دول

المغرب العربي وتنظيم الصفوف في إطار مغاربي موحد سيمنحها قدرة تفاوضية اكبر، مما يصعد من تبعية دول المغرب

---

(1) - "تقويم مسار برشلونة (1995-2007)"، **العرب الأسبوعي**، 12-04-2008، ص 18.

(2) - رياض الخوري، مرجع سابق، ص 29.

(3) - "تقويم مسار برشلونة (1995-2007) "، مرجع سابق، ص 18.

العربي لأوروبا - وهذا ما يبرز و بوضوح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1)

نسبة واردات وصادرات تونس والمغرب والجزائر من الاتحاد الأوروبي وشمال إفريقيا إلى إجمالي التجارة الخارجية خلال السنوات 1995 -2007

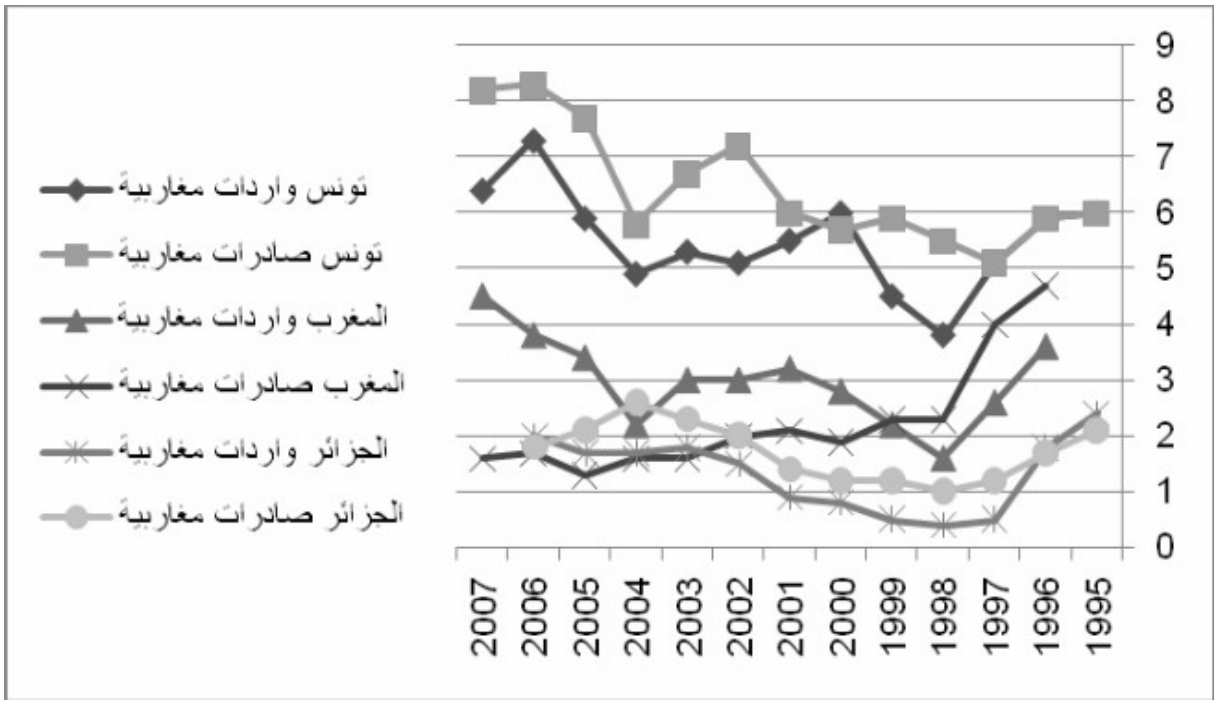

.http://www.un.org/arabic/**Data Source:** UN Comtrade Publication

خلاصة القول، لعب الاتحاد الأوروبي دورا سلبيا مؤثرا ساهم في تعميق تبعية دول المغرب العربي وتكبدها لخسائر اقتصادية فادحة منذ دخول اتفاقيات الشراكة الثنائية حيز التنفيذ، كما ساهمت أساليب التعامل الأوروبي في تكريس منطق السلوك القطري الانفرادي لدى قادة دول المغرب العربي، مما سيباعد من احتمالات التفكير في إعادة إحياء التكامل المغاربي المجمد منذ سنة 1994 .

و إلى جانب الاتحاد الأوروبي، وضعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ أحداث الحادي عشر سبتمبر المنطقة المغاربية في صدارة اهتماماتها إذ خصتها بعدد هام من المبادرات والمشاريع، سيتم التطرق إليها بالدراسة والتحليل في المبحث التالي للوقوف على آثارها الواقعة والمحتملة :

لعبت العديد من المتغيرات الإقليمية والعالمية - كما سبق البرهنة على ذلك- دورا حاسما في الوضع الذي آل إليه التكامل الإقليمي المغاربي بعد مرور 22 سنة على تأسيسه، مما دفع بالعديد من الكتابات إلى اعتباره كمشروع أكثر من كونه تكامل فعلي قائم بذاته، بالنظر لعدم تحقيقه أي هدف من الأهداف المرسومة فضلا عن تجميد عمل مؤسساته منذ 1995، وفي ظل هذا الوضع تكبدت وتتكبد الدول المغاربية تكلفة باهظة على كافة المستويات، فكما أن للبناء ثمنا هناك ضريبة لعدم البناء وهي حسب البعض من نوع الضرائب التي لا تقدر ماليا فحسب بل تحتسب بميزان الهدر التاريخي والحضاري، وعليه لم يعد تفعيل مؤسسات الاتحاد المغاربي رغبة أو أمنية بل أصبح ضرورة ملحة شكلت منطلقا استراتيجيا للعديد من الدراسات والأفكار التي أجمعت على أن تفعيل مؤسسات الاتحاد سيجنب دوله الكثير من التعثرات والارتدادات خاصة وأن العولمة لا تعترف بالوحدات الكبرى ولا تكاد تعير وزنا للوحدات الصغرى المجهرية .

المطلب الأول :تكلفة اللاتكامل في المنطقة المغاربية

يشكل واقع التكامل المغاربي اكبر خيبة أمل خلال العقدين الماضيين في المنطقة لا يسمح سوى بالحديث عن " تكلفة اللاتكامل "كما يذهب إلى ذلك عديد الملاحظين، إذ تمثل هذه المنطقة أسوأ تلميذ إفريقي في مجال التكامل الإقليمي، وفي هذا السياق يجب التأكيد على أننا أمام كيان مغاربي معقد "كيان عائم وغير مؤكد " [1]يعاني من خلافات حادة فتحت المجال لتدخلات أجنبية ساهمت في تغذيتها وتعميق تبعيتها لها، وبالنتيجة تكبدت دول المنطقة خسائر ضخمة على مختلف الأصعدة إذ :

◄تخسر دول الاتحاد المغاربي نحو عشرة مليارات دولار سنويا وهو ما يعادل نحو 2% من ناتجها القومي الإجمالي بسبب غياب التنسيق في المواقف الخارجية، وتعثر قيام سوق مغاربية مشتركة واستمرار الاعتماد على الأسواق الأوروبية في تسويق الصادرات واستيراد المواد الضرورية، والأكثر من ذلك مرور تجارتها البينية عبر أطراف ثالثة غالبا ما تكون من دول الاتحاد الأوروبي، إذ لا تستورد المملكة المغربية من الجزائر سوى 5 % من مشتقاتها النفطية المقدرة بنحو 2.5 %مليار دولار، أما الجزائر فتستورد بدورها اقل من 1 % من صادرات المملكة المغربية الغذائية [2].

◄ تخسر المنطقة المغاربية على مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة حوالي 3 مليار دولار، في الوقت

، للتعرف على وجهة نظر هذا الأخير وتصوره حول واقع التكامل في المنطقة [1] Serge Sur- على حد تعبير المفكر "سيرج صور

المغاربية، انظر :

,Serge Sur, «Le Maghreb: un objet incertain et flottant», **Questions Internationales**, No.10- . November-December 2004

[2]- "خلافات دول المغرب تكبدها 10 مليارات دولار"، متحصل عليه من :

aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=108433 , . (2010-08-29)

الذي يفترض فيه أن تنجذب هذه الاستثمارات نحو منطقة قارب عدد سكانها 100 مليون مستهلك،غنية بالموارد والثروات الطبيعية والباطنية [1].

◄ تخسر تونس -على سبيل المثال - لوحدها 20000 منصب شغل سنويا بفعل غياب التكامل المغاربي. ◄ على مستوى الطاقة، فإن الخسارة الناجمة عن عدم التعاون بين الجزائر والمملكة المغربية في إطار مغاربي موحد ضخمة ومعروفة جدا، فالمملكة المغربية تنتهج إستراتيجية طاقية تستبعد أي تعامل يمكن أن يؤدي إلى التبعية للجزائر، كما تحجم عن استيراد الكبريت و الامونياك الجزائري من اجل تحويل الفوسفات إلى سماد، والأكيد أن التنسيق بين المكتب الشريف للفوسفات و سوناطراك من شأنه أن يرفع بشكل كبير من إمكانات المنطقة المغاربية من حيث إنتاج الأسمدة لتصبح إحدى أكثر المناطق تنافسية في العالم [2].

◄ تعمق الشرخ بين شعوب المنطقة وأنظمتها الحاكمة حيث كشف الواقع اللاتكاملي الذي كرسه قادة المغرب العربي عن أوجه القصور الذي تعانيه النظم السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية القطرية وعجزها عن تلبية حاجيات شعوبها وضمان حياة كريمة، مما ينذر بحدوث اضطرابات خطيرة ستهدد استقرار المنطقة في المرحلة القادمة [3]، وتشكل الاحتجاجات الشعبية المتصاعدة التي تشهدها عدد من الدول المغاربية(والعربية)موجة أولى ستستتبع بأخرى أكثر عنفا وخطورة في حال عدم الاستجابة لمطالب الطبقة الشعبية وقمعها.

◄ ضعف المركز التفاوضي للدول المغاربية على المستوى العالمي كنتيجة طبيعية لغياب إطار إقليمي موحد كان سيدعم موقفها، وهو ما كشفته الاتفاقيات التي ابرمها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مع عدد من الدول المغاربية التي كانت الطرف الأضعف فيها [4].

تجدر الإشارة إلى أن هذه التكاليف والخسائر الضخمة التي تكبدتها دول المغرب العربي هي بالدرجة الأولى نتيجة طبيعية للتصورات والسياسات القطرية الأنانية المنتهجة -والتي أثبتت فشلها- دون إغفال الدور السلبي الذي لعبته الأطراف الخارجية، وهو ما برهنت عليه الدراسة في المباحث السابقة والذي يتفق إلى حد ما مع ما ذهب إليه عدد من الباحثين والمختصين في العديد من الدراسات والملتقيات، لعل أبرزها الملتقى الذي احتضنته مدينة جنوى (الايطالية) شهر ماي 2009 بعنوان "Is Régional Cooperation in the Maghreb Possible? Implications for the Region and External

---

(1)- " من اجل امن مستدام بالمنطقة المغاربية "، مرجع سابق .

(2)- المرجع نفسه .

(3)- Silvia Colombo, Op. Cit.

(4)- انظر في الملحق رقم (11) جدول للاتفاقيات الموقعة بين دول المغرب العربي وباقي العالم (1989-2007)، ص 219

(1). "Actors

وفي ظل هذا الوضع تصبح الحاجة إلى إطار إقليمي موحد في المنطقة المغاربية أمرا ملحا تفرضه العديد من الضرورات من اجل التقليل من الخسائر الواقعة والمحتملة، وتدعيم موقعها على الساحة العالمية وهو ما يستلزم التفكير في الآفاق الممكنة والكفيلة بتفعيل مؤسسات هذا التكتل :

المطلب الثاني :آفاق تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي

ركزت العديد من مراكز البحوث والدراسات المغاربية والغربية اهتمامها في السنوات الأخيرة على بحث سبل وأفاق تفعيل مؤسسات اتحاد المغرب العربي، بالنظر لثقل الخسائر المترتبة عن جمودها والمكاسب المرتقب تحقيقها في حال تفعيلها، وفي هذا السياق تتفق جل الدراسات الغربية على أن المبادرات الخارجية وحدها الكفيلة بدفع عملية التكامل في المنطقة المغاربية، لعل أبرزها الدراسة Global Trend الأمريكية الصادرة سنة 2008 بعنوان"الاتجاهات العالمية في آفاق 2025"2025 الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي استنادا على أهمية النفط بالنسبة للاقتصاد والتي أكدت على

العالمي، وضرورة تحرك القوى الكبرى(الولايات المتحدة على وجه التحديد) لدفع عملية التكامل الإقليمي بالمنطقة بالنظر لبوادر التهديد بعدم الاستقرار الناجمة عن السياسات الاستبدادية التي

تنتهجها الأنظمة المغاربية الحاكمة، تدني مستوى المعيشة مع استمرار المواجهات الإقليمية ...الخ، مما يحول المنطقة المغاربية إلى تهديد حقيقي للأمن العالمي [2] .

كما برزت في السنة عينها دراسة فرنسية بعنوان "الكتاب الأبيض "، وهي وثيقة للتصور المستقبلي للدفاع والأمن الفرنسي تتوقع حدوث سيناريو الهزات الداخلية أو مخاطر الغضب الاجتماعي بناءا على مؤشرات عديدة : انعدام التوازنات على الجبهة الاجتماعية، تفشي ظاهرة الهجرة السرية، تفشي نزعات الانفصال، البطالة .....الخ، مما يحول المنطقة إلى تهديد حقيقي للأمن العالمي تستوجب ضرورة تدخل القوى العظمى (الاتحاد الأوروبي وفرنسا على وجه الخصوص)بشكل استباقي لدفع دول المنطقة للتكتل حفاظا على الأمن العالمي، أو بالأحرى حفاظا على المصالح الإستراتيجية للقوى الغربية في المنطقة"النفط بالدرجة الأولى" .

لكن و في حقيقة الأمر يتوقف إحياء مؤسسات التكامل المغاربي على مبادرة داخلية تنبع من إرادة كل الدول الأعضاء في التكتل، إيمانا منهم بقضية التكامل والوحدة بين شعوب المغرب العربي، وهو ما يستوجب كخطوة أولى :

---

[1] - للاطلاع على آراء ملاحظات وتوصيات هذا الملتقى، انظر : Op .Cit. Silvia -,Colombo

[2] - " Op.Cit. ,"Global Trends 2025: A Transformed World

◄ توفر الإرادة السياسية : إذ أثبتت التجربة التكاملية المغاربية على أن عوامل الانسداد سياسية بالدرجة الأولى، فالمشاكل الاقتصادية لم تكن الشغل الشاغل لقادة الدول المغاربية على مدى العقدين الماضيين وهو ما جعل المنطقة المغاربية تعاني من متاعب تؤكد نفسها ككيان غير متجانس أرهقته التصورات القطرية الأنانية والمصالح الضيقة، ومن هذا المنطلق يشكل توفر الإرادة السياسية الشرط الجوهري لقيام واستمرار التكتل المغاربي وبدونه لن يحقق أي تقدم .

◄ إصلاح الأنظمة السياسية بالمنطقة على أسس الديمقراطية الحقيقية والتي تتوافق مع خصوصية المجتمع، والعمل على تجسيدها عن طريق بناء مؤسسات ديمقراطية فعالة تقوم على أسس شفافة تحترم إرادة الشعب وتتيح لأفراد المجتمع التعبير عن انشغالاتهم ومطالبهم [1] .

◄ فصل السياسة عن الاقتصاد والتعامل مع الشأن الاقتصادي بحيادية تامة بعيدا عن الأيديولوجيا والمصالح القطرية الضيقة، وترسيخ ثقافة ايجابية لإدارة الخلافات،مع الأخذ بعين الاعتبار موقع المغرب العربي وموارده وإمكانياته وطموحات شعوبه واستشراف مستقبله [2].

◄ معالجة القضايا الإقليمية العالقة : فالأكيد أن الوصول إلى خلق سياق "مثالي " لإحياء التكتل المغاربي يتطلب أولا وقبل كل شيء معالجة عدد من القضايا التي تم تجاهلها لفترة طويلة عبر وضع آليات عادلة ونزيهة لفض النزاعات تتسم بالسرعة والفعالية والالتزام بتطبيقها، وفي هذا السياق لابد من التأكيد على ضرورة وضع حد لقضية الصحراء الغربية كشرط لتفعيل الاتحاد المغاربي من جهة، ولغلق الطريق أمام كل المحاولات الغربية الرامية لإدراجها ضمن استراتيجياتها المستقبلية بغرض التدخل في الشؤون الداخلية المغاربية من جهة أخرى .

◄ مراجعة وتعديل نصوص المعاهدة المؤسسة لاتحاد المغرب العربي، مع ضرورة تبني مبدأ الأغلبية في التصويت عند اتخاذ القرارات.

هذا و يتعين على الدول المغاربية كخطوة ثانية اتخاذ جملة من الإجراءات ووضع برامج عملية متدرجة على المستويين الإقليمي والقطري :

أ- على المستوى الإقليمي :

◄ إلغاء الحواجز الجمركية .

◄ تطبيق مبدأ التخصص لتجنب أي شكل من أشكال الإغراق التجاري لسلع متطابقة ولضمان الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة .

---

(1)- Abdelhamid Merouni , Op.Cit., P.18.

(2)- محمد الشكري، مرجع سابق .

◄ سن قواعد دقيقة تنظم علاقاتها التجارية لتجنب أي صدامات محتملة [1].

◄ تنسيق السياسات كشرط مسبق لتحرير التجارة وتعزيز الترابط التدريجي بين دول المنطقة [2].

◄ تطوير إطار مؤسساتي قوي وتبني برامج وخطط تكاملية متدرجة تعطي الأولوية للقطاعات ذات الأهمية كالزراعة، النقل، المواصلات، الصناعة، الاستثمار، والخدمات الاجتماعية.

◄ توحيد المعايير والمقاييس والمواصفات الصناعية والتنسيق فيما بين المراكز المختصة والاستفادة من الخبرة الدولية لضمان جودة تنافسية للسلع المنتجة بالبلدان المغاربية [3] .

◄ وضع إستراتيجية موحدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي : فالأكيد أن المفهوم الصحيح للاكتفاء الذاتي الذي يتحقق في إطاره الأمن الاقتصادي القطري والجماعي لدول الاتحاد يجب أن يراعي ضرورة ارتفاع القدرة الشرائية في إطار التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المغاربية، وما يترتب عنها من زيادة كمية ونوعية في الطلب على السلع والخدمات، كما يجب أن يراعي ذلك المفهوم

أهمية الاستفادة من الميزة النسبية في مجال التخصص على المستوى المغاربي أو الدولي بما يؤدي إلى توفير العائدات اللازمة لتغطية قيمة الاحتياجات المستوردة المكملة للإنتاج المحلي اللازمين لتحقيق الاكتفاء الذاتي .

◄ تطوير إستراتيجية موحدة للتصدير مع ضرورة فرض تعريفة جمركية خارجية مشتركة ستحقق الحماية المتكاملة لاقتصاديات المنطقة [4] .

◄ تطوير أسواق رأس المال المغاربية بما يضمن تكاملها وتجميعها للمدخرات وحسن توزيعها على الاستخدامات المثلى، والقيام بالإدراج المشترك للشركات في البورصات المغاربية والسماح للمواطنين المغاربة بالاستثمار فيها وتوحيد أنظمة الرقابة والشفافية .

◄ تطوير التعاون بين مؤسسات تشجيع الاستثمار المغاربية لضمان تشجيع الاستثمارات المغاربية وتوحيد شروط التعامل مع الاستثمارات الأجنبية بما يضمن تكاملها مع الاستثمارات المغاربية والعربية وتقييمها على أساس القيمة التي ستضيفها إلى هذه الاقتصاديات[5] .

◄ تشجيع كل أشكال التصدير من و إلى الدول المغاربية، وتوفير إمكانات النقل والتأمين وغيرها من

---

(1)- Yann Echinard, Laetitia Guilhot," Le Nouveau Régionalisme : de quoi parlons-nous ?", : obtenu en parcourant .www.afri-ct.org/IMG/pdf/54_Echinard_et_Guilhot.pdf, (13-05-2010)

(2)- Abdelkader Sid Ahmed, » Maghreb, Quelle Intégration A La Lumière Des Expériences .Dans Le Tiers Monde?», **Revue Tiers Monde**, No 129, janvier-mars 1992, P.71

(3)- محمد الشكري ،مرجع سابق .

(4)- Abdelkader Sid Ahmed, Op.Cit., P.75.

(5)- محمد الشكري، مرجع سابق .

الخدمات التي يجب توفيرها للمصدر حتى تنخفض التكلفة و تتنامى القدرات التنافسية لدول التكامل، مع ضرورة إعادة بعث هياكل الإنتاج والتسويق للاستفادة من الطاقات المعطلة للدول المغاربية [1].

ب- على المستوى القطري :

◄ العمل على تحسين بيئة الأعمال ومقاومة الفساد والمحسوبية وإصدار حزمة من القوانين التي تحارب هذه الظواهر والممارسات وتطبيق معايير المحاسبة الدولية[2].

◄الحد من زيادة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وترك المبادرة للقطاع الخاص الذي من شأنه أن يساعد على التراكم والوفرة الكبيرة على المستويين الداخلي والبيني والتي يمكن أن تنشأ لدى عمليتي الإنتاج والتبادل لمواجهة الأسواق العالمية وتحقيق التكامل في إطار الأسواق العربية [3].

◄دعم الشركات الصغرى والمتوسطة وتحفيزها للعمل في البلدان المغاربية الأخرى نظرا لما تتوفر عليه هذه البلدان من فرص هائلة خاصة في ميدان البناء والتشييد وتطوير البنى الأساسية، ولا يخفى تأثير ذلك على تدوير الأموال المغاربية داخل الاتحاد وخلق فرص عمل وتطوير صناعة مواد البناء والتشييد وحاليا تستغل الشركات الدولية هذه الفرص على حساب الشركات المغاربية[4].

◄انتهاج سياسات صارمة تستهدف تحقيق الإصلاح المالي والنقدي والمصرفي و الضريبي والجمركي. ◄العمل على ترقية مستويات التطور الاقتصادي لكل بلد من خلال اعتماد الأساليب التكنولوجية والتقنية الحديثة في مجالات الإنتاج والتسيير والتسويق [5].

◄إيلاء التنمية البشرية الأهمية القصوى وخاصة فيما يتعلق بالتعليم والتدريب وحيازة المعرفة وتوطين جامعات ومعاهد تطبيقية دولية في المنطقة .

◄بناء إعلام حيوي وفعال يمكن من بناء الوعي المغاربي ويدعم الانتماء للمشروع الحضاري الواحد الذي يحقق مصلحة الجميع، ويبرز منافع التكامل وحالات النجاح ويروج لفرص الاستثمار الداخلي

---

[1] - مقدم عبيرات مقدم، مرجع سابق، ص 216.

[2] - للإشارة تحتل دول المغرب العربي مراتب متدنية في لائحة الشفافية الدولية بسبب تحول الفساد إلى أداة من أدوات الحوكمة نتيجة :سيطرة الدولة، طبيعة المنغلقة لدوائر اتخاذ القرار، استبدادية الأنظمة الحاكمة ....الخ، مما أسس لممارسات الفساد التي تعيق أي جهود للتنمية والتقدم على المستويين القطري والإقليمي، للمزيد انظر:
Jawad Rachami, " Maghreb Integration and the Four-Sided Development Squeeze", Center-for International Private Enterprise, Washington , Juan 2009, available at:
http://www.slideshare.net/soniabess/maghreb-integration-and-the-foursided-developmentsqueeze.pdf, (19-08-2010).

[3] - مقدم عبيرات مقدم، مرجع سابق، ص 215.

[4] - محمد الشكري، مرجع سابق .

[5] - مقدم عبيرات مقدم، مرجع سابق، ص 192.

المنتج.

◄فتح المجال لمؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في حشد الشعوب ونشر الروح المغاربية المشتركة ودفع عملية التكامل في المنطقة المغاربية.

ولأن الفوائد التي ستجنيها الدول المغاربية من إحياء مؤسسات اتحاد المغرب العربي كبيرة فيجب أن تكون موضوع تفكير القادة السياسيين بهذه البلدان، حيث أوضحت دراستان حديثتان واحدة أوروبية والأخرى أمريكية [1]أن إحياءها سوف يساهم في دعم اقتصاديات المنطقة، كما سيكون لها تأثير مباشر في غضون سنتين إلى خمس سنوات حيث سترتفع التجارة بين البلدان المغاربية في مجملها بنسبة 3 إلى 4.5 % (من 3 إلى 4مليارات اورو)، كما ستزداد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 75% (أي ما يقرب من 5 مليارات اورو في السنة)[2]، مع إمكانية خلق نحو 22 مليون فرصة عمل خلال العقدين القادمين [3]، هذا وقد خلصت دراسة علمية أجرتها مجموعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبنك الدولي سنة في عام 2006 إلى نتيجة مؤداها أن المغرب العربي يستطيع أن يزيد معدل نصيب الفرد من الدخل القومي بنسبة إضافية قدرها 50 % بحلول عام 2015 عن طريق التكامل [4] .

و لبلوغ ذلك ينبغي اعتماد منهجية واقعية يمكن أن تستلهم من النموذج الذي سمح للمجموعة الأوروبية أن تنشأ ابتداء من خمسينات القرن الماضي، آخذة بعين الاعتبار خصوصيات النموذج المغاربي وذلك من خلال:

. (Maghreb Free Trade Area) ● إقامة منطقة تجارة حرة

مغاربية).Maghreb Customs Union ● إقامة اتحاد جمركي مغاربي (

).Maghreb Common Market●إقامة سوق مغاربية مشتركة(

).Maghreb Economic Union● إقامة اتحاد اقتصادي مغاربي (

): وذلك بتوحيد كافة Maghreb Economic Unity● تشجيع وإقامة وحدة اقتصادية مغاربية السياسات الاقتصادية (المالية، النقدية، التجارية) كخطوة لبلوغ الوحدة السياسية التي تتطلب إنشاء سلطة عليا تعلو فوق سلطات الدول الأطراف.

---

[1] - جاءت الدراسة الأوروبية بعنوان :"كلفة غياب الكيان المغاربي"، مركز طليطلة الدولي، مدريد، ماي 2006، أما الدراسة الأمريكية فهي بعنوان :"المنطقة المغاربية والتكامل الإقليمي الشامل :حلم يتعين الوفاء به"، معهد بيترسون للاقتصاد الدولي واشنطن، أكتوبر 2008.

[2] - " من اجل امن مستدام بالمنطقة المغاربية "، مرجع سابق .

[3] - Luis Martinez ,Op .Cit., P.6.

- Jawad Rachami , Op .Cit [4].

تم التوصل في ختام هذه الدراسة إلى جملة من النتائج النظرية منها والإجرائية :

أ- النتائج النظرية :

◄ تعاني الاتجاهات النظرية لدراسة ظاهرة التكامل الإقليمي قصورا واضحا من جوانب عدة :

- غياب نموذج نظري يراعي خصوصيات عمليات التكامل الإقليمي لدول العالم الثالث .

- ندرة الكتابات المتخصصة في إبراز اثر المتغيرات الخارجية على مسار التكتلات الإقليمية.

◄ تعتبر مدرسة التبعية الأكثر قدرة على تشخيص واقع دول العالم الثالث، طبيعة علاقاتها وآثار ارتباطاتها بالفواعل الكبرى للنظام الرأسمالي العالمي .

◄ يعكس استمرار التشبث بمسائل"السيادة الوطنية ورفض نقل الولاء "، "تقديم المصلحة والأمن الوطني" و سيادة منطق الأنانية، الشك، الخوف واللاثقة المزمنة....الخ، صلابة طروحات المدرسة الواقعية ويمنح مصداقية اكبر لمنطلقاتها التحليلية في عالم ما بعد الحرب الباردة .

ب - النتائج الإجرائية:

◄ كشفت الدراسة عبر مختلف مراحلها على حقيقة مفادها أننا أمام كيان مغاربي يعاني من متاعب تؤكد نفسها ككيان غير متجانس، أبرزت فيه الحسابات القطرية الضيقة وعدم موقعة المصالح العليا للفضاء المغاربي موقعها الصحيح التأثير الحاسم للمعطيات السياسية والتاريخية على سلوكيات وتفاعلات دول التكتل المغاربي، حيث أكدت العديد من الأحداث والمناسبات عن قدسية المصالح الوطنية الضيقة، مع ما يعنيه ذلك من تغليب لقيم الاختلاف والتباعد على قيم التقارب والعمل المشترك .

◄ شكلت الخلافات التاريخية والأنانيات القيادية والتنافس المرضي الذي دب بين حكومات المنطقة على الزعامة و الريادة الإقليمية، واستمرار النزاعات الحدودية الموروثة من الحقبة الكولونيالية إحدى أهم تركات التاريخ المغاربي

في مرحلة ما بعد الاستقلال، وهو ما أدى إلى غلبت التصورات و الادراكات السلبية على التفاعلات البينية لدول المنطقة وسيادة لوضع يحكمه ثالوث "اللاثقة ،الشك، والخوف الدائم " أصبح راسخا في عقول وممارسات النخب الحاكمة ، وهو ما يقضي على أي تفكير جدي في بناء اتحاد المغرب العربي **لتتحول بذلك المنطقة المغاربية إلى ميدان للصراع والمزايدة باسم المصالح الوطنية** على حساب التكامل .

◄ لم تنجح المجموعة المغاربية في ضمان سيرورة مؤسسات اتحاد المغرب العربي وتحويلها إلى فعل تاريخي قادر على تعزيز مقومات التنمية في الأقطار المغاربية، بل إنها لم تنجح في تركيب برامج مشتركة في العمل قادرة على تحويل بنود ميثاق الاتحاد إلى معطيات ومواد قابلة للتطبيق على ارض الواقع، رغم المعطيات الجغرافية والتاريخية والثقافية العامة التي صنعت مشروع الاتحاد وحلمه.

◄ كشف واقع الاتحاد المغاربي عن عمق أزمة الدولة الوطنية، بالنظر لفشل الأنظمة الحاكمة في خلق فلسفة للحكم قائمة على الديمقراطية، وعجزها عن تقديم حلول للازمات الاجتماعية والاقتصادية وتستعيض عن ذلك بتضخيم الخطر الآتي من الجيران لتبرر تكديس السلاح وفرض قيود على الحريات وعقد أحلاف مع أطراف خارجية على حساب السيادة والتكامل بين دول المنطقة، **ومن هنا** فإن سيادة هذا الوضع من شأنه أن يؤدي إلى دوامة من الفعل والفعل المضاد ليقف بذلك كحجر عقبة أمام كل السياسات والإجراءات الهادفة - والمطلوب اتخاذها - لرأب الصدع وتحسين الادراكات والتصورات عن الأخر المغاربي أولا، ثم الدخول في تكامل على قاعدة متينة أساسها الثقة والمصلحة المتبادلة ثانيا .

◄ يقلل استمرار هذا المناخ الإقليمي المتأزم من احتمالات قيام تكامل مغاربي قوي في المستقبل القريب خاصة في ظل بروز خلافات جديدة "تجاذبات منطقة الساحل " كان يفترض أن تستثمرها الحكومات المغاربية لتنسيق الرؤى والتصورات والاستراتيجيات لمواجهة التهديدات التي تنتجها هذه المنطقة في إطار مغاربي موحد، إلا أن افتقار دول المنطقة لعنصر الثقة المتبادلة سيظل يحول دون تكتلها .

◄ إن مشكلة وحدة المغرب العربي هي" مشكلة النخب السياسية الحاكمة" والتي تتسم بتضارب توجهاتها محركاتها، وتصوراتها التي تحكمها هواجس بناء القوة والحفاظ على الأمن وتغليب كفة ميزان القوى الإقليمي لصالحها، الأمر الذي يفسر تبنيها النهج النزاعي بدل الدخول في مسار

تكاملي سيحقق مكاسب وامتيازات مشتركة تغنيها عن تكبد تكاليف "اللاتكامل " الباهظة، وهنا تصل الدراسة إلى التأكيد على حقيقة جوهرية مفادها أن" **النخب الحاكمة هي المقوض الحقيقي للعملية التكاملية"** بفعل سياساتها وسلوكياتها اللاعقلانية ، كما تتحمل هذه الأخيرة أيضا مسؤولية تكريس تبعية دولها بفعل دخولها في "علاقات طوعية" تخدم مصالحها الخاصة وتتوافق مع مصالح القوى الغربية على حساب مصالح شعوبها، في الوقت الذي لم تتمكن فيه من كسب الحد الأدنى من الشرعية الديمقراطية تجاه شعوبها لفقدان الإنجازات الحقيقية في تحقيق الديمقراطية، وبناء دولة الحق والقانون بالتلازم مع بناء المجتمع المدني الحديث .

◄ شاركت الأنظمة المغاربية بفعل سياساتها المنتهجة " طلب الدعم الخارجي لتطويق ومحاصرة العدو المغاربي" في تجزئة و تشرذم المنطقة من جهة، وفتح المجال للتدخلات الأجنبية من جهة أخرى، فقد أفضت تطورات قضية الصحراء الغربية - التي شكلت احد ابرز العوامل الكامنة وراء الجمود الذي يطبع مؤسسات الاتحاد -إلى ارتفاع الحاجة إلى الدعم الأجنبي عسكريا واقتصاديا لهذا النظام أو ذاك، وهو ما جعل القضية عنصر استنزاف للمقدرات الذاتية وعنصر تعميق للارتهان والتبعية للأطراف الخارجية التي تعمل على إبقاء الصراع مكشوفا والدولتان في حالة استنزاف، دون السماح باختراق التوازن المطلوب من قبل احدهما بما يضمن استمرار تسابقها لكسب تأييدها ودعمها .

◄ لعبت القوى الكبرى دورا هاما في تكريس سياسة التجزئة في المنطقة المغاربية، إذن يعود الغرب مع مطلع القرن الجديد إلى إعمال مبادئه التي طبقها إبان القرن الماضي في الوطن العربي، ولاسيما ذاك المبدأ الأثير عنده "فرق تسد"، فقد نجحت السياسات الأمريكية والأوروبية في اختراق المنطقة المغاربية وجعلها خاضعة لحسابات خارجية وتدخل خارجي في الشؤون الداخلية من خلال تشجيع الاتجاهات القطرية وتغذية الخلافات البينية (قضية الصحراء) وتكريس منطق الشك و اللاثقة المزمنة في الآخر المغاربي، عبر إشعال سباق التسلح وتزويدها بالمعدات العسكرية وإبرام صفقات التسلح الضخمة.

◄ تعمل القوى الكبرى وفق إستراتيجية مزدوجة للحفاظ على مصالحها وامتيازاتها في ظل النظام الرأسمالي القائم بالسعي لإفشال محاولات التكتل لدى دول المحيط(الدول المغاربية نموذجا)من جهة،ودمج دولها منفردة لاستنزافها وإضعاف موقفها من جهة أخرى، و الحيلولة دون تكوين قوة إقليمية منافسة أو على الأقل خارج نطاق السيطرة والعمل على إبقاءها كخزان طبيعي للموارد والثروات، وكسوق استهلاكية وعمالة رخيصة وشراكة غير متكافئة.

◄ بلغت علاقة بلدان المغرب العربي مع مؤسسات العولمة الاقتصادية مرحلة جديدة من التبعية والارتباط إذ لم تعد تقتصر على برامج اقتصادية محددة بل طالت مجمل السياسة العامة لهذه الدول، مما يفقدها درجة كبيرة من استقلالية قرارها الاقتصادي والسياسي ويقلص ما تبقى من هامش في إمكانية التخطيط المستقل لمستقبل اقتصادياتها الوطنية، كما ساهم تطبيق برامج هذه المؤسسات في اتساع دائرة الفقر وتعمق شدة الاحتقان الشعبي وعدم الرضا عن السياسات المنتهجة، وهو ما يدعو أكثر من أي وقت مضى إلى قيام تكتل إقليمي مغاربي سيجعلها في وضع أفضل بكثير مما لو بقيت فرادى .

◄ يلزم الواقع الاقتصادي العالمي في وضعه الراهن الدول المغاربية الخمس اعتماد الواقعية الاقتصادية من حيث هي أداة لتفعيل شرط النمو الاقتصادي وفق قاعدة الانتقال من الدفاع عن المصالح القطرية إلى المصالح الإقليمية، ذلك أن منطق العصر يقوم على التكتل لتوفير الرفاه الاقتصادي للشعوب كمطلب ذوا أولوية حاسمة (وهو شرط الديمقراطية)، وجدير بالقادة المغاربة الإمعان والعمل على استيعاب التاريخ الأوروبي الجديد وتحديدا الصراع بين فرنسا وألمانيا في مرحلة ما بعد الحرب الكونية الثانية، واللتان أيقنتا أن المصالح الاقتصادية والتجارية أبقى واهم من أفكار وزعامات قد لا تجدي، وفي هذا الصدد يقول "ميشال جوبير" وزير الخارجية الفرنسي السابق في كتابه عن المغرب العربي : " لا بد أن تتمكن شعوب شمال إفريقيا بصورة عامة من تسوية غالبية مشكلاتها الخاصة، ولعل آخر شيء يجب أن تفكر فيه هو اعتبار هذه المشكلات نهائية أو أبدية، ويتعين على القادة المغاربة أن يقتنعوا بهشاشة الزمن الحاضر، وأن يتسلحوا بالعقل..ومن أجل حماية نفسه من الشمس الطاغية التي تطل عليه، لا يملك المغرب العربي من أملٍ سوى ظل أيديه، وعليه أن يجمع أيديه من نواكشوط إلى طرابلس في مسيرة تضامن مستمرة وفي ثقة قوية وعالية بالنفس "[1].

---

[1]- توفيق مديني ، مرجع سابق ، ص 10 .

◄ أثبتت العديد من الأحداث والتطورات التي شهدتها المنطقة المغاربية أنه وبدون تحرير الإرادة السياسية لن تستقيم أية خطوات وحدوية، ودون الخروج من طوق التبعية لن تكون هناك أية مخططات اقتصادية مشتركة أو أية برامج تنموية واحدة ....مع الأخذ في الاعتبار بأن المستقبل يؤكد أن المجموعات الكبيرة المنظمة والمتناسقة هي القادرة على مواجهة التحديات، وعموما تفرض الحالة المغاربية احد الاحتمالين التاليين :

- احتمال الاتجاه إلى إحياء مؤسسات اتحاد المغرب العربي وتأمين الاستقلال والحرية الوطنية داخل منظومته .

- احتمال الاتجاه نحو الارتباط بشكل أقوى بالقوى العظمى من باب الخضوع لمنطق الأمر الواقع .

والاتجاهان معا اتجاه إحياء مؤسسات الاتحاد أو الاستسلام باسم الواقعية و البرغماتية حاضران في كل أقطار المغرب العربي يتصارعان ويحاول كل منهما أن يفرض خياره، وهنا تبرز مسؤولية النخبة الجامعية المدعوة لربط جسور التواصل وذلك بالسعي لإقامة مراكز دراسات استشرافية مغاربية كفضاء للالتقاء وتبادل الآراء بين كل الإطارات والكفاءات الجامعية الشابة للدول الخمس توكل إليهم مسؤولية تقريب وجهات النظر، ومن ثم الإصلاح فالبناء.

أ- الكتب :

[1] - أجينتون كريستوف، **العالم لنا: العولمة الليبرالية والحركات المناهضة لها**، ترجمة: طارق كامل
(القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 2006).

[2] - الجاسور ناظم، **الشراكة المغاربية الأمريكية: آفاق العلاقات المستقبلية**، (عمان: الجامعة الأردنية، 2001).

[3] - السرياني محمد محمود، **الحدود الدولية في الوطن العربي: نشأتها وتطورها ومشكلاتها**، (الرياض:
أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001).

[4] - السيد سعيد محمد، **الشركات عابرة القومية و مستقبل الظاهرة القومية**، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1986).

[5] - السيد عاطف، **الجات والعالم الثالث :دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة**، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2002).

[6] - الشامي علي، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي**، (بيروت: دار الكلمة للنشر 1980).

[7] -العفاس عمر إبراهيم، **نظريات التكامل الدولي الإقليمي**، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2008)

[8] - المجذوب أسامة، **العولمة والإقليمية**، ط 2، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،2001).

[9] - أمين سمير، **إمبراطورية الفوضى**، ترجمة:هناء أبو شقرا، (بيروت:دار الفرابي، 1991).

[10]- بادي برتران، **عالم بلا سيادة: الدول بين المراوغة والمسؤولية**، ترجمة: لطيف فرج، (القاهرة: مكتبة الشروق،2001).

[11] - بخوش مصطفى، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، (القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006).

[12] - بدوي عبد الرحمن، **مناهج البحث العلمي**، ط 3، (الكويت: وكالة المطبوعات، 1977).

[13] - بلتسغراف روبرت، دورتي جيمس، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، (الكويت: ناظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985).

[14] - بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي** (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).

[15] - بوعشة محمد، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة**، (بيروت: دار الجيل، 1999).

[16] - جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**

(الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007).

[17] - حتي ناصف، **النظريــة في العلاقــات الدوليــة**، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).

[18] - خالدي الهادي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، (الجزائر: دار الهومه، 1996) .

[19]- خشيم مصطفى عبد الله، **موسوعة علم العلاقات الدولية**،(بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1991).

[20] - سميث ستيف، بايلس جون، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (دبي : مركز الخليج للأبحاث، 2004).

[21] - شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي**، ط 5، (الجزائر :دار هومه، 2007).

[22] - عاشور محمد (محرر)، **التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا : الواقع والتحديات**، (القاهرة : مشروع دعم التكامل الإفريقي، 2005).

[23]- عبد الحميد عبد المطلب، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، (القاهرة: مجموعة النيل العربية،2003).

[24] - ـــــ ، ـــــ ، **الجات واليات منظمة التجارة العالمية**، (القاهرة:الدار الجامعية،2002 - 2003) .

[25] - عبد القادر محمود، **الزراعات العربية - العربية وتطور النظام الإقليمي العربي: 1945-1985**

(الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والإشهار، 2001).

[26] - عدون ناصر دادي، متناوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، (الجزائر: دار المحمدية العامة، 2003).

[27] - عطوان خضر، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010).

[28]- عوابدي عمار، **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية**، ط 2 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999) .

[29]- قادري عبد العزيز، **صندوق النقد الدولي:الآليات والسياسات**، (الجزائر: دار الهومه، 2003).

[30] - مالكي أمحمد، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط 2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994).

[31] - مانع جمال عبد الناصر، **اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية**، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004).

[32] - مديني توفيق، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل**، (دمشق:منشورات اتحاد الكتاب العرب 2006).

[33] - مصباح عامر، **نظريات التكامل الدولي المعاصر**، (الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2ـــ

[34] - ـــــ ، ـــــ ، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006).

[35] - مطر جميل، هلال علي الدين، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط 7 (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

[36] - ولعلو فتح الله، **المشروع المغاربي والشراكة الأورو- متوسطية**، (المغرب: دار توبقال، 1997). **ب- المقالات :**

[1] - الأطرش محمد، «المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي»، **المستقبل العربي**، ع 210 أوت 1996، ص 14.

[2] - ـــــ ، ـــــ ، « حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية»، **المستقبل العربي**،ع 260، أكتوبر 2000، ص 23.

[3] - الجابري محمد عابد، «فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من اجل الاستقلال»، **المستقبل العربي** ع 93، نوفمبر 1986، ص ص 125-126.

[4] - الحراثي ميلاد مفتاح، «الاندماج الاقتصادي المغاربي في القرن الحادي والعشرين»، **المستقبل العربي**، ع 187، سبتمبر 1994، ص 49.

[5] - الخوري رياض، «تقويم اتفاقيات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة وبعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الجهة الأخرى»، **أوراق كارنيغي**، العدد الثامن، جويلية 2007، ص 11-19.

[6] - السعيد إدريس محمد، «الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية»، **السياسة الدولية**، ع 138 اكتوبر 1999، ص 42.

[7] - الشرقاوي محمد عيسى، «منظمة الوحدة الإفريقية وعضوية البوليساريو»، **السياسة الدولية** ع 69 جوان 1982، ص 162.

[8] - الشيخ سليمان، «العولمة والتكامل الاقتصادي العربي »، **مجلة جامعة دمشق**، العدد الأول، 2002 ص 169.

[9] - أمين سمير، «جيوسياسية الامبريالية المعاصرة »، **المستقبل العربي**، ع 303، ماي 2004، ص 31. [10] - ـــــ ، ـــــ ، «حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية »، **المستقبل العربي**، ع 93 نوفمبر 1986، ص 94.

[11] - بخوش مصطفى، « مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة »، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة بسكرة، العدد الثالث، أكتوبر 2002، ص ص 167-168 .

[12] - برقوق محند، « الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية»، **جريدة الشعب** العدد الأول، جانفي 2008، ص 12.

[13] - ـــــ ، ـــــ ، « المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي و تداعياتها على الأمن الوطني الجزائري»، مجلة الجيش، ع 534، جانفي 2008، ص 52.

[14] - بسيم وفاء، «التعاون الاورو-متوسطي (عملية برشلونة)»، **السياسة الدولية** ، ع 138 أكتوبر 1999، ص ص 247-248.

[15]- بلقزيز عبد الإله، « اتحاد المغرب العربي إلى أين ؟»، **المستقبل العربي**، ع 162،أوت 1992، ص 50.

[16]- بوقنطار الحسان، « المغرب وأزمة الخليج »، **المستقبل العربي**، ع 150، أوت 1991، ص 100. [17] - جفال عمار، « قوى ومؤسسات العولمة.. التجليات والاستجابة العربية»، **شؤون الشرق الأوسط**، ع 107، صيف 2002، ص 35.

[18] - حتي ناصف، «العرب وثورة التناقضات في المفاهيم : القومية، الإقليمية والعالمية »، **المستقبل العربي**، ع 200، أكتوبر 1995، ص 11.

[19]- خشيم مصطفى عبد الله، « اتفاقيات الشراكة الاورو-مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبينية»، **مجلة الجامعة المغاربية**، العدد السابع، 2009، ص ص 53-55.

[20]- سالمان محمد، «السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي»، **السياسة الدولية**، ع 138، اكتوبر 1999 ص 244.

[21] - سيد احمد احمد، «مشكلة الصحراء في انتظار التنازلات»، **السياسة الدولية**، ع 150، أكتوبر 2002، ص 126.

[22] -شرابي عبد العزيز، «فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة»،**مجلة العلوم الإنسانية**، ع 10، جامعة قسنطينة، ديسمبر 1998، ص 34.

[23]-شريط عابد، "واقع الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية مع دول المغرب العربي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع 21، جامعة قسنطينة، جوان 2004.

[24] - شكري عز الدين، « المغرب العربي - أوروبا 1992 إعادة صياغة العلاقات »، **السياسة الدولية** ع 99، جانفي 1990.

[25] - ـــــ ، ـــــ ، «المغرب العربي الكبير:آليات الوحدة والتجزئة »، **السياسة الدولية**، ع 93، جويلية 1988، ص 146.

[26] - طاهر هارون، بن تركي عز الدين، « مبررات اتحاد المغرب العربي وتحديات العولمة»، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد السادس، جامعة باتنة، 2002، ص 69.

[27] - طواهر محمد التهامي، عدون ناصر دادي، «تقييم نتائج برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري وآفاقه »، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية**، العدد الرابع، جامعة بن عكنون الجزائر، 2001، ص 6.

[28]- عبد الله حسن، « تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية» **السياسة الدولية**، ع 124، أفريل 1996، ص ص 60-63.

[29]- عبد الله عبد الخالق، «في قضايا التخلف والتبعية في الوطن العربي»، **المستقبل العربي**، ع 94 ديسمبر 1986، ص 133.

[30]-ليسر ايان ، « دور المغرب العربي و البحر الأبيض المتوسط و مكانتهما في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية »، **مجلة انتقالية و استشفاف**، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، 2001 ص ص 8-9.

[31] - مطر عبد الرحمن، « أسئلة برشلونة : قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي- المتوسطي»، **المستقبل العربي**، ع 125، جانفي 1997، ص 59.

[32] - مهابة احمد، « مشكلة الصحراء الغربية والطريق المسدود»، **السياسة الدولية**، ع 125، أكتوبر 1996، ص 145.

[33] - هاشم عمرو، « ميزان القوى في المغرب العربي »، **السياسة الدولية**، ع 89، جوان 1987، ص ص 192-195.

[34]- يوسفي محمد، "الشراكة الأورو- متوسطية وأثرها على بلدان إتحاد المغرب العربي"، **مجلة إدارة** العدد الثاني، أكتوبر 2000، ص ص 103-104.

ج- الدراسات غير المنشورة :

[1] - روابح عبد الباقي، "المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر :دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة،2005 /2006.

[2] - بوزرب رياض ،" النزاع في العلاقات الجزائرية - المغربية 1963/1985"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة قسنطينة، 2007/2008.

[3] -منير أسامة، الشارف عز الدين، " اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية: المسار والرهانات"، رسالة ليسانس ،كلية العلوم القانونية والاقتصادية، تخصص علاقات دولية، جامعة محمد الخامس-السويسي،المملكة المغربية، 2004 /2005.

د- الندوات والملتقيات:

[1] - الفرسي عيسى احمد، " التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي واقعه، مقوماته، معوقات قيامه"، ورقة مقدمة في :الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،8 -9 ماي 2004.

[2]- المنصف عباس، "تجربة تونس في الإصلاح الهيكلي والخصخصة "، ورقة مقدمة في : ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربي، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر 1999.

[3] - برقوق محند، " الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية"، ورقة مقدمة في : ملتقى السياسة الخارجية الجزائرية بين الضغوطات الخارجية والتطلعات الداخلية، جامعة الصديق بن يحيي جيجل، 15/16ديسمبر 2007 .

[4]- شمام عبد الوهاب، " اتحاد المغرب العربي والشراكة الأورو-متوسطية"، ورقة مقدمة في:الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية -الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 8/9 ماي 2004.

[5] - عبد القادر رابح، غياط شريف، " واقع الاتحاد المغاربي وتحديات المستقبل في إشارة خاصة إلى العولمة"، ورقة مقدمة في : المؤتمر العلمي الثالث حول " الموقع التنافسي للتكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة وأثرها على الاقتصاد، جامعة إربد الأهلية، المملكة الأردنية، ماي 2002.

[6] - عكاش فضيلة، " الآثار السياسية للانفتاح الاقتصادي في الجزائر "، ورقة مقدمة في :ملتقى التحول الديمقراطي في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة 10/11ديسمبر 2005.

ه - التقارير :

[1] - **تقرير التنمية البشرية للعام 2006**، (نيويورك:منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأمم المتحدة، 2006) .

[2] - **التقرير العربي الاقتصادي الموحد للعام 2008**، (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2008).

[3] - **تقرير التنمية البشرية للعام 2009**، (نيويورك :منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأمم المتحدة، 2009) .

[4] - **التقرير العربي الاقتصادي الموحد للعام 2010**، (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2010).

[5]- "الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية الشعبية :تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2009 "، صندوق النقد الدولي، جويلية 2009، متحصل عليه من : cbl.gov.ly/pdf/0ac08zlqI9o7S97FpkS.pdf,((2010-12-03

[6] - " البنك الدولي : مذكرة ليبيا "، سبتمبر 2009، متحصل عليه من : http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/LIBYAINARABICEXT/0,,contentMDK:22015618~menuPK:496798~pagePK:1497618~piPK:217854~theSitePK:496788,00.html,(02-09-2010).

[7] - " البنك الدولي : مذكرة الجزائر "، سبتمبر 2009، متحصل عليه من : http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOU

NTRIES/MENAINARABICEXT/ALGERIAINARABICEXTN/0,,contentMDK:20312221~pagePK:1497618~piPK:217854~theSitePK:490195,00.html ,(02-09-2010).

[8]- "البنك الدولي : مذكرة المغرب "، مارس 2010، متحصل عليه من :

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/MOROCCOINARABICEXT/0,,contentMDK:20365827~pagePK:1497618~piPK:217854~theSitePK:492771,00.html ,(02-09-2010).

[9]- " البنك الدولي : مذكرة تونس "، مارس 2010، متحصل عليه من :

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTARABICCOUNTRIES/MENAINARABICEXT/TUNISIAINARABICEXT/0,,contentMDK:20298536~pagePK:141137~piPK:141127~theSitePK:492491,00.html ,(02-09-2010).

[10]- "تقرير منظمة الشفافية الدولية السنوي لعام 2010"، متحصل عليه من :

http://www.nscoyemen.com/index3.php?id=8&id2=671,(12-11-2010).

و- الجرائد :

- الدبابي مختار، "تونس...الأرقام تتحدث"، **جريدة العرب**، 26-12-2007.

[1]

[2] - العابدي منال، "تونس البلد الأنسب لاستثمار ناجح"، **جريدة العرب**، 26-12-2007.

[3]- القيزاني طارق، " طرابلس تفتح أبواب الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، **جريدة العرب**، 16 -09-2008.

[4] - المصدق حسن، واشنطن، باريس،الجزائر: عين على المصالح وعين على العدو الشقيق، **العرب الأسبوعي**، 07 -07-2007.

[5] - المهذبي ميلود، «تطور العلاقات الليبية - الأمريكية لا يخرج عن حقائق العلاقات الدولية » **جريدة العرب**، 20- 04- 2007.

[6] - بلعمري سميرة، "الجزائر تحتج لدى الاتحاد الأوروبي على خرق اتفاق الشراكة"، **جريدة الشروق**، 08-05-2010.

[7] - رزاوي لخضر، "الرهائن مازالوا على قيد الحياة والملثمون يلوون ذراع فرنسا "، **جريدة الشروق**، 02 -10-2010.

[8] - "تونس تتطلع إلى شراكة متكافئة مع بلدان الاتحاد الأوروبي"، **جريدة العرب**، 09-07-2009.

[9] - "تقويم مسار برشلونة (1995-2007)"، **العرب الأسبوعي**، 12-04-2008.

ي - الانترنت :

[1]- البلبيسي محمد مجدي، "ملف التسلح في منطقة المغرب العربي"، متحصل عليه من : http://defense-arabe.com/vb/member.php? =0299aa354bfbba , .(2010-01-17)

[2]- الخلفي مصطفى، " أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية "، متحصل عليه من: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B29EC5EF-B608-42C1-8877-05AAEAB66964.htm, (12-08-2010).

[3]- ـــــ ، ـــــ ، " أمام تعاظم نفوذ البنك الدولي بالمغرب...دعوة للحذر والمراجعة"، متحصل عليه من : http://maghress.com/attajdid/1533;jsessionid=157D3999D5,(02-09-2010).

[4] - العياري شمس،" اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية- حسابات الربح والخسارة "،متحصل عليه من http://www.dw-world.de/dw/article/0,,5220947,00.html ,12-12-2010).

[5] - الفاتحي عبد الفاتح، " آفاق التجاذبات الجزائرية المغربية "، متحصل عليه من : www.hespress.com/?browser=view&EgyxpID=20883, ((2010-08-28 .

[6] - المصدق حسن، " برامج أمريكا في القارة السوداء: ضمانات للامتدادات البترولية وحماية المصالح الجيوسياسية "، متحصل عليه من: http://www.al-majalla.com/listNews.asp?NewsID=17392menuID=332ordering , .1) 2009/10/2 (

[7]- ـــــ ، ـــــ ، " اقتصاديات المغرب العربي الكبير: من ضعف التكامل إلى فقر التنمية المشتركة" متحصل عليه من : http//:www.stardz.com/forum/showthread.php?t=40087 ,(14-11-2010).

[8] - أوعبي بوشعيب، "الشركات المتعددة الجنسيات وأهميتها الإستراتيجية "، متحصل عليه من: http://www.alalam.ma/def.asp?codelangue=23&id_info=264 (2010-01-22) .

[9] - بن الشيخ عصام، "السياسة الأمريكية تجاه المغرب العربي في عهد الرئيس اوباما"، متحصل عليه من : http://Mostakbaliat.blogspot.com/2010/07/blog-post_31.html,)12-12-2010).

[10] - بنت عبد الوهاب فاطمة، "الخلفية التاريخية للنزاع في الصحراء الغربية"، متحصل عليه من:
, http://www.aljazeera.net/MR/exerces/DFOFBC80_905A_42D2.htm#4
.)2009 -03-11(
[11] بن يونس كمال، "خلافات مغاربية حول التحديات الأمنية في الصحراء الكبرى "، متحصل عليه من :
. www.dw-world.de/dw/article/0,,5746355,00.html , (2010-08-30)
[12] - بوعزة الطيب، "هل تستعد الجزائر والمغرب لحرب وشيكة؟"، متحصل عليه من :
www.aljazeera.net/.../D4B0ECB1-3858-419A-96B9-C6460F5013D6.htm , .
(2010-02-12)
[13] - حسين سمر،"مشكلة الطوارق في منطقة الصحراء والتداعيات على الجزائر"، متحصل عليه من :
.)http://natourcenter.com/web/news_view_5085.html,) 02- 09- 2010
[14]- خشانة رشيد، " سباق التسلح في المغرب العربي "، متحصل عليه من :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/624EDF0F-54D9-4BB0-808A-281B61F09EA 3.htm , .(2010-05-28)
[15]- ـــــ ، ـــــ ، "عودة صراع المحاور إلى منطقة المغرب العربي "، متحصل عليه من :
aljazeera.net/52287523-3378-4311-9EBD-F38ABE5DF.htm , .(2010-01-15)
[16]- راشد عبد المجيد، " آليات نظام العولمة "، متحصل عليه من :
.http://www.kanaanonline.org/articles/01029.pdf,(13-08-2009)
[17]رضوان رشدي، "سيف الإسلام القذافي يبعث من جديد أزمة الطوارق"، متحصل عليه من :
.http://www.al-fadjr.com/ar/national/157290.html,(2010-09-01)
[18]- شاميد بيرنارد، ترجمة: الباش رائد، "الاتحاد من اجل المتوسط: فرنسا مركز ثقل"، متحصل عليه من :
http://www.qantara.de/archiv.php/_C492/page_0/i.html , . (2009-12-15)
[19] - شكري محمد، « تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي»، متحصل عليه من:
، cbl.gov.ly/pdf/0Wf02n6WiNxvhugP7T6.pdf .(2010-02-13)

[20] - صايج مصطفى، "الاتحاد المتوسطي: خلفيات وسيناريوهات"، متحصل عليه من: http://mustafasaidj.maktoobblog.com/899085 , (2009-12-15) .

[21] - طلفاح احمد، " تأثير منظمة التجارة العالمية على الدول العربية "، متحصل عليه من : http://www.arab-api.org/course31/pdf/P5628-10.pdf , (13-04-2010).

[22]- عنتر يوسف، " الخيار النووي المغربي بين الحوافع المحفزة و الأسباب المانعة"، متحصل عليه من: www.tpin.on.MA, (03- 11- 2009).

[23] - عياط مصطفى، " البنك الدولي وفرض العولمة المتوحشة "، متحصل عليه من : http://www.aklaam.net/forum/showthread.php§=14601, (12-05-2010).

[24]- غودي خوليو، "الاتحاد من أجل المتوسط"، متحصل عليه من: http://ipsinternational.org/_arabic/_asp?/idnews=1260, . (2009-12-15)

[25]- نيوف صلاح، "جنوب المتوسط"، متحصل عليه من: http://www.alarabiya.net/programs/2008/06/11/51325.html , (2009-12-15) .

[26] - ولد القابلة إدريس، " سباق التسلح بين المغرب و الجزائر لماذا و إلى أين ؟"، متحصل عليه من: pulpit.alwatanvoice.com/content-156825.html ,)17- 12- 2009(.

[27] - ولد الكتاب محمد الأمين، " دور نزاع الصحراء الغربية في تعطيل مسيرة البناء المغاربي"، متحصل عليه من : http://www.saharamedias.net/smedia/index.php/2008-12-23-23-47-54/3425-2009-02-27-17-09-34.html , . (2010-08-27)

[28] - ولد سيداتي سعد بوه، "الشراكة بين موريتانيا والإتحاد الأوروبي: من كوتونو إلى برشلونه "، متحصل عليه من : www.elbidaya.net/spip.php?article719 ,(20-11-2010).

[29] - ولد سيد محمد مصطفى، "تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي"، متحصل عليه من :

http:/WWW.aljazeera.net/NR/exeres/B2600 A8782FB-4554B6B3-ECC57E860

.EFE.htm, (2009-02-15)

(30) - "ملف الشراكة بين المغرب و الاتحاد الأوربي"، متحصل عليه من :

.http://cineclub6.blogspot.com/2008/06/blog-post.html , (2010-11-07)

(31) - " البنك الدولي يضاعف قروضه للمغرب "، متحصل عليه من :

http://aljazeera.net/NR/exeres/0BDED584-1CD9-49C7- B5DC17BCE071.htm

.، (02-09-2010)

(32) - " من اجل امن مستدام بالمنطقة المغاربية "، معهد توماس مور (فرنسا)، تقرير خاص، افريل 2010، متحصل عليه من :

.www.saharamedias.net/ITM-AR.pdf ,(04-08-2010)

(33) - "أرقام قياسية في مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية "، متحصل عليه من:

,http//www.micrommerce.gof.dz/arab/fich8/stat8-ar.pdf.07.pdf . (2010-1-12)

(34) -"التعاون التونسي الاورو-متوسطي...شراكة متكافئة ومتضامنة"، متحصل عليه من :

www.mutawassit.com/pdf/04/p10.pdf , (. (2010-09-01

(35) - "علاقة الجزائر اقتصاديا بالاتحاد الأوربي"، متحصل عليه من:

.http://islamfin.90-forum.net/montada_f12 ,(2009-05-12)

(36) - "دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا زبائن الجزائر"، متحصل عليه من :

http://www .eloumma.com/ar/index.php?=com-content&task=view&id=13062 ,(09-01-2011).

(37) - "اتفاق التجارة مع الاتحاد الأوربي يستنزف اقتصاد الجزائر"، متحصل عليه من:

,http://www.sawt-alahrar.net/online/pdf/pdf24052009.pdf.(2010-01-12)

(38) - "ملف الجزائر- الحلف الأطلسي "، متحصل عليه من موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية:

.)http ://193.194.78.233/ma-ar ,)18-05-2009

(39) - " إستراتيجية الأمن الأوروبي "، ديسمبر 2003، متحصل عليه من :

http://www.consilium.europa.eu /uedocs/cms Upload/031208ESSIIAR.pdf ,

.(21-01-2010)

حوار جريدة صوت الأحرار مع الدكتور برقوق محند حول "الاتحاد من أجل المتوسط"، - [40] متحصل عليه من:
http://www.sawtalahrar.net/online/pdf/pdf15032009.pdf , . (2009-12-15)
-[41] "خلافات دول المغرب تكبدها 10 مليارات دولار"، متحصل عليه من :
aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=108433 , . (2010-08-29)
-[42] " لماذا ولمن تتسلح الجزائر"، متحصل عليه من :
akhbars.marweb.com/politique/1230520.html .(2010-05-29)
-[43] " الجزائر تشدد إجراءات الأمن على حدودها "، متحصل عليه من :
http://www. Maghrebia. Com /comcon/aui/vchtm/1ar/features/aui/features, . (2010-08-28)

قائمة المراجع والمصادر باللغات الأجنبية

A- Ouvrages :

(1) - Baldwin David, **New Realism and New Liberalism**, (New York:Ed David Baldwin, 1993).

(2) Battistella Dario, **Théories Des Relations International**, 5emeEd, (Paris: – Montchrestien, 2004).

(3) Ben Anter Abdenour et autres, **Les Etats unis et le Maghreb regain –d`intérêt**,)Alger: Édition du CRED, 2002.)

(4) Burchill Scott And Others (Eds), **Theories Of International Relation**, Third Edition, (New York: Palgrave Macmillan, 2005).

(5) –Demelo Jaime, Panagariya Arvind, **New Regionalism In Regional Inte – gration: Center For Econemic Policy Research**, (London: Cambridge University press, 1999).

Dufourcq Jean (Ed), **Le Maghreb Stratégique**, Première Partie, (Rome [6] – : .Nato Défense Collegue, 2005)

Fawcett Louise, Hurrell Andrew, **Regionalism In World Politics: –** [7] **Regional Organization an International Order**, (New York: Oxford).University press, 1995

Griffiths Martin, **Fifty Key Thinkers In International Relations,**) – [8]).London: Routledge, 1999

O'Callaghan Terry, Roach Steven, **International Relations: ,_____ ,_____ –** [9] .**The Key Concepts**, Second Edition, (London: Routledge, 2008)

Hasenclever Andreas, Mayter Peter, **Theorie of International Regimes**, – [10] .(London: Combridge University Press, 1997)

Keohane Robert, Nye Joseph, **Power And Interdépendance : World –** [11] .**Politics In Transition**, 2 eme Ed, (Boston :Little Brown, 1989)

[12] - Lairson Thomath, Skidmore David, **International Political Economy**, **(**Florida: Harcourt Brace & Company, 1997)

Lepgold Joseph, Nincic Miroslav, **International Relations Theory and –** [13] **the Issue of Policy Relevance**, (New York*:* Columbia University Press, .2001)

Light Margot, Groom A.J.R. (Eds), **International Relations: A –** [14] .**Handbook Of Current Theory**, (London :Frances Printer Publishers,1985)

Moravcsik Andrew, **The Choice For Europe** , (Ithaca :Cornell – [15] .University, 1998)

Roche Jean Jacques, **Théories Des Relations Internationales**, 5 me Ed, – [16] . (Paris: Montchrestien, 2004)

Smith Michael And Others (Eds), **Perspectives On World Politics**, – [17]
.(London: The Open University, 1981)

Viotti Paul, Kauppi Mark, **International Relations Theory : Realism , –** [18]
.**Pluralism, Globalization and Beyond**, (Boston:Allynand Bacon, 1997)

: B- Articles

Bouhou Kassim, « Stratégie Et Présence Economiques Des États-Unis au– [1]
Maghreb», **Note D' Ifri** , Centre des Études économiques, France ,
.2010 ,PP.3-19

,↔Cantory Louis, Spiegel Stiven, «The international politics of Regions – [2]
. – **International journal**, N°3, summer 1989, PP .13

Caporaso James, « Dependence, Dependency in the Global System: A – [3]
Structural and Behavioral Analysis», **International Organization**, Vol .32, No
..1, Winter 1978, P.23

Cohen Samy, «Les Etats Face Aux Nouveaux Acteurs », **Politique** – [4]
.**International** , N°107, Printemps2005, P.1

Hoffman Stanley, «Obstinate Or Obsolete ? The Fate Of Nation - State – [5]
And The Case Of Western Europe », **Deadalus**, 95 Summer, P.864.

Hurrell Andrew, «Latin America In The New World Order : A Regional – [6]
Bloc Of The Americas?», **International Affairs** , Vol 68, N ° 1, Jan 1992 , PP.
123-124.

Keohane Robert, Nye Joseph, « Power and Interdependence Revisited», – [7]
.**International Organization**, Vol.41, No.4, 1987, PP. 730-731

Lewis William, « U.S-Libya Relations: A New Chapter?», **The Atlantic**– [8]
.**Council**,Vol. XII, No. 4, May 2001, PP.1-2

Martinez Luis)Ed(,» L'Algérie, l'Union du Maghreb Arabe et l'intégration– [9]
.régionale», **Euro Mesco**, Vol 59, Oct 2006
Singer David, « The Level-of-Analysis Problem in International – [10]
.Relations», **World Politics**, Vol. 14, No. 1, Oct 1961, P.79
Sid Ahmed Abdelkader, » Maghreb, Quelle Intégration A La Lumière – [11]
Des Expériences Dans Le Tiers Monde?», **Revue Tiers Monde**, No 129,
.janvier-mars 1992, PP.72-75
Sur Serge, «Le Maghreb: un objet incertain et flottant», **Questions** – [12]
. **Internationales**, No.10, November-December 2004
Zoubir Yahia, « La Politique Étrangére Américaine Au Maghreb : – [13]
Constances Et Adaptations», **Journal d'étude des relations internationales**
.**au Moyen- Orient**, Vol. 1, No. 1, juillet 2006
[14] - ___ ,___, «The United States and Maghreb-Sahel Security », **International Affairs**, 85, 5, September 2009, PP.978
Libye : Islamisme Radical Et Lutte Antiterroriste », **Revue** » ,___ ,___ - [15]
.**Maghreb - Machrek**, no. 184, été 2005, PP. 53-66

: C -Documents Officiels

A National Security Strategy for a Global Age", The White House, - " [1]
:Washington DC, December 2000, Available at
http://www.au.af.mil/au/awc/awcgate/nss/nss_dec2000_contents.htm,(18-08-
. 2010)
The National Security Strategy of the United States of America", The"– [2]
:White House, Washington DC, September 2002, Available at
.http://www.whitehouse.gov/nsc/nss/2002, (11-08-2010)

:D- rapports

Europe and the Mediterranean: towards a closer partnership", Luxem - " [1]
bourg: Office for Official Publications of the European Communities, 2003,
:available at
.eeas.europa.eu/euromed/publications/closer_en.pdf ,(25-06-2010)
Aghrout Ahmed, Zoubir Yahia, "Introducing Algeria's president-for-life",[2]-
:Middle East Report Online, 1 April 2009, available at
.http://www.merip.org/mero/mero040109.html , (13-02-2010)
:Bchir Mohammed And Others (Eds), " The Cost of non-Maghreb- [3]
www.u Achieving the Gains from Economic Integration" , available at:
.neca.org/atpc/Work%20in%20progress/44.pdf, (21 -01-2010)
Christopher M. Blanchard, " Libya: Background and U.S. Relations" , CRS - [4]
: Report For Congress, Updated August 6, 2008, available at
. http://fpc.state.gov/documents/organization/109510.pdf , (2010-05-02)
Colombo Silvia, "Is Regional Cooperation In The Maghreb Possible?- [5]
Implications For The Region And External Actors ", Report of the conference,
:Genoa, May 10-12, 2009, available at
. www.iai.it/pdf/DocIAI/iai0914.pdf,(13-02-2010)
Gary Clyde Hufbauer, Claire Brunel (eds), "Maghreb regional and global[6]-
integration: a dream to be fulfilled", Peterson Institute for International
:Economics, Oct. 2008, available at
.http://www.iie.com/publications/ briefs/maghreb.pdf, (11-03- 2010)
Rachami Jawad, " Maghreb Integration and the Four-Sided Development[7]-
Squeeze", Center for International Private Enterprise, Washington, Juan 2009,
:available at
http://www.slideshare.net/soniabess/maghreb-integration-and-the-foursided-
.developmentsqueeze.pdf, (19-08-2010)

Prospects for Greater Global and Regional Integration in the Maghreb:"[8]-
Recommendations to Revive Regional Integration", **Peterson Institute for**
: **International Economics**, Washington, DC May 29, 2008, available at
www.geema.org/documentos/1260962936H5iMI6sc8Ta48SL9.pdf , (2010-2-
1)
Global Trends 2025: A Transformed World" , National Intelligence [9] - "
:Council, November 2008, available at
. www.dni-gev/nic2005-project.html , ((2009-11-15
La Libye" , obtenu en parcourant :[10] -"
http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/documents/558/558842/558842fr.pdf
, .(2010-09-11)

:E- Sites Internet

Alfred Tovias, "The Brave New World Of Cross-Regionalism ", available- [11]
.at: www.iadb.org/intal/intalcdi/PE/2009/02671.pdf ,(2010-09-01)
:Al Mosadak Hassan, " US-Algerian Relations", available at - [12]
http://www.alarabonline.org/previouspages/North%20Africa
. %20Times/2007/10/07-10/w04.pdf , (2010-10-08)
Boudjemaâ S, "L'équation énegétique et sa dimention géographique",- [13]
: obtenu en parcourant
http://www.elwatan.com/IMG/article_PDF/article_80315.pdf , . (2010-5-22)
[14] -Brugièr Fabien," Théories & acteurs des Relations internationale", obtenu
en parcourant :
http://mercator.ens.fr/~geostrat/international/CR-2005/compte-rendu_
Brugiere.pdf, (14-12-2009).
available at: ," " Maghreb Regional Integration Brunel Claire, -[15]
www.piie.com/publications/chapters_preview/4266/03iie4266.pdf , (13-11-
.2009)

Chena Salim, "Enjeux géopolitiques au Maghreb : questions globales,- [16]
: intérêts Régionaux ", obtenu en parcourant
http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/vol_11_no_5.pdf , (2010-04-01)
Echinard Yann, Guilhot Laetitia, " Le Nouveau Régionalisme : de quoi- [17]
: parlons-nous ?", obtenu en parcourant
.www.afri-ct.org/IMG/pdf/54_Echinard_et_Guilhot.pdf ,(13-05-2010)
El Marzouki Abdenbi, Solhi Sanae, "Relations Maghreb- Europe Dans Le[18]-
Cadre De La Politique Européenne De Voisinage : Evaluations Et
: Perspectives", obtenu en parcourant
http://www.ps2d.net/media/abdennebi_marzouki_solhi.pdf , . (2010-09-11)
Fawcett Louise, " Regionalism in World Politics: Past and Present ",[19]-
available at: www.garnet-eu.org/fileadmin/documents/phd_schoo/Fawcett1.pdf
,
.(19-01-2010)
:Ferraro Vincent," Dependency Theory: An Introduction", available at [20]-
, http//marriottschool.byu.edu/Class6-The_Dependency_Perspective.pdf
.(13-03-2010)
Fillali Mohamed, " Quelle intégration pour un développement autocentré[21]-
: du Maghreb à l'ère de la mondialisation?", obtenu en parcourant
, http// horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/..5/35084.pdf
.)05-01-2010(
Ghilés Francis, "A Unified North Africa On The World Stage: Overview [22] -
:Of Maghreb Sector Studies" , available at
www.piie.com/publications/chapters_preview/4266/08iie4266.pdf ,(30-12-
.2009)
:Jyoti Amit," Dependency Theory how relevant is it today?", available at[23]-

, www.iimcal.ac.in/DependencyTheoryhowrelevantisittoday-AJSen-08.pdf .(02-04-2010)

Katzentein Peter, "Analyzing Change in International Politics", available at:[24]- www.mpi-fg-koeln.mpg.de/pu/mpifg_dp/dp90-10.pdf , . (17-02-2010)

Zoubir Yahia, "Le Conflit Du Sahara Occidental Enjeux Regionaux Et[25]- :Internationaux", available at www.ceri-sciencespo.com/archive/2010/fev/dossier/art_yz.pdf ,) .(2010-3-21

Europe aide méditerranée du sud, poche et moyen orient", obtenu en[26] - " .parcourant : www.europa.eu.int,(2010-07-19)

United States, Libya sign historic pact on military cooperation"," -[27] available at: http://www.defenddemocracy.org/index.php?=option=com_content&task view&id11784842&Itemid=348 ,. (2010-09-15)

-[28] " US-Algerian relations ", available at: http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/8005.htm

ملخـــص الدراســـــة باللغـــــــة العربيـــــــة:

مع نهاية الحرب الباردة شهد العالم بأجمعه تحولات فارقة ميزها بروز متغيرات جديدة أدت بما أحدثته من تغييرات بنيوية إلى قيام نظام جديد أعاد ترتيب الأولويات والأيديولوجيات الاقتصادية للدول والى بروز منظومة من العلاقات والمصالح المتشابكة شكلت فيها ظاهرتا العولمة وتشكيل التجمعات الاقتصادية الإقليمية سمة أساسية من سيم نظام عالم ما بعد الحرب الباردة ، ولم تكن دول المغرب العربي بمعزل عن هذه التطورات وهو ما تعكسه بنود معاهدة مراكش (فيفري 1989)التي أسست لقيام اتحاد المغرب العربي كمحاولة لرسم معالم تكامل إقليمي فاعل قادر على المجابهة في عالم لا يكاد يعير وزنا للكيانات الصغرى المجهرية ، غير أن مرور 22 سنة على قيام هذا التكتل طرح وبحدة العديد من التساؤلات لما شهده مسار هذا التكتل من أحداث ومحطات إقليمية هامة في سياق عالمي تحكمه معطيات جديدة وتطرح مخرجاته تحديات كبيرة.

وفي هذا الإطار تهدف الراسة في فصولها الثلاث إلى مقاربة واقع هذا التكتل في سياقيه الإقليمي والعالمي عبر اعتماد عدد هام من المتغيرات الإقليمية والعالمية لرصد وكشف الأثر النسبي لكل متغير على مسار التكامل المغاربي وذلك عبر راسة وتحليل سياق تطور كل متغير، خلفياته، و محدداته :

1- متغيرات البيئة الإقليمية : قضية الصحراء الغربية، سباق التسلح ،إشكالية الحدود، أزمة الطوارق، أزمة الساحل الافريقي.

2- متغيرات البيئة العالمية:سياسات وبرامج مؤسسات العولمة الاقتصادية والقوى الكبرى (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية نموذجا).

ووفقا لما سبق وبالنظر للطبيعة المتشعبة لموضوع الراسة والتعقيد الذي يكتنف متغيرات التحليل المعتمدة فقد تم اعتماد مركب نظري يجمع عدد من النظريات والمقاربات (نظرية النظم،نظرية التبعية، الاتجاهات النظرية لراسة التكامل الإقليمي،النظرية الواقعية) كوسائط معرفية تساعد على تكوين رؤية منظمة للعلاقة بين متغيرات الراسة في ظل غياب نموذج نظري يراعي

خصوصيات عمليات التكامل الإقليمي في العالم الثالث ، من أهم النتائج النظرية والعملية التي تم التوصل إليها :

◄ غياب نموذج نظري يراعي خصوصيات عمليات التكامل الإقليمي لدول العالم الثالث .

◄ تعتبر مدرسة التبعية الأكثر قدرة على تشخيص واقع دول العالم الثالث ، طبيعة علاقاتها وآثار ارتباطاتها بالفواعل الكبرى للنظام الرأسمالي العالمي .

◄ أكدت السياسات القطرية الأنانية المنتهجة مغاربيا صلابة الطروحات والمنطلقات التحليلية الواقعية في عالم ما بعد الحرب الباردة .

◄ لعبت متغيرات البيئة الإقليمية دورا سلبيا حاسما أدى إلى تعطيل مسار التكامل المغاربي، في ظل سيادة وضع يحكمه ثالوث "اللاثقة، الشك والخوف الدائم "، كشف: مركزية الحسابات القطرية الضيقة غياب الإرادة السياسية وعدم موقعة المصالح العليا للفضاء المغاربي موقعها الصحيح ، التأثير الحاسم للمعطيات السياسية والتاريخية على سلوكيات وتفاعلات دول التكتل المغاربي .

◄ لعبت القوى الكبرى دورا هاما في تكريس سياسة التجزئة في المنطقة المغاربية وتعطيل مسار التكامل الإقليمي المغاربي

◄ أدت سياسات مؤسسات العولمة الاقتصادية إلى إفقاد دول المغرب العربي درجة كبيرة من استقلالية قرارها الاقتصادي والسياسي وتقليص ما تبقى من هامش في إمكانية التخطيط المستقل لمستقبل اقتصادياتها الوطنية

◄ يقلل استمرار هذا المناخ الإقليمي المتأزم من فرص الاستفادة من امتيازات ومؤهلات المنطقة ومن احتمالات قيام تكامل مغاربي قوي في المستقبل القريب من جهة ،ويضاعف من تكلفة اللاتكامل الباهظة التي تتكبدها اقتصاديات كل دوله الأعضاء دون استثناء من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: التكامل المغاربي،متغيرات البيئة الإقليمية، متغيرات البيئة العالمية، تكلفة اللاتكامل في المغرب العربي.

.Résumé

Plusieurs métamorphoses distinctives ont été constatées après la déclaration de la fin de la guerre froide. le monde a assisté à l'étape de transformation ensemble caractériser l'émergence de nouvelles variables incitatives ont pu provoquer l'apparition d'un nouveau système mondial. En se référant au phénomène de la mondialisation et à l'apparition de nouveaux pôles économiques régionaux, les priorités et les idéologies économiques des pays se sont ainsi vues marquées par cette transition explicative de l'émergence d'une nouvelle .structure de rapports et d'intérêts conflictuels

Cependant, les pays du grand Maghreb n'étaient pas épargnés de ce mouvement. Leur conscience a été traduite dans le traité de Marrakech en février 1989, qui a été créé pour la mise en place de l'Union du Maghreb arabe dans le but de façonner l'intégration de l'acteur régional capable de confrontation dans le monde n'est guère donne du poids à la micro-micro-entité , Néanmoins, après 22 ans de ce traité, plusieurs interrogations se posent, avec .acuité, notamment sur le parcours de cette union dans la nouvelle conjoncture actuelle

Dans ce contexte, l'objet de recherche de ce mémoire est d'étudier, en trois parties, le rapprochement de la réalité de cette coalition dans son processus mondial et régional. Le présent travail s'efforcera d'y apporter les explications nécessaires et d'identifier ses déterminants ainsi que le degré de son influence sur le processus de l'intégration maghrébine les variables de l'environnement régional: le cas du Sahara occidental, la course aux- 1 armements, le problème de la frontière, une crise des Touaregs, les interactions de la région du Sahel de l'Afrique

Les variables d'environnement mondial: les politiques et les programmes effectués par -2 les différentes institutions de la mondialisation et des grandes forces (l'Union Européenne et . les USA comme modèle)

Plusieurs théories et approches ont été mobilisées dans le cadre de cette étude (théorie des systèmes, théorie de la dépendance, les orientations théoriques de l'étude de l'intégration régional, la théorie réaliste qui ont servi comme médiateurs cognitifs permettant la constitution d'une vision claire du rapport existant entre les variables de l'étude. Par conséquent, le but recherché est d'atteindre les objectifs théoriques et pratiques en l'absence

d’un modèle théorique prenant en charge les opérations d’intégration régional dans les pays .en transition

: Parmi les résultats de l’étude, nous pouvons citer

►L’absence d’un modèle théorique prenant en considération les spécificités des démarches d’intégration des pays dits en transition ;

►L’école de la Dépendance se considère comme étant la plus apte pour diagnostiquer la réalité des pays en transition, la nature de leurs rapports et les effets de leurs relations avec les grands acteurs du système capitaliste mondial ;

► Les politiques égocentriques poursuivies par les pays maghrébins ont exprimé une rigidité de les perspectives d'analyse des du Réalisme Dans Le Monde Après La Guerre Froide

►les variables l'environnement régional ont joué un rôle négatif a abouti à un arrêt décisif à l'intégration du Maghreb, la situation est régie par la règle de: «la suspicion et la peur constante, injustifiés, les soupçons», a révélé: une comptabilité centrale nationale réduire l'absence d'Une Politique Volonté Vraie, l'influence décisive des données les comportements politiques et historiques et bloc interactions membres de pays du Maghreb:

►Les grandes puissances ont joué un rôle influant pour incarner les politiques de segmentation et de conflits perpétuels dans la région du Grand Maghreb afin de retarder le processus de l’intégration et de veiller à leurs intérêts en dépit des droits des pays du Grand Maghreb ;

►Les politiques dictées par les institutions de la mondialisation économique ont conduit les pays du Grand Maghreb à la perte de leur autonomie dans leurs décisions économiques et politiques, en plus de leurs conséquences sociales néfastes qui ont aggravé la pauvreté, les mécontentements de la société nationale…etc. ;

►Le maintien de ce climat régional dévastateur provoque deux situations de défaite. D’une part, il n’encourage pas à la réussite de ce projet d’intégration dans le court terme (l’avenir proche), et de l’autre part, il augmente la facture de la non-intégration assumée par les économies nationales des pays.

MOTS-CLES: L'intégration maghrébine ,Les variables de l'environnement Régional, Les variables d'environnement Mondial, la facture de la non-intégration.